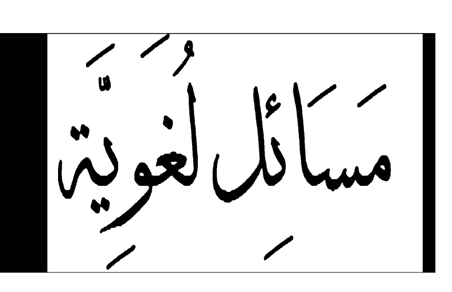
مداخلات لغوية(١)



ألفه

أبو أوس إبراهيم الشمسان

قدم له

سعد عبد العزيز مصلوح

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الشمسان، أبوأوس إبراهيم

مداخلات لغوية(١) مسائل لغوية/ أبوأوس إبراهيم الشمسان – الرياض، ١٤٣٦هـ

٢٥٠ص؛ ١٧×٢٤سم

ردمك: ١-٧٦٨٦-٠١-٦٠٣-٩٧٨

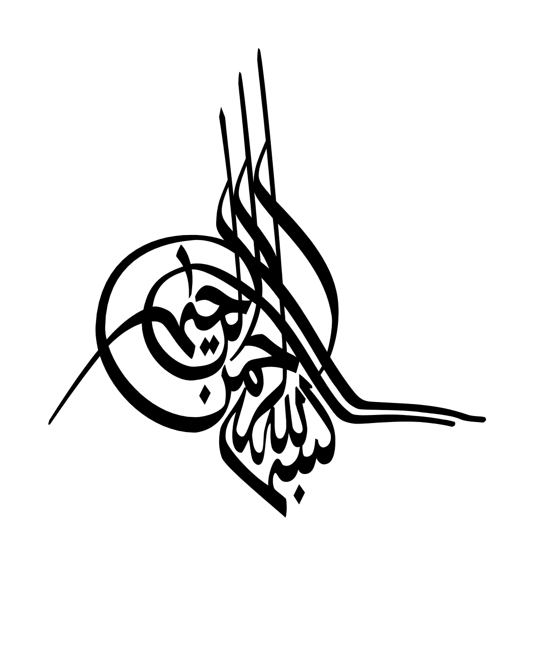
١- اللغة العربية – مجموعات ٢- اللغة العربية – مقالات ومحاضرات أ. العنوان

ديوي ٤١٠,٨ ١٤٣٦/٣٦٢٤

رقم الإيداع: ١٤٣٦/٣٦٢٤هـ

ردمك: ١-٧٦٨٦-٠١-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الأولى ١٤٣٦هـ/٢٠١٥م


بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى أول طبيبة في عائلتنا

د. ليلى بنت عبدالله الشمسان

تحية إعجاب بكفاحها وصبرها وتفانيها في عملها

المحتويات

تَقْدِمَةٌ وتَحِيَّةٌ

الْحمدُ للهِ على نَعْمائِه، والصلاةُ والسلامُ على صَفْوَتِهِ مِنْ خَلْقِهِ وأنبيائه، وعلى الْمُصْطَفَيْنَ الأخيارِ مِن أهْلِ كَرامتِهِ وأوليائه.

أما بعدُ؛ فلقد تَاحَتْ لي مع أخي العالِم الجليل أبي أَوْس إبراهيم الشَّمْسان جلساتُ عِلمٍ مُبارَكةٌ، ألقاهُ فيها الحَيْنَةَ بعدَ الحَيْنَة، على تباعُدٍ قَضى بهِ تَنائي الديار. وكان أن تَذاكَرنا ذاتَ لقاءٍ مُداخَلاتِهِ اللغويةَ التي يُثْريْها على صفحات جريدة "الجزيرة" السعودية، مما لا تَفيضُ بهِ إلا أَذهانُ الرَّاضَةِ مِن أهلِ العِلْم، والذَّادَةِ عن حُرْمة ذلكم التراثِ الجليلِ العوائد. وسَألتُهُ أن يُوعِبَها في ضُمامَةٍ تكونُ زادًا حاضِرًا بين أيدي طُلاب العِلم. ولَقَد شَفى نَفسي أنْ شَرَحَ اللهُ صَدْرَهُ لِقَولي، فَإذا هُوَ في اللقاءِ التالي يَحمِلُ مَعَهُ نَخِيلَةَ ما كَتَبْ مجموعًا بين دِفَّتين، ورَأَيْتُ مِنْهُ حين صَفَحْتُهُ نَبعًا بَجيسًا بكلِ ما هوَ عَذْبٌ فُراتٌ سَائِغٌ شَرابُه مِن الدَّقائقِ والأَطَاريفِ، واسْتَعْظَمتُ جَدَاهُ حَالَ الجَمْعِ بِما لَمْ أَسْتَشْعِرهُ حينَ قَرَأْتُهُ فُرَادى وتَفَاريق.

غَيرَ أنَّ الصديقَ الكَريم بَدَهَني؛ إذ رَغِبَ إليَّ أنْ أُقَدِّمَ لِعَمَلِه مطبوعًا. وسَاءَلْتُ نَفسي إذْ فَجِئَني بِالطلَبْ: ما الذي يَحْمِلُ عَالِمًا جَليلًا مِثْلَه على مِثْلِ هذهِ الرَّغيبَة مع استغْناءِ الكتابِ بِنَفْسِهِ وصاحِبِهِ عَن كُلِّ تقديم. لَقَد اسْتَأحَدَ الرَجُل، وأَقَرَّهُ على مكانتِهِ في فَنِّهِ العُدُولُ مِن أهلِ العِلم، وعَرَفوهُ باحِثًا قدْ استمرّتْ مَريْرَتُهُ على الجِدِّ، آخِذًا نَفْسَهُ بما فيهِ مَنْبَهَةٌ للعقولِ ومَشْحَذَةٌ للفُهوم. قَدْ رَاضَ نَفسَهُ على طلبِ الحقيقةِ، غَيْرَ حَفولٍ بالتَّوافِهِ. لا يَسْتَرشي مَدْحًا مِنْ أحد، ولا يَعْبَأُ بتكثيرِ السَّوادِ على البَياضِ في غيرِ ما مَنْفعَةٍ أو عائِدةٍ، بل يُوجِدُكَ مُبْتَغاكَ مِن أَقْصَرِ طَرِيقٍ، ولا يَنتهي إلى رَأيٍ حتى يَتَخَبَّرَهُ بانتقالٍ لَطيفٍ مِن الجليِّ إلى الخَفيِّ، واسْتدلالٍ بالظَاهِرِ على الغَائِب، وبِذلِكُمْ تتصِلُ أَسْبابُهُ بالقَولِ الرَاجحِ والمذْهَبِ المنْصور.

على أنَّ لأبي أوس – حفظه الله – خليقةً هي مِن كَرائمِ أخْلاقِ العُلَماءِ لا تَجدُها عند

كثيرٍ ممن نراهم ونقرأ لهم من المنتسبين إلى الدرس النحوي والصرفي في التراث العربي. إنه لا يكتبُ إلا في ما يُجيدُ ويُفيد، غير آبهٍ أن يتقحّمَ على محافلَ قد تَطَوَّسَتْ وتَزَينت بتخاييل الحداثةِ زورًا ودعوى، مُعرضًا عن أولئك الذين يتحككون بحداثةٍ ما لهم فيها مِن خَلاق، فلستَ ترى منهم إلا كُلَ هَجُومٍ على ما لايُحسن، أَخّاذٍ نَبّاذ، لا يقوم كلامُهُ إلا على القطفِ والخطفِ، مُستعظِمًا صغيرَ ما يصلُ إليهِ، عارِضًا إيَّاهُ على الناس مُختالًا نَظَّارًا في عِطْفَيه. ولا كذلكَ أبو أوس – حَرسَ اللهُ مُهجَتَه – فقليلًا ما تجدُ مِن أهل فَنِّهِ متواضِعًا كتواضعِهِ، ذائقًا فائقًا كَذَوْقِهِ وَفَوْقِهِ. والحمدُ للهِ الذي عافى أهلَ محبتِهِ مما ابتلى بهِ كثيرًا مِن خَلْقِه.

وأقولُ نَعم؛ لقد تجاوبتْ تِلكم الأسئلةُ في واعيتي عن كَمينِ رَغْبةِ هذا العالِم الفاضل في استضافتي لتقديمِ هذه المائدةِ العامرةِ إلى قُرَّائِه، فلمْ أَجِدْ لذلكُم جوابًا إلا أنَّ العَالِمَ الحَقِّي دائمًا ما يهضِمُ نَفسَه، ولا يَتَمَزَّى بِعِلْمِهِ على أحدٍ من الخَلْق، ولعلهُ قد اسْتَأنسَ لِصُحبةِ قلمٍ صديقٍ مُحبٍّ، يحمِلُ لهُ مِنَ الوَدادةِ والإجْلالِ كلَّ ما هوَ مُتمكِنٌ أَمْكَنُ، فما أحْظاني بما طَلَب، وما أحراني بأنْ أُجيب. وإنِّي لَأَحمَدُ اللهَ أنْ يَسَّرَ لِهذا العِلمِ المستطيل أن يخرجَ للناس على هذه الصورة الجامعة الماتِعة، ولعلَّ لي باستجابةِ عالِمنا الجليل لِما دَعوتهُ إليه أَجْرًا أَحْتَبِئهُ عند ربي لِخيرٍ عظيمٍ كُنتُ – بفضل من الله – سببًا فيه. ولعلهُ قد آنَ الأوان لِأُخَليَ بين القارئِ وهذا الثمر الشهيِّ الْمُجْتَنَى.

والحمد للهِ على ما وفقَ وأعان.

حرر في الكويت في يوم الجمعة الحادي والعشرين من شهر المحرم لسنة ١٤٣٦ من الهجرة الشريفة

الرابع عشر من شهر نوفمبر لسنة ٢٠١٤ للميلاد.

وكتبه

سعد بن عبد العزيز مصلوح

مقدمة

هذه مجموعة من الموضوعات التي نشرتها لي المجلة الثقافية (صحيفة الجزيرة) جمعت منها ما كان من مسائل لغوية اجتهدت في كتابتها لتكون بين يدي القراء من العلماء والطلاب والمثقفين وعشاق العربية، تلبية لرغبة بعض زملائي وطلابي، وما نصيحتهم بإخراجها إلا لقناعتهم بما تتضمنه من فائدة إن شاء الله. وهذه المسائل كانت تعرض لي أثناء القراءة أو التدريس، وليس ما كتبته فيها ترديدًا وتكرارًا لما ورثناه بل محاولة صادقة للاستفادة من ذلك التراث والانطلاق منه لشرح غامض أو استيفاء نقص أو إيجاد بديل أراه نافعًا، وحاولت معاودة النظر في مقولات النحويين ومناقشة أفكارهم وإبداء الرأي الذي قد يوافقني فيه بعض القراء وقد يخالفني غيرهم مدفوعين بسطوة ما ألفوه من الأحكام المقررات والأقوال المشهورة المتداولة، ومعلوم في العقل أن الشهرة والتداول لا تعني صحة الشيء فكثير من شؤون البشر التي أطبقوا على مزاولتها يتبين زيفها عند الحقيق، وليست كثرة أتباع أمر من الأمور بدليل على سلامته وصحته فالناس أكثر ما يكونون أسرًا للعادة والإلف.

والمنجزات اللغوية العربية الشامخة ببنائها ثمرة جهود أجيال من اللغويين العظام الذين نفخر بهم ونحس الضآلة أمام صنيعهم الذي نحن عالة عليه، ولكن الواجب يدعونا لمواصلة جهودهم وأن نسير على خطاهم ونسلك سلوكهم الذي كان من أوضح معالمه إبداء الرأي والشجاعة في الخلاف والاختلاف وتحري

الحكمة وترك التعصب، مستفيدين ما أمكن من جهود علماء اللغة المحدثين من عرب وغير عرب.

حاولت تصنيف المسائل تحت عنوانات رتبتها ترتيبًا هجائيًا، جمعت تحت كل عنوان المسائل التي رأيتها أليق بالعنوان وإن كانت صالحة للدخول تحت عنوان آخر، وربما غيرت تغييرًا يسيرًا في بعض عنوانات المسائل كما عرضت في زاوية المداخلات اللغوية من المجلة الثقافية، وهذا التغيير ربما اقتضاه التصنيف.

ومن فوائد هذا التصنيف إرشاد القارئ إلى باب المسألة التي قد يغيب عنه بسبب عنوانها الخاص. وقد تكون المسألة نشرت منجّمة في المجلة الثقافية رعاية للمساحة المخصصة ولكني دمجتها في الكتاب، وقد يكون الموضوع ظهر في مسألتين نشرتا في أوقات متباعدة فضممتهما في حيز واحد. وربما وضعت عنوانًا جديدًا لتدخل تحته غير مسألة من المسائل التي تعالج موضوعًا واحدًا.

حافظت في هذا الكتاب على طرائق التوثيق المعهودة سوى أنّي لم أوثق ما أخذته من المعجمات استغناءً بذكر اسم المعجم، ولم أر حاجة ماسة لتذييل الكتاب بقائمة بالمصادر والمراجع اكتفاءً بذكرها في الحواشي أو لكونها مشهورة لا حاجة لتفصيل بياناتها. أرجو أن يجد عملي هذا القبول وأن يكون مجالًا لحوار بناء يعيد للعربية شيئًا من حيويتها يتجاوز به ما نالها من جمود في الدرس.

المؤلف

الإبدال

أقمرية اللام قبل اللام أم شمسية؟

تكتب لام التعريف سواء أنطقت أم لم تنطق، وتسمى، إن نطقت، اللام القمرية نسبة إلى القمر الذي تُظهر فيه اللام قبل القاف، فإن أدغمت في الحرف بعدها فلم تنطق بل شدّد ما بعدها فهي اللام الشّمسية، نسبة إلى الشّمس الذي لا تُظهر فيه اللام قبل الشين.

وتكون اللام قمرية أو شمسية اعتمادًا على الصوت الذي يليها؛ فإن كان من الأصوات المجاورة لمخرجها فإنها تُدغم فيه فتكون شمسية، وإن كان من الأصوات البعيدة مخرجًا فإنها تُظهر فتكون قمرية. لذا نجد لام التعريف الشّمسية تدغم في الأصوات الغاريّة التي يرتفع اللسان عند نطقها نحو غار الفم، وهو المنطقة الصُّلبة من سقف الفم، وهناك تخرج ثلاثة أصوات هي (ج، ي، ش) واللام تدغم في الشين منها، أما الجيم فلا تدغم فيها لأن هذا المخرج ليس للجيم في الأصل فهي مقدمة عن تأخير؛ إذ هي في الأصل طبقية كالكاف بعيدة عن اللام، ومع هذا نجد بعض اللهجات الحديثة تدغم اللام في الجيم رعاية لقربها الحالي، فنسمع بعض الناس في الحجاز يقول (الجّامعة) بتشديد الجيم، أما الياء فلم تدغم اللام فيها لأنها علة. وتدغم اللام في الأصوات اللثوية التي تخرج في اللثة وهي المنطقة المتعرجة من سقف الفم مما يلي أصول الأسنان (ل/ر/ن/س/ش/ص/ز)، وتدغم في الأصوات الأسنانية اللثوية التي تخرج

بانطباق طرف اللسـان على أصـول الأسـنان وأول اللثة (د/ط/ت)، وتدغم في الأصوات الأسنانية التي تخرج بإقحام طرف اللسان بين الأسنان(ذ/ث/ظ).

وأما الأصـوات البعيدة عنها مخرجًا فتُظهر معها فلا تدغم في الشـفوية التي تنطق بانطباق الشـفتين (ب/م)، ولا الأسـنانية الشـفوية التي تنطق بلقاء الشـفة العليا والأسـنان السـفلى(ف)، ولا الطبقية وهي التي تنطق بارتفاع اللسـان إلى الطبق وهو الجزء اللين من سقف الحلق (غ/خ/ك)، ولا اللّهوية التي تنطق بارتفاع اللسان نحو اللهاة (ق)، ولا الحلقية (ح/ع) ولا الحنجرية (أ/هـ).

إن التفريق بين اللامين الشـمسـية والقمرية واضـح فما تنطق وتكتب فهي القمرية وما تدغم وتكتب فهي الشـمسـية، غير أن اللام التي تليها لام ربما أشـكلت بعض الإشـكال فهي تبقى في الصـوت لامًا لإدغامها في لام بعدها؛ ولذلك ربما يُظن أنها قمرية لأنها تظهر في اللفظ ظهورها مع القاف في (القمر)، ولكنها في حقيقتها شمسية تدغم في اللام بعدها، وربما يشكل على بعض الناس رسـم الشـدة فقد نراهم يضـعون الشـدة على اللام الأولى، والصـواب أن توضـع على اللام الثانية كما في كتابنا كلمة (اللّيل)، إذ الشـدة ترسـم على الحرف الثاني الذي أدغم فيه (الشَّـمس)، واللام في (الشَّـمس) غير معتدّ بها نطقًا وإن أثبتت فهي إذن في (اللّيل) كذلك، وكان يمكن أن يكتفى بلام واحدة تظهر الشـدة عليها كما نراها في المصحف ﴿وَالَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾[الغاشية-١]، ولكن اقتضت القاعدة الإملائية أن يكتب المدغمان حرفين إن كانا من كلمتين، ولذلك نجد

الدال مكتوبة وإن كانت تنطق تاءً لأنها مدغمة في تاء الفاعل كما في قولنا (عُدتُّ)، ولا يكتب المدغمان حرفًا واحدًا إلا إن كانا في كلمة واحدة كاللام في (علّم، دلّ). والدليل على أن حرف اللام غير معتد به أنه يســـقط في الكتابة بسقوط همزة الوصل حين تدخل على الاسم لام الجر أو التوكيد (ل+ اللّيل)> (للّيل)، ولو تركت اللام كما تركت مع الفاء والواو(فاللّيل/واللّيل) لاجتمعت ثلاث لامات (لللّيل) وهو اجتماع مكروه في الخط. وما ينتهى إليه أن لام التعريف شمسية قبل اللام وترسم الشدة على اللام الثانية (اللّيل).

إبدال الألف عن النون الساكنة

عقد ابن جني بابًا لإبدال الألف عن النون الساكنة، وذكر أنّ ذلك يكون في ثلاثة مواضع، أحدها أن تكون الألف بدلًا من التنوين اللاحق الأسماء المنصرفة نحو: رأيت زيدا، وقرأت كتابا، قال "فكل اسم منصرف وقفت عليه في النصب أبدلت من تنوينه ألفا"(١)، وأما الموضع الثاني فإبدالها من نون التوكيد الخفيفة إذا انفتح ما قبلها ووُقف عليها، قال الأخفش: "وقال ﴿وَلَيَكُونًا مِّن الصَّاغِرِينَ﴾[٣٢-يوسف] فالوقف عليها (وَلِيَكُونا) لأن النون الخفيفة إذا انفتح ما قبلها فوقفت عليها جعلتها ألفًا ساكنة بمنزلة قولك: رَأَيْتُ زيدا، ومثله ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾[١٥-العلق] الوقف عليها (لَنَسْفَعا)"(٢). وأما الموضع الثالث فهو"إبدال الألف من نون (إذنْ) وذلك أيضًا في الوقف تقول: أنا أزورك إذا. تريد (إذن)، وإذا وقفت على قوله عز وجل (فإذن لا يؤتون الناس نقيرًا)[٥٣-النساء] قلت:فإذا"، والملاحظ في ثلاثة المواضع اقتران الإبدال بوجود الفتحة قبل النون، إما فتحة إعراب أو فتحة بناء، أو فتحة تحريك، وهذا يقودنا إلى التفسير الصوتي الذي هو أدنى إلى القبول من افتراض الإبدال بين صوتين مختلفين صامت (النون) وحركة (الألف)، فالألف الموقوف عليها إنما نشأت من مطل الفتحة السابقة النون

---

(١) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ٢: ٦٧٥.

(٢) الأخفش، معاني القرآن، ١: ٣٩٧.

بعد أن حذفت النون عند الوقف، وبمثل هذا التفسير يمكن الخروج من حيرة القدماء واختلافهم في شأن الاسم المقصور مثل (عصًا/فتًى)، قال ابن جني: "واختلف أصحابنا في الوقف على المرفوع والمجرور من المقصور المنصرف في نحو قولك هذه عصا ومررت بعصا فقالت الجماعة الألف الآن هي لام الفعل لأن التنوين يحذف في الوقف على المرفوع والمجرور نحو: هذا زيدْ، ومررت بزيدْ، إلا أبا عثمان فإنه ذهب إلى أن الألف فيهما عوض من التنوين، وأن اللام أيضًا محذوفة لسكونها وسكون هذه، قال: وذلك أن ما قبل التنوين في المقصور مفتوح في جميع حالاته فجرى مجرى المنصوب الصحيح نحو: رأيت زيدا، فأما في النصب فلا خلاف بينهم أن الوقف إنما هو على الألف التي هي عوض من التنوين"[(١)]، وعلة الخلاف نابعة من مقدمات غير صحيحة، إذ القدماء يرون الألف من (عصا/فتى) هي لام الكلمة وأن الألف هي إعلال للواو أو الياء ولذلك فالميزان عندهم (فَعَل)، ولذلك قاسوا الاسمين على الاسم الصحيح الذي يوقف عليه بالسكون (زيدْ) رفعًا وجرًّا، فذهبوا إلى أن الألف الموقوف عليها في الرفع والجر هي لام الكلمة ساكنة (عصاْ/فتىْ)، وأما في النصب فإن الوقف عليهما بالألف كما يوقف على الصحيح (زيدًا) ولذلك يرون أنه تلتقى اللام الساكنة (الألف) والألف المبدلة من التنوين فيلتقي ألفان وهو من التقاء الساكنين الموجب لحذف الأول منهما وهو الألف التي هي لام الكلمة، ومعنى ذلك أنّ وزن (عصا) في حالة النصب (فَعا) وأما في

---

(١) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ٢: ٦٧٥- ٦٧٦.

حالتي الرفع والجر فالوزن (فَعَل)، ومن الأمور التي أشكلت عليهم بقاء الألف مع التعريف بـ(أل) (العصا/الفتى)؛ إذ لو كانت الألف مبدلة من التنوين لوجب زوالها في هذا الموضع. كل هذه المشكلات تتوارى حين نقول إن الألف ليست بدلا من النون بل حركة ممطولة هي في (زيدا) علامة النصب، وهي في (عصا/فتى) حركة عين الاسم بعد حذف لام الكلمة وحركتها، وهذا بيان التغير الصوتي:

ع َ ص َ و ُ ن> ع َ ص َ ∅ ∅ ن> ع َ ص َ َ ن> ع َ ص َ ن

الاسم (عصا) حذفت لامه وحركتها (وُ) وعوض عن ذلك بمطل فتحة عين الاسم أي الصاد وتكون مع التنوين مقطع طويل مقفل فتخلص منه بتقصير الحركة الطويلة، وعند زوال التنوين بالوقف أو بالتعريف بأل تعود الحركة إلى طولها:

ع َ ص َ ن> ع َ ص َ ∅> ع َ ص َ َ [هذا في الوقف]

أ َ ل ع َ ص َ ن> أ َ ل ع َ ص َ ∅> أ َ ل ع َ ص َ َ

ويتبين من ذلك كله أن الظاهرة واحدة في كل أحوالها فهذه الألف مطل للفتحة التي هي علامة الإعراب في (رأيت زيدًا) أو فتحة لعين الاسم في (عصًا/فتًى) أو فتحة بناء في (لنسفعَن) أو حركة الذال من (إذَن).

ألف المندوب ما أصلها

المندوب منادى خاص؛ لأنه نداء لما لا يرجى إقباله أو هو نداء لما لا يكون منه الإقبال كالظهر من الإنسان، وغاية المنادي حين يندب أو يتوجع رفع صوته بما يدفع عن النفس شيئًا من الضيق بالمصاب، فالندب شكوى كما أنه بيان للتوجع، فأنت تقول (وا غلاماه) كما تقول (وا ظهراه)، ولذلك كانت الواو أنسب أدوات النداء لهذا الغرض. ويرى النحويون أن ألف المندوب مزيدة على اللفظ لهذا الغرض، كما هي مزيدة في التعجب في قولك (وا عجبا)، وأما الهاء فهي للسكت لا يؤتى بها إلا في حال الوقف، ومن الشذوذ أن تبقى في الدرج. وقول النحويين إن هذه الألف مزيدة متوقف فيه عندي، فالذي أراه أن المندوب ليس سوى حالة من حالات نداء المضاف إلى ياء المتكلم، وهي الحالة التي تحذف فيها ياء المتكلم وحركة الإعراب التي قبلها، ويعوض عنهما بمطل فتحة الياء (وا غلامِيَ> وا غلاما) وفي الوقف (وا غلاماه)، وقد يحتج بأننا نقول (وا زيداه)، وليس في ذلك حجة عندي؛ إذ لم أندب (زيدًا) إلا لمنزلته التي جعلته مضافًا إليّ، فليس من مندوب عندي سوى ما أضيف إلى ياء المتكلم أو أنزل منزلته (وا زيديَ> وا زيداه)، وكذلك ما يكون من شأن التوجع (وا ظهريَ> وا ظهراه) والتعجب (وا عجبيَ> وا عجبا). وإذا تقرر هذا كان بالإمكان أن نستغني عن احتراز النحويين الذي احترزوه، وهو قولهم بوجوب العدول عن الألف إلى الواو أو الياء إن خيف اللبس، فهم يزعمون أنك إن ندبت ما هو مضاف إلى ضمير الغائب (غلامَه) فإنك لو أضفت الألف (وا غلامهاه) صار مطابقًا لندب ما أضيف لضمير الغائبة

(غلامها)، فوجب أن يقال (وا غلامهوه)، ومثله ندب ما أضيف إلى المخاطب والمخاطبة (غلامكَ/غلامكِ) فيوجبون أن يكون مع المخاطب (وا غلامكاه) ومع المخاطبة (وا غلامكيه). والقول كله مشتمل على مغالطات فإن كان ندب المضاف إلى ياء المتكلم بحذفها فكيف يُبقى على هذه الضمائر، وبغض الطرف عن أن إضافة الألف مع الضمير (ها) غير مفهومة ولا معلومة الكيفية، نقول إن هذا الاحتراز لا قيمة له لأنه لا محل له، فليس يندب سوى ما أضيف إلى ياء المتكلم. وليس لهذا العمل العقلي القياسي البحت الذي أقحم في نحو العربية من قيمة فهو من الفضول الذي لا يعتمد على استعمال.

وبقيت مسألة أخرى معتمدة على افتراض زيادة الألف وهي إعراب المنادى معها، والنحويون يذهبون إلى تقدير الحركة، فإن كان المندوب مفردًا حسب تصورهم فالضمة التي هي حركة البناء مقدرة كما في ندب (وا زيداه)، وإن كان مضافًا فالفتحة كما في (وا غلاماه).

والقول في هذا عندي أن المندوب الذي هو مضاف إلى ياء المتكلم ليست حركته مقدرة بل هي محذوفة كما بينت ذلك في مداخلة سابقة عند الكلام على إعراب المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، وخلاصته أن علامة ما أضيف إلى ياء المتكلم تماثل ياء المتكلم فالفتحة والضمة تستحيلان كسرة معها انسجامًا صوتيًّا، (غلامِيَ)؛ ومن صور نداء هذا الاسم أن تحذف الياء وعلامة الإعراب ويعوض عنهما بمطل الفتحة فتكون الألف (يا غلاما)، وهكذا هو الأمر في المندوب، تقول: (واغلاماه).

ألف فتى وعصا ونحوهما

يذهب القدماء إلى أن الألف في (فتى) و(عصا) مقلوبتان عن ياء وواو لتحركهما وسبقهما بفتحة، وأن هذه الألف تحذف لفظًا عند تنوين الاسم لالتقاء ساكنين الألف والنون(فتًى=فتَن) و(عصًا=عصَن). ولما كان الوقف إنما يكون بالألف في الاسمين اختلفوا في هذه الألف الحادثة عند الوقف، فذهب سيبويه والجمهور إلى تعميم نمط الوقف في الاسم الصحيح مثل زيد، فيقال جاء فتى مثل جاء زيدْ، ومررت بفتى مثل مررت بزيدْ، ورأيت فتى مثل رأيت زيدا، ولذا فالألف في حالة الرفع والجر عندهم هي الألف المحذوفة بسبب التنوين، وأما مع النصب فهي التنوين الذي أبدل ألفًا[1]، وذهب المازني والأخفش والفراء إلى إبدال الألف من تنوينه مطلقا رفعًا وجرًا ونصبًا، وذهب أبو عمرو والكسائي وابن كيسان والسيرافي وابن برهان إلى عدم الإبدال فيه مطلقا وذلك أنه يحذف التنوين رفعا وجرًا ونصبًا فتعود الألف في الأحوال كلها[2]. والقول الثالث هو الراجح عندي؛ إذ الألف في (فتى/عصا) ليست بلام الكلمة ولا تناظر الدال من زيد، إذ المقطع اليائي (فتَيُ) والواوي (عصَوُ) يحذفان لسبقهما بالفتحة ثم يعوض عن حذفهما بمطل فتحة عين الاسم:

ف َ ت َ ي ُ > ف َ ت َ ∅ > ف َ ت َ َ =فَتى

ع َ ص َ ي ُ > ع َ ص َ ∅ > ع َ ص َ َ =عَصا

---

(١) السيوطي، همع الهوامع،٣: ٤٢٧.

(٢) السيوطي، همع الهوامع،٣: ٤٢٨.

وعند التنوين يتكون مقطع طويل مقفل آخر الاسم فيقصر المقطع فتصير الألف الطويلة قصيرة أي فتحة:

ف َ ت َ َ+ ن > ف َ ت َ َ ن > ف َ ت َ ن =فَتًى

ع َ ص َ َ+ ن > ع َ ص َ َ ن > ع َ ص َ ن =عَصًا

وعند الوقف يحذف التنوين فتمطل الفتحة:

ف َ ت َ ن> ف َ ت َ ∅ > ف َ ت َ َ = فتى

ع َ ص َ ن> ع َ ص َ ∅ > ع َ ص َ َ = عصا

والخلاصة أن هذه الألف هي حركة عين الاسم ممطولة تعويضًا عن اللام المحذوفة، وأما وزن (فتى) ووزن (عصا) فهو: فعا.

تصحيح الواو والياء في كتاب قياس العكس

تعقب الصديق الدكتور محمد العمري في كتابه قياس العكس ابن الحاجب والرضي في مسألة تعليل تصحيح الواو والياء ذاهبًا إلى أنّ ثمة مانعًا من الإعلال، وضرب لذلك أمثلة، وما ذهب إليه صحيح في إطار الفكر التقليدي، ولا بأس إن ناقشنا ذلك بأن ندخل مدخلًا مختلفًا، يقول "كل ماض على (تَفَاعَلَ) من الثلاثي المثال، ومضارعه، ومصدره، واسم فاعله، ومفعوله: فمن الواوي نحو (تَوَاتَرَ، يَتَوَاتَرُ، فهو مُتَوَاتِرٌ، وذاك مُتَوَاتَرٌ)، ومن اليائي نحو (تَيَامَنَ، يَتَيَامَنُ، تَيَامُنًا، فهو مُتَيَامِنٌ، وذاك مُتَيَامَنٌ)، فالواو والياء في كل ذلك متحركة وما قبلها مفتوح، ومع ذلك لم تقلبا ألفًا"[1]، والعمري هنا متابع لما أطبق عليه القدماء، وهو أنّ كلّ مدّ مسبوق بحركة من جنسه، فالألف في هذه المثل مسبوقة بالفتحة؛ ولذلك يعد الواو أو الياء متحركتين بالفتحة وبعد الفتحة ألف، وليس هذا مذهب المحدثين من الأصواتيين، فالواو متلوة عندهم بفتحة طويلة، وهذا ما صحّح الواو أو الياء فهما لم تقعا بين حركتين قصيرتين. ويمضي في تعليله الذي يخالف به الرضي قال "ليس لأنهما فاءان كما قال الرضي؛ ولكن لأن إعلالهما يؤدي إلى فساد الكلمة وذهاب معناها؛ لأنك لو قلبت الواو أو الياء ألفًا لالتقت بالألف الأخرى، فوجب حذف إحداهما لالتقاء الساكنين، وهذا يؤدي إلى اختلال البنية وفساد المعنى؛ فترك

---

(١) محمد العَمري، قياس العكس،٢: ١٠٧٥.

الإعلال محافظة على بناء الفعل ومصدره واسم فاعله ومفعوله"[1]، وهذا الذي ذهب إليه لا يخلو من التناقض؛ إذ كيف ينتج عن اجتماع الألفين -إن قبل هذا- اجتماع ساكنين؟ أليست ألف المدّ (الألف الثانية) يجب أن تسبق بفتحة لتكون مدًّا، وكيف لألف المد الأولى أن تكون ساكنة إن كانت الألف الآخرة مسبوقة بفتحة؟ أم لعله يمكن أن يزعم أن المدّ يأتي بعد حرف ساكن؟ إذن ليس الأمر اختلال بنية ولا ذهاب معنى، بل لأن شرط الإعلال غير متحقق.

ويعرض لحالة ثانية لا تعل فيها الواو أو الياء، وهي أن يقع بعدهما حرف مُدَّغَم، وذكر أن ذلك يكون في عدة أبواب، منها:

"مضارع كلّ فعل ثلاثي مثال، عينه ولامه من جنس واحد، ومصدره الميمي، واسم التفضيل منه: فمن الواوي (أَوَدُّ، يَوَدُّ، مَوَدَّةً، وهو أَوَدُّ من...)، ومن اليائي (أَيَلُّ، يَيَلُّ، مَيَلًّا، وهو أَيَلُّ من...) فلو أعلت الواو والياء بقلبها ألفًا في كلِّ ذلك؛ لأدَّى إلى زوال المعنى المراد والتباسه بغيره، فكنت تقول في الفعلين (أَوَدُّ، وأَيَلُّ): (آدُّ) و(آلُّ) فيزول معناهما. وكنت تقول في اسمي التفضيل (أَوَدُّ، وأَيَلُّ):(آدُّ) و(آلُّ) فيزول المعنى المراد، ويلتبسان باسم الفاعل المضاف، من: (أَلَّ في سيره، وأَدَّ فيه):إذا أسرع واشتدّ. وكنت تقول في المصدرين الميميين (مَوَدَّةً، ومَيَلًّا): (مَادَّة) و(مالًّا) فيزول المعنى المراد، ويلتبسان باسم الفاعلة من (مَدَّ) وباسم الفاعل من (مَلَّ). فلما كان إعلال الواو والياء فاءين بعدهما حرف مدَّغم يؤدي إلى ذلك؛ ترك الإعلال

---

(١) العمري، قياس العكس،٢: ١٠٧٥.

مراعاة لوضوح المعنى وبيانه"[١]. وليست هذه الحجة مقبولة عندي؛ لأن تطابق البنى الخارجية يحدث في اللغة ولا تهدر من أجل اللبس فضيلة التخفيف؛ إذ التخفيف أعم وأشمل وأهمّ، ولذلك نجد أنّ اسم الفاعل والمفعول من الأفعال المضعّفة على افْتَعَل مثل (مُحتَلّ)، وكذلك نجد أنّ المصدر الميمي واسم المفعول واسم الزمان والمكان من الأفعال المزيدة ذات بناء واحد؛ فمن الفعل استخرج نجد (مُسْتَخْرَج) لكل تلك الأسماء، ولكن سبب تصحيح الواو أو الياء هنا أن الإعلال يكون للبنية الباطنة، والواو والياء ساكنتين في تلك البنية (مَوَدَّة أصلها: مَوْدَدَة).

وعدّ من ذلك "كلُّ ماضٍ على (تَفَعَّلَ) من الثلاثي المثال، ومضارعه، ومصدره واسم فاعله ومفعوله: فمن الواوي نحو (تَوَثَّبَ، يَتَوَثَّبُ، تَوَثُّبًا، فهو مُتَوَثِّب، وذاك مُتَوَثَّب)، ومن اليائي نحو (تَيَقَّنَ، يَتَيَقَّنُ، تَيَقُّنًا، فهو مُتَيَقِّنٌ، وذاك مُتَيَقَّنٌ)، فلو أعلت الواو والياء في كلّ ذلك بقلبها ألفًا؛ لأدَّى إلى اختلال أبنية هذه الأفعال والأسماء، ومعانيها؛ فترك الإعلال حفاظًا على البنية والمعنى؛ وتقديمًا لهما على تحسين اللفظ"[٢]. والحق عندي أنّ الذي حال دون الإعلال هو تجنب الثقل الذي سيكون بالإعلال؛ إذ سيتكون مقطع طويل مغلق وهذا غير مقبول في وسط الكلمة العربية.

---

(١) العمري، قياس العكس، ٢: ١٠٧٧- ١٠٧٨.

(٢) العمري، قياس العكس، ٢: ١٠٧٨.

جدوى الألف بعد همزة وألف

تلحق الاسم المنون المنصوب ألف زائدة في الرسم رعاية لحالة الوقف عليه؛ إذ يحذف التنوين ويعوض عن حذفه بمطل الفتحة السابقته، فيقال في (أكرمت زيدًا) أكرمت زيدا، وهذا ما ظنه القدماء من قلب التنوين ألفًا، ولكن هذه القاعدة الإملائية نالها شيء من التفريع؛ إذ تُرك رسم تلك الألف في الأسماء التي تنتهي بهمزة قبلها ألف فخولف في رسم (ماءًا/سماءًا) عن أصله فرسم من غير ألف (ماءً/ سماءً)، قال ابن درستويه"وأما ما اجتمعت فيه ثلاثة أشباه فيحذف منها واحد، فمثل الألفات في (القراءات والبراءات والفجاءات)، وقد جاءا كلاهما، وشاءا، ولن يشاءا، ومثل الممدود كله إذا نصب ونوّن كقولك:[شربت]ماءً ولبست رداءً وأعطيته إعطاءً"[1]. فالأصل هو (القراأات) و(شاأا) و(ماأا) بثلاث ألفات، وهذه الألفات المتتابعة مكروهة يتخلص من اجتماعها بحذف ألف أو أكثر.

وهُدي مؤلفو كتاب (دليل توحيد ضوابط الرسم الإملائي للكتابة العربية)[2] إلى إعادة الأمر إلى نصابه حين اعتمدوا كتابة الألف في هذه الأسماء

---

(١) ابن درستويه، كتاب الكتاب، ٦٨-٦٩. وانظر ابن السراج، كتاب الخط، ١١٨.

(٢) أصدر الدليل المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج وألفه:د.عبدالله بن علي الشلال، د. محمد بن سليمان القويفلي، د.عبدالرحمن بن هادي الشمراني، أ.صالح بن إبراهيم الحسن، أ. حمود بن عبدالله السلامة، جمعان بن سعيد القحطاني. والكتاب مرفوع على الشبكة العنكبية.

المنتهية بألف وهمزة، وهذا يحمد لهم، لأن توخي سـلامة النطق أولى من رعاية ظاهر الشـكل، فالذين حذفوا الألف إنما حذفوها كراهة المتماثلات الخطّية[١]، وأيد المؤلفون عملهم بمتابعتهم لابن قتيبة والرضـي الذي قال: "يقلب التنوين ألفًا، نحو: دُعاءًا، وعشاءًا"[٢].

وجدوى إثبات الألف ظاهرة ومنافعها مطلوبة، أولاها تقليل قواعد رسـم الهمزة، وثانيتها تجنب الخلط بين ما ينون وما لا ينون لمنعه من الصرف،(أصدقاء/ أعداء)، تقول: (زرت أصدقاء) فلا تنون، وتقف بالسكون على الهمزة، وتقول: (حاربت أعداءًا) فتنون، فإذا وقفت حذفت التنوين ووقفت بألف.

وهكذا يكون رسم الألف معينًا للقارئ على التمييز بين المصروف والممنوع من الصـرف من الأسماء المنتهية بألف وهمزة، وثالثتها إرشـاد القارئ إلى القراءة الصـحيحة؛ إذ كثير من الناس يقفون بالسـكون على هذه الهمزة لما رأوها غير متبوعة بألف، فهم يقرأون(ماءً/سماءً) حين يقفون هكذا (ماءْ/سماءْ) والقياس أن يقفوا عليها بإثبات ألف بعد الهمزة (ماءا/ سماءا)، فإذا التزمنا كتابة الألف كانت علامة للواقف فلا يقف بالسكون.

---

(١) انظر لمزيد من القراءة عن التخلص من المتماثلات خطًّا كتاب الشاذليات الذي كتبه الشمسان والقوزي والباتل والعتيبي. ص٧٥.

(٢) الرضي، شرح الشافية، ٣: ٤٤. وانظر: دليل توحيد ضوابط الرسم الإملائي للكتابة العربية، ص ٦٧ح١.

وربما يكون من المنفعة أن ترد ألف ما انتهى بهمزة على ألف مثل(أرتكب خطأً) فالوقف على هذا الاسم إنما يكون بالألف أيضًا؛ ولذا من الأوضح رسمها (خطأًا).

هل تكون الألف أصلًا؟

يميز النحويون بين ثلاثة أشكال للألف: (الزائدة) كما في الفعل: يجالس، والاسم: جبال، (والمنقلبة) عن أصل مثل المنقلبة عن الياء في: باع، أو الواو في قال، أو الهمزة في: آثار، (والأصلية) التي مثّل لها ابن جني في قوله "وذلك في عامة الحروف التي تقع الألف في آخرها نحو ما ولا ويا وهيا وألا وحتى وكلا فهذه الألفات وما يجري مجراها أبدًا أصول غير زوائد ولا منقلبة"(١)، والأمر الذي أجاء النحويين إلى تصنيفهم هذا عدّهم الألف حرفًا لا حركة منذ اقتصروا على ثلاث الحركات القصار (الفتحة، والضمة، والكسرة)، وأما المدود التي هي حركات أيضًا رأوها حروفًا وظنوا أنها تسبق بالحركة وأنها تكون ساكنة. وكنت فصّلت القول في أمر الألف في كتابي (الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلة) مستفيدًا من نظرية داود عبده أن الزائدة إنما هي همزة في الأصل حذفت ثم مطلت الفتحة السابقتها، ومن نظرية جواد الدخيّل أن المنقلبة ناتجة من حذف العلة ومطل الحركة السابقتها، وبهذا تكون الزائدة والمنقلبة شكلا واحدًا وهو أنها فتحة ممطولة لتعويض محذوف. وأما الألف الأصلية فحاول ابن جني الاحتجاج لأصالتها وأنها ليست زائدة في قوله "والذي يدل على أنها ليست بزوائد أن الزيادة ضرب من التصرف في الكلمة وجزء من الاشتقاق فيها، وهذه الحروف كلها غير متصرفة ولا مشتقة، فيجب أن تكون ألفاتها غير زائدة، ألا ترى أنك لا تجد لحتى وكلا اشتقاقا تفقد فيه ألفهما

---

(١) ابن جني، سر صناعة الإعراب،٢: ٦٥٣.

كما تجد لضارب وقاتل ومعزى وأرطى اشتقاقا تفقد فيه ألفهما وهو ضرب وقتل ومعز ومأروط، فلما لم تكن الحروف متصرفة ولا مشتقة بطل أن يُقضى بزيادة ألفاتها"[١]، وهذه الحجة غير مقنعة؛ إذ الصرفيّون أنفسهم أثبتوا من المزيد ما لا مجرد له فالواو من (كوكب) عدّت زائدة ولا مجرد يثبت زيادتها، بل من الأفعال ما جاء على بناء مزيد لا مجرد له وهو البناء (افْعَوَّلَ) الذي منه (اجلوّذ، واعلوّط) فليس للفعلين مجرد، ولكننا نوافق ابن جني في أنها غير زائدة؛ لأنه لا حقيقة للألف الزائدة. ويحتج ابن جني لأصالتها وأنها ليست منقلبة في قوله "ويفسد أيضًا أن تكون بدلًا من نحو الوجه الذي فسد منه أن تكون زائدة؛ وذلك أن البدل أيضا ضرب من التصرف، ألا ترى أنك لا تجد لألف ما ولا وحتى وكلا أصلا في ياء ولا واو كما تجد لألف غزا ودعا وسعى ورمى أصلا في الياء والواو لقولك غزوت ودعوت وسعيت ورميت، فكما بطل أن تكون الألف فيها زائدة بطل أيضًا أن تكون بدلًا"[٢]، وهذه الحجة غير مقنعة أيضًا؛إذ هذه الحروف قديمة الاستعمال في العربية، وجمدت على بنيتها التي تحولت إليها منذ صارت أدوات، ففارقت دلالتها التي منها جاءت وبنيتها التي منها انحدرت، وهذه الحجة لا تفسر كيف تصير ألف (على، وإلى) ياءًا في (عليهم، إليهم)، بل الذي يفسر ذلك أن الألفين فيهما كالألفات في (غزا ودعا وسعى ورمى) ناتجتين من حذف العلة ومطل الحركة، فالأصل في (على، إلى) هو (علي، إلي) بالمثناة من تحت، وهما استعملا مع الضمائر

---

(١) ابن جني، سر صناعة الإعراب،٢: ٦٥٣-٦٥٤.

(٢) ابن جني، سر صناعة الإعراب،٢: ٦٥٤.

حسب الأصل فيهما؛ لأنهما بهذا الإلصاق سلمتا من التطرف المؤدي لحذف العلة الساكنة (الياء).

واحتج ابن جني لأصالة الألف وأنها غير مبدلة في قوله "ودليل آخر على فساد كونها بدلا وجودك الألف في نحو ما ولا، فلو كانت الألف في نحو ذلك بدلا لم تخل من أن تكون بدلا من ياء أو واو، فلو كانت بدلا من الياء لوجب أن تقول في ما ولا: مَيْ ولَيْ كما قالوا أي وكي، ولو كانت بدلا من الواو لوجب أن تقول: مَوْ ولَوْ كما قلت أو ولو، ألا ترى أن الياء والواو إنما تقلبان إذا وقعتا طرفين متى تحركتا فإذا سكنتا لم يجب قلبهما، وأواخر الحروف أبدًا ساكنة إلا أن يلتقي ساكنان ولا ساكنين في نحو ما ولا كما أنه لا ساكنين في نحو قد وهل"[1].

وهذه حجة مبنية على مصادرتين مُتوقف فيهما: إحداهما كون آخر الحرف ساكنًا أبدًا، والأخرى توهم كون الألف حرفًا ساكنًا، ومعروف أنّ الحروف المفردة متحركة، أما الألف فهو حركة، والعجب قوله "لو كانت بدلا من الواو لوجب أن تقول مو"؛ لأنها حينئذ ليست بدلا منها. وإن كنا نوافق ابن جني في أنها ليست بدلًا من واو أو ياء فإنا نرى تلك الألف نتيجة حذف همزة ومطل الفتحة السابقتها، ولعل مما يستأنس به عودة الهمزة في نطق بعض العامة (لأ)، وقد تختم مشددة مفتوحة بهاء السكت (لأّه) وقد تحذف الهاء وتمطل الفتحة (لئّا، وقد تحقق في صعيد مصر فيقال (لع).

---

(١) ابن جني، سر صناعة الإعراب،٢: ٦٥٤.

والذي ننتهي إليه أن الألف حركة طويلة لا توصف بزيادة أو قلب أو أصالة؛ بل هي نتيجة مطل للفتحة القصيرة بعد حذف صامت (حرف). وهكذا سائر المدود.

معايش وعجائب

لِمَ صحت الياء من (معيشة) حين كُسّرت على (معايش)، وأعلت من عجيبة حين كسرت على (عجائب)؟ ومثل ياء (عجيبة) الواو المزيدة كما في (عجوز) تقول: عجائز، والألف المزيدة كما في (رسالة) تقول: رسائل. فسّر الصرفيون ذلك بأن الياء من معيشة عين الفعل فصحّت، وأما من عجيبة فمزيدة فأعلت وكذا الواو والألف، ولكن ذلك على صحته لا يكفي تعليلًا لأن مستعمل اللغة لا يفرق بين أصليّ ومزيد؛ ثمَّ إنّ الواو من جدول مزيدة عندهم؛ ولكنها تصح في (جداول/ محاور)، وقد عللوا ذلك بتحرك الواو في (جدوَل/ محوَر) فليست بواو مدّ، وهذا صحيح غير أنّ الأمر لا يفسر تحول المدود إلى همزات، ولعل الأدنى إلى التفسير أن يقال إن المدود الزائدة هي في أصلها همزات، فالبنية العميقة (أي:الأصل) للواحد (عجيبة) هي (عَجِئْبة)، وكذلك (عجوز) في بنيتها العميقة (عَجُؤْز)، وكذا (رسالة) في بنيتها العميقة (رِسَأْلَة)، ونال المفردات وأمثالها في طور من أطوار اللغة حذف الهمزة (تسهيلها) فكانت المدود بالمطل، وهذا القول هو متابعة لما افترضه أستاذنا داود عبده في أصل الألف المزيدة وهو أنها همزة ثم حذفت ومطلت الفتحة التي كانت قبلها مثل (عَأْلَم) تصير (عالَم)[1].

ومن هنا ندرك الفرق بين (معيشة) و(عجيبة/ عجوز/رسالة) وهو أنّ ياء المد من (معيشة) ناتجة من حذف الياء ومطل الكسرة التي بعدها، وأما ياء المد

(١) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ص٨٠.

من عجيبة فناتجة من حذف الهمزة ومطل الكسرة التي قبلها؛ وكذلك واو المد من (عجوز) ناتجة من حذف الهمزة ومطل الضـــمة التي قبلها، وكذلك الألف من (رســالة) ناتجة من حذف الهمزة ومطل الفتحة قبلها. ولعل التكســير إنما يكون لأصـــل الواحد فصـــحت الياء في معايش، وظهرت الهمزة في عجائب وعجائز ورسائل.

مَعْيِشَة > مَعايِش

عَجِئْبة > عَجائِب

عَجُؤْز > عَجائِز

رسَأْلة > رسائِل

وأما (جدول/مِحوَر) فالبنية السطحية والعميقة فيهما سواء؛ ولذلك لم ينلهما تغيير عند التكسير:

جَدْوَل > جَداوِل

مِحوَر > محاوِر

وأما همز (معائش/مصائب/منائر) فهو مسموع لا يقاس عليه، ووصفه اللغويون بالضعف، وأما القياس فهو:معايِش ومصاوِب ومناوِر.

الاشتقاق

استعمال المصدر الصناعي

عرفت اللغة العربية هذا المصدر في وقت مبكر، فقد جاء لفظ (الجاهلية) في قوله ﷺ "لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الْخُدُودَ أَوْ شَقَّ الْجُيُوبَ أَوْ دَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ"(١). ويصف الرضي هذا المصدر بقوله "فإنّ ياء النسب إذا لحقت آخر الاسم وبعدها التاء أفادت معنى المصدر، نحو: الفَرَسيّة، والضاربيّة والمضروبيّة(٢)، وتوسعت العربية في استعماله للتعبير عن القضايا الفكرية ووضع المصطلحات لها، فولّدت المصدر من أسماء وضمائر وظروف وحروف، ومن ذلك (الكميَّة) التي ولِّدت من (كم) و(الحيثيَّة) من (حيث) ". ومثل هذا (الشعوبية، والبشرية، والإنسانية، والنوعيَّة، والهُوِيَّة، والشخصيَّة، والغيريَّة، والقَبْليَّة، والبعديَّة، والمِثاليَّة، والمادِّيَّة والواقعيَّة، والوجوديَّة، والعلمانية، والعالِميّة، والشيوعيّة، والاشتراكية) ومن ذلك المعرَّب كـ(الديمقراطية، والأرستقراطية، والإمبريالية، والدكتاتورية، والبرقماتية).

ولما كان الناس مولعين بكل جديد وغريب أسرفوا على أنفسهم في استعمال هذا المصدر استعمال المصدر العام أو الاسم الذي هو الأصل في الاستعمال، ولعل دلالة المصدر الصناعي الوظيفية غائبة عنهم؛ فهم لا يدركون أنهم باستعمالهم المصدر الصناعي يعبرون عن معنى فكري أو مذهبي، ويتبين الخلل في استعراض

---

(١) مسلم، صحيح مسلم، ١: ٦٩.

(٢) الرضي، شرح الكافية للرضي، ٤: ٣٤١.

أمثلة من استعمالاتهم التي نجدها في الصحف والمواقع العنكبية، بل نصادفها في الرسائل العلمية لمتخصصين في النحو والصرف واللغة، ومن أمثلة ذلك ما جاء في صحيفة (الرياض ١/ ١٢/ ١٤٢٩هـ ع ١٤٧٦٨) وهو العنوان: "أغلبية الحوادث المنزلية ناتجة من سوء استخدام الأجهزة الكهربائية"، وهو يريد (أغلب)، وثمّ فرق واضح بين (أغلب) و(الأغلبية)؛ لأن الأغلبية فكرة ذهنية كما في قولنا: بعض الأحكام تبنى على الأغلبية. ومن ذلك ما جاء في (القدس الثلاثاء ١١ نيسان ٢٠١١م) وهو العنوان: "استطلاع: أكثرية الإسرائيليين يؤيدون استئناف الاستيطان بعد انتهاء قرار التجميد"، وهو يريد: أكثر الإسرائيليين. وجاء في الموقع (http://www.banimalk.net/vb/banimalk135969/) العنوان: (الإيراني يسحق الإماراتي بثلاثية ... ويتصدر المجموعة بكل أريحية)، وهو يريد بكل راحة، وفرق بين الراحة والأريحية، فهي ما ينال الشخص من نشاط وبهجة يستقبل بها ضيفه فهي علامة كرم وطيب خاطر، وجاء في الموقع (http://www.mkgedu.gov.sa/vb/showthread.php?p=48004) العنوان: "للمعلومية إقرأ هذا"، وهو يريد: للعلم، وجاء في الموقع (http://forum.roro44.com/177481.html) العنوان: "(صوتك) نبغى ننهي الإشكالية بين الشاب والفتاة (الآن)"، وهو يريد: الإشكال. قال المتنبي:

وَوَضْعُ النّدى في موْضعِ السّيفِ بالعلا
مُضرٌّ كوضْع السيفِ في موضع النّدى

الاستعمال الخاطئ أم الخطأ

شاع في لغة المحدثين استعمال الوصف (خاطئ) لما هو خلاف الصواب، من ذلك ما جاء في معجم التصحيح "يشيع هذا التعبير الخاطئ في لغة الإعلام فيقال لم يفعل كذا، بَلْهَ فَعَل كذا. والصواب استعمال بَلْ"[١]. ومثله "لا صلة بين معنى الطائلة في اللغة، وبين المراد من هذه الكلمة في الاستعمال الخاطئ الشائع "[٢]. ومثله "توهموا أن مصيبة فعيلة وإنما هي مُفعلة. فقولهم (مصائب)، إذًا على توهم زيادة الياء في (مصيبة). وهو ما أسموه حديثًا (القياس الخاطئ)"[٣]. وفي النحو الوافي "والتي قد يقع في الوهم الخاطئ والاعتبار الفاسد واشتمالها على (قد) تقديرًا مع أنها مفقودة"[٤]. والصواب في ذلك كله (الخطأ)، فيقال: التعبير الخطأ، الاستعمال الخطأ، القياس الخطأ، الوهم الخطأ مع أنّ الوهم لا يقتضى الوصف فليس منه الصواب حتى يوصف بالخطأ إلا على سبيل التأكيد. وإنما قلت إن الصواب في ذلك لفظ (الخطأ) لأنه المفعول الذي يمكن أن يكون صوابًا أو خطأ، وليس من شأنه أن يرتكب الخطأ أو يتعمد الخطأ، ومن أجل ذلك فالخاطئ هو المعبر لا التعبير، وهو المستعمل لا الاستعمال، وهو القائس لا القياس، وهو المتوهم

---

(١) عبدالهادي بوطالب، معجم تصحيح لغة الإعلام العربي، ١: ٥٧.

(٢) مكي الحسَني، نحو إتقان الكتابة باللغة العربية، ١: ٢٠٣.

(٣) صلاح الدين الزعبلاوي، دراسات في النحو، ١: ٤٤٣.

(٤) عباس حسن، النحو الوافي، ٤: ٤٦٧.

لا الوهم. فالخاطئ يوصف به من يصح منه فعل الخطأ وهو في الغالب الإنسان، إذ يندر أن يأتي من غيره كالنوء، جاء في (لسان العرب): "وأَخْطَأَ نَوْؤُه إِذا طَلَبَ حاجتَه فلم يَنْجَحْ ولم يُصِبْ شيئًا". ومن الاستعمال الصحيح ما جاء في (معجم لغة الفقهاء): "القتل الخطأ: أن يقصد الضرب ولا يقصد المضروب، كأن يرمي صيدًا فإذا هو إنسان". ومثله قول السرخسي "منها أنا لا نجوز القول بوجوب الكفارة في القتل العمد بالقياس على القتل الخطأ"(١). ومثله قول السبكي: "ويقع القتل الخطأ عند الطراد"(٢). وجاء استعمال (الخاطئ) في التنزيل وصفًا للبشر، قال تعالى: ﴿لا يَأْكُلُهُ إِلا الْخَاطِؤُونَ﴾ [الحاقة-٣٧]، وأما قوله تعالى: ﴿وَجَاء فِرْعَوْنُ وَمَن قَبْلَهُ وَالْمُؤْتَفِكَاتُ بِالْخَاطِئَةِ﴾ [الحاقة-٩] فهي في الراجح عندي مصدر فقد فسرها بذلك أكثر المفسرين، فسرها الطبري بالخطيئة، أو الخطايا، وقال الفراء "الذين ائتفكوا بخطئهم"(٣)، وقال السمين "قوله: ﴿بِالْخَاطِئَةِ﴾ إمَّا أَنْ يكونَ صفةً، أي: بالفَعْلَةِ أو الفَعَلات الخاطئة، وإمَّا أن يكون مصدرًا كالخَطَأ فيكون كالعافية والكاذبة"(٤). وقال الألوسي "بِالْخَاطِئَةِ أي بالخطأ على أنه مصدر على زنة فاعلة أو بالفعلة أو الأفعال ذات الخطأ العظيم على أن الإسناد مجازي وهو حقيقة

---

(١) أبوبكر محمد بن أحمد السرخسي، أصول السرخسي، ٢: ١٦٤.

(٢) علي بن عبدالكافي السبكي، الإبهاج في شرح المنهاج، ٥: ١٦٤.

(٣) الفراء، معاني القرآن، ١: ١٨٠.

(٤) السمين الحلبي، الدر المصون في علم الكتاب المكنون، ١: ٥٣٧٤.

لأصحابها واعتبار العظم؛ لأنه لا يجعل الفعل خاطئًا إلا إذا كان صاحبه بليغ الخطأ"[١]. ومن الإسناد المجازي قوله تعالى: ﴿نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ [العلق-١٦]، قال الطبري "وَوَصَفَ النَّاصِيَةَ بِالْكَذِبِ وَالْخَطِيئَةِ، وَالْمَعْنَى لِصَاحِبِهَا"[٢]، وقال أبوحيان: "وصفها بالكذب والخطأ مجازًا، والحقيقة صاحبها، وذلك أحرى من أن يضاف فيقال: ناصية كاذب خاطئ، لأنها هي المحدث عنها"[٣].

---

(١) شهاب الدين محمود الألوسي، روح المعاني، ١٥: ٤٨.

(٢) ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، ٢٤: ٥٢٦.

(٣) أبوحيان، البحر المحيط، ٨: ٣٧١.

التنمية الْمُستدامة

شاع استعمال (المستدامة) كما في (مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة)، وفي موسوعة وكيبيديا (التنمية المستدامة) Sustainable Development هي عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها. ويواجه العالم خطورة التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية وكذلك المساواة و(العدل الاجتماعي).

والمستدامة مؤنث المستدام، واشتق اسم المفعول هذا من الفعل (استدام)، وإنما تعتمد صحة هذا الاشتقاق على المراد بالفعل وعلى معنى الصيغة، فإن كان المقصود بالْمُستدامة المستمرة، أي إن الصيغة دالة على الصيرورة (صارت دائمة)، فالاشتقاق غير صحيح؛ لأن الفعل بهذا المعنى لازم لا يكون منه اسم مفعول، وإن كنا نقصدُ المتأنى بها المنتظرَ دوامُها أو المراد دوامها، أي إن الصيغة دالة على الطلب، فالاشتقاق صحيح؛ لأن الفعل متعد فيكون منه اسم المفعول، وقد استُعمل هذا الفعل في العربية بهذا المعنى متعديًا فجاء منه اسم الفاعل واسم المفعول.

جاء في معجم (العين) (واستِدامةُ الأمر: الأَناةُ فيه والنَّظَر، قال: فلا تعجَلْ بأمرِكَ واستَدِمه فما صَلَّى عصاكَ كمُستَديمِ وتَصلِيةُ العَصَا: إِدارتُها على النار لتستقيم، أي ما قَوَّمَ أمرك كالتَّأَني). فأنت تراه عدّى فعل الأمر إلى الضمير وتراه اشتق اسم الفاعل.

وجاء في (لسان العرب): "وأَدامَهُ واسْتَدامَهُ: تأَنَّى فيه، وقيل: طلب دوَامَهُ، وأَدْومَهُ كذلك. واسْتَدَمْتُ الأمر إذا تأَنَّيْت فيه؛ وأنشد الجوهري للمَجْنون واسمه قَيسُ بن مُعاذٍ: وإنِّي على لَيْلى لَزارٍ، وإنَّني، على ذاكَ فيما بَيْنَنا، مُسْتَدِيمُها أي منتظر أن تُعْتِبَني بخير".

وقال محمد الهمداني:

يا شارعًا في أمة جعلت به وسطًا فغالت مستدام حياتها

وقال صالح النفري:

بسعدك يا محمد عز دين وغِب السلم نصر مستدام

وقال عبدالله بن عمر الأنصاري:

ولـدار الحديث عهــد قديم مستجد على البلى مستدام

ومن استعمال (مستدامة) في النصوص القديمة ما نقله القيرواني في (زهر الآداب) من نثر أبي الفضل الميكالي يتحدث عن النعمة، قال: (حتى استقرّت في نِصَابها، وألقتْ عِصيَّ اغترابها، فهي للنماء والزيادة مترشحة، وبالعز والسعادة متوشحة، وبالأدعية الصالحة مستدامة مرتَهَنَة، وباتفاق الكلمةِ والأهواء عليها مرتبطة محصنة).

الثلاثينيّات لا الثلاثونيّات ولا الثلاثينات

تعرب ألفاظ العقود إعراب جمع المذكر السالم (ثلاثون/ثلاثين) وهي بهذا كغيرها من الألفاظ التي تعرب هذا الإعراب مثل (سنون/سنين)، على أن من العرب من التزم الياء وأظهر الحركات على سنين ونحوها من الثنائيّ، قال الفراء "ومن العرب من يجعلها بالياء على كل حال ويعرب نونها فيقول:عِضينُك، ومررت بعضينِك، وسنينك، وهي كثيرة في أسد وتميم وعامر"(١). قال ابن مالك "ولو عومل بهذه المعاملة عشرون وأخواته لكان حسنًا؛ لأنها ليست جموعًا، فكان لها حق الإعراب بالحركات كسنين"(٢).

وجرى استعمال بعض المحدثين على جمع ألفاظ العقود بألف وتاء (ثلاثينات)، وبعضهم على جمعها بعد النسب إليها(ثلاثينيّات).

وعدّ محمد العدناني الاستعمال الأول خطأ، قال "ويقولون: ألّفت الكتابَ في الثّلاثيناتِ، والصّوابُ: ألّفتُهُ في الثّلاثينيّات، اعتمادًا على قرارِ لجنةِ الألفاظِ والأساليبِ في مجمعِ اللغةِ العربيةِ بالقاهرة، في دورة عام ١٩٧٣، ذلك القرار الذي وافق عليه مؤتمر المجمع، والذي نصّه: ترى اللجنة أنّ ألفاظ العقودِ يجوزُ أن تجمع بالألف والتاء، إذا ألحقت بها ياء النسب، فيقال ثلاثينيّاتٌ، ويدل اللفظ حينئذ على الواحد والثلاثين، وفي هذا المعنى لا يقال ثلاثينات بغير ياء النسب"(٣). وإنما

---

(١) الفراء، معاني القرآن، ٢: ٩٢.

(٢) ابن مالك، شرح التسهيل، ١: ٨٥-٨٦.

(٣) محمد العدناني، معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، ص١٠٦ مدخل٣١٨

لا يقال ثلاثينات لأنه لا يثنى ولا يجمع من أسماء العدد المفتقر إلى تمييز سوى المئة والألف[١].

ونسبوا إلى (ثلاثين) لا (ثلاثون) فقالوا ثلاثينيّات لا ثلاثونيّات؛ لأن النسب في الغالب يكون إلى المفرد بتجريده من الزيادة الدالة على جمع السلامة، فينسب إلى (مسلمون) فيقال: مُسلِمِيّ، وليس التجريد ممكنًا في ألفاظ العقود؛ إذ الزيادة جزء من بنيتها، ولأنها وإن حملت على جمع السلامة إعرابًا، فليست بجموع سلامة بل هي أسماء جمع، وعدها السيوطي مفردة[٢]، قال عطية الصوالحي[٣] "وإذا كانت أسماء العقود أسماء جموع لا وحدان لها من ألفاظها، ولا من معانيها، كما نقله الصبان عن الدنوشري والرمّاني، وما نقله يس عن الزرقاني، إذا كانت كذلك، وهي بمنزلة المفردات تعين بلا نزاع أن ينسب إليها على ألفاظها، فيقال: عشرينيّ وثلاثينيّ إلى تسعينيّ، ولا يصح في النسب إليها غير هذا الوجه خلافًا لمن زعم ذلك".

ولذلك عُدل في النسب إلى ما فيه الياء لقربه من المفرد؛ لإمكان إظهار الحركة على النون كما ظهرت على سنين، وعلل ابن مالك[٤] التزامهم الياء في المعرب بالحركات نحو سنين بأن ما حمل عليه من المفرد المنتهي بياء ونون مثل (غِسلين) أكثر من المنتهي بواو ونون مثل (عَرَبون)، وبأن الواو في جمع المذكر

---

(١) ابن مالك، شرح التسهيل، ٢: ٤٠٧.

(٢) السيوطي، همع الهوامع،١: ١٥٤.

(٣) عطية الصوالحي، الألفاظ والأساليب،٨٢.

(٤) ابن مالك، شرح التسهيل، ١: ٨٦.

السالم علامة منفردة للرفع بخلاف الياء المشتركة بين النصب والجر فلو ضمت النون بعد الواو (ثلاثونُ) لظهر كأنه رفعان، وقال إن التزام الواو قليل والحمل عليه ضعيف.

السيّدات والسيّدون

لم يألف الناس إلا قولهم السيدات والسادة، ومن هنا حُقّ للإعلامي القدير الأستاذ إبراهيم الصقعوب ملاحظته في بحثه (لغة الإعلان في الإذاعة) الذي شارك به في (حلقة نقاش اللغة العربية والإعلان) التي نظمها مركز الملك عبدالله الدولي لخدمة اللغة العربية في ١٢-١٣/ ٦/ ١٤٣٤هـ الموافق ٢٢-٢٣/ ٤/ ٢٠١٣م. لاحظ خطأ من كتب على لوحة في مدخل فندق كلمة (السيدات) وفي الجهة المقابلة كلمة (السيّدون)، والغالب أنّ من كتبها من الناطقين بغير العربية[١]، وعدّ الصقعوب ذلك خطأً في العربية، وهو على صواب في تخطئته تلك؛ لأنه لا تكفي السلامة النحوية أو الصرفية المعتمدة على الأقيسة، بل لابد من تحري ما جرى استعماله على الألسنة وتخيره أهل اللغة وأنست به أسماعهم، ومن هنا كان تقديم السماع على القياس، فقيل لا قياس مع السماع، وكذا تراعى القيم الاجتماعية وآداب الخطاب، فسلامة اللغة تقتضي الوفاء بجملة من الكفايات منها الكفايات التركيبية والدلالية والاجتماعية، ولم يكن تعليقي على ملاحظة الأستاذ الصقعوب سوى مداعبة وتذكير بأن القياس في جمع السيد هو السيّدون كما جمعت السيّدة على السيّدات، ونظير السيّد: الجيّد يقال الجيّدون لا الجادة، والطيّب يقال الطيّبون لا الطابة، ويقال القيّمون لا القامة، ويقال الميّتون لا الماتة، ويقال ليّنون لا لانة،

(١) ونجد لذلك مثالا في استمارة أعدها (معهد المنار لتعليم القرآن الكريم واللغة العربية) في ماليزيا: أيها السيدات والسيدون. انظر:
xa.yimg.com/kq/groups/16841659/.../terjemah+surat+aunty+zahara.doc

ويقال سيّئون لا ساءة، وأما ما يجمع على وزان (سادة) فهو جمع اسم الفاعل من الأجوف فسادة جمع سائد، قال ابن سيده في (المحكم) "والسَّيِّد الرئيسُ وقال كُرَاع وجمعه سَادَةٌ ونَظَّرَه بقَيِّم وقامةٍ وعَيِّل وعالةٍ، وعندي أن سادةً جمع سائِد على ما يكثر في هذا النحو، وأما قامةٌ وعالةٌ فجمع قائم وعائل لا جمع قَيِّم وعَيِّل، كما زعم هو؛ وذلك لأن فيعلًا لا يجمع على فَعَلَةٍ إنما بابه الواوُ والنُّون". ومثال جمع سائد على سادة: قائد وقادة، وبائع وباعة، وصائغ وصاغة. ومن المعروف أنه قد يستعمل الفعل مع غير مصدره القياسي، مثل: صلّى صلاة لا تصلية، وأنبت نباتًا وإن كان لا يدفع استعمال (إنباتًا)، ويقولون: وقفه، وإن كان القياس أوقفه. ويقول الناس الآن: حادث مُريع، والقياس حادث رائع؛ ولكنهم عاندوا القياس خوف التباس المعنى؛ إذ الرائع عندهم من الروعة، جاء في (لسان العرب) "والرّوْعةُ: الْمَسْحةُ مِنَ الْجَمَالِ". ووجدت استعمال (السيّدون) جمعًا للسيّد في شعر منسوب إلى معاوية بن أبي سفيان، قال:

أعيَا المسُودُ بها، والسّيّدون، فلم   يوجَدْ لها غيرُنا مَوْلًى، ولا حكَما[١]

ونذر استعمالها عند المحدثين؛ إذ لم أجدها إلا عند الشاعر المغربي محمد بنيس في قصيدته (ما بناه الأقدمون):

هنالك سيّدون على البسيطة

تائهون[٢]

---

(١) ينظر: ديوان معاوية بن أبي سفيان، ص١١٥ قصيدة٤٥.

(٢) ينظر: http://hassanbalam.ibda3.org/t9677-topic

ومن الطريف قول السمّاح عبدالله: "أذكر أن أحد النقاد المهتمين باللغة غلّطني في مفردة لغوية أتيت بها في إحدي قصائدي قلت (كان السيدون والسيدات)، وقال لي ليس من حقك أن تجمع السيد علي (السيدون) والأصوب أن تقول (السادة)، وهو أمر لا يفرق كثيرا خصوصا أن هذا السطر الشعري من قصيدة نثرية لن يؤثر علي الإيقاع، لكنه بعد يومين اتصل بي هاتفيا وقال لي لا تغيرها ودعها كما هي؛ فهي وإن كانت غير صحيحة لكنها ليست خطأ، بل هي أكثر جمالا كثيرا من (السادة) وستحسب لك"(١).

والذي ننتهي إليه أن (السيّدون) هي الجمع القياسيّ للواحد (السيّد)؛ ولكن المستعمل في مقابل (السيّد) هو الجمع (سادة) الذي هو جمع (سائد). وعلى الرغم من هذا فإن سلامة الاستعمال تقتضي (السادة) لمقامها من الإلف والشيوع. وليس يسوغ استعمال الجمع القياسيّ (السيّدون) حتى يجد الإجماع ويشيع بين أهل اللغة الذين هم من يحيون الاستعمال أو يميتونه.

(١) ينظر: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=376947&eid=197

الْمُتوفِّي أم الْمُتوفَّى؟

شاع بين الناس استعمال اسم الفاعل (المتوفي) للدلالة على من مات، وهم باستعمالهم اسم الفاعل يقيسون الفعل (تَوفّى) على الفعل (مات) لأنهم يرونه بمعناه فكما قالوا (الميت) من (مات) قالوا (المتوفي) من (توفَّى)، وينكر بعض المصححين هذا الاستعمال بحجة أن الموروث من الاستعمال العربي الشائع هو وصف من مات بأنه (مُتوفَّى) أي باسم المفعول لا اسم الفاعل؛ لأن الله هو الذي يتوفى الأنفس فهو المتوفِي وأما الإنسان فهو المتوفَّى. على أن استعمال الناس اليوم له ما يسوغه من الاستعمال المرويّ وله ما يسوغه من المعنى.

قال السمين: "وقرأت فِرْقَةٌ (يَتَوَفَّى) بفتح الياء. وفيه تخريجان، أحدهما: أنَّ الفاعلَ ضميرُ الباري تعالى أي: يَتَوَفَّاهُ اللهُ تعالى، كذا قدَّره الزمخشري. والثاني: أن الفاعلَ ضميرُ (مَنْ) أي: يَتَوَفَّى أجلَه"[1]. ويذهب يوسف الصيداوي إلى أن المسألة متعلقة بالمعنى المراد إذا أردت أن تقول: إن الله قبض نفسَ فلان، فالله توفّاه، والله إذن هو المتوفِّي والإنسان هو (الْمُتَوَفَّى)[2]. وأما إذا قصدت أن تقول: إن هذا الإنسان الذي قضى نَحْبَه قد استوفَى ما كتَب الله له من العُمُر في هذه الحياة، وتوفَّى المدَّة المقسومة له، فهذا الإنسان إذًا هو (الْمُتَوَفِّي). فالمسألة إذًا مسألة معنى. ولست أجادل في أن المسألة مسألة معنى ولكني أجادل في كنه المعنى والمقصود به ذلك أن ما ذكره ابن جني أو السمين أو الصيداوي في نظري ليس من المعنى الذي

---

(١) السمين الحلبي، الدر المصون، ١٠: ٣٥٦.

(٢) يوسف الصيداوي، اللغة والناس، ص:٢٤٦.

يخطر في بال المستعمل الحديث للغة بآية أنك لو سألت أحدًا ما معنى (تَوفى الرجل) بفتح التاء لقال لك أي: مات، فالمعنى الذي يدركه المستعمل اللغة اليوم هو المعنى الوظيفي للفعل (توفى) أي الدلالة على حدوث الموت، ولست تجد المستعمل اليوم يربط (تَوفى) بمعناه المعجمي الأصلي الدال على استيفاء ما للإنسان من الحياة.

والذي ننتهي إليه أن من يستعمل الفعل المبني للمجهول (تُوفي) واسم المفعول منه (متوفَّى) هو متابع للاستعمال الموروث وأما من يستعمل الفعل المبني للمعلوم (تَوفى) قياسًا على (مات) واسم الفاعل منه (متوفٍّ) فهو مصيب أيضًا لأن له من المروي ما يوافقه، وله من المعنى الوظيفي الذي أشرت إليه ما يسوغه، واللغة آخر الأمر اصطلاح بين أهلها وللمتأخر من حقّ التصرف ما للمتقدم متى التزم نظام اللغة لا يخرم منه شيئًا ولا يأتي بصدع لا يرأب.

أملحوظةٌ هي أم ملاحظة؟

وصف نظره ﷺ فقيل: "جُلُّ نَظَرِهِ الْمُلاحَظَةُ"، والملاحظة مصدر من الفعل (لاحظ) كاللّحاظ، وهو على بناء (فاعَلَ) مزيد الفعل (لحظ)، ويدل المعنى المعجمي الأصلي للفعلين على النظر من مؤخر العين، ومن هنا كانت الفضيلة في صفة النظر الذي لا يقتحم ما ينظر إليه، وهذا المعنى الحسي الذي يدل عليه الفعلان. والمتأمل لاستعمال الفعلين يرى أن زيادة المبنى في (لاحظ) جاءت لزيادة معنى، فإن يكن الفعل (لَحَظه) تدل على رؤية واحدة فإن (لاحظه) فيها تكرار ومعاودة لحظ، ولذلك قرنت بالمراقبة والرعاية، وربما يُدل به على عمق اللحظ والإدراك، جاء في (معجم جمهرة اللغة): "راعيته بعيني لاحظته"، جاء في العقد الفريد "حضر أعرابي سفرة هشام بن عبد الملك، فبينا هو يأكل إذ تعلقت شعرة في لقمة الأعرابي، فقال له هشام: عندك شعرة في لقمتك يا أعرابي. قال: وإنك لتلاحظني ملاحظة من يرى الشعرة في لقمتي! والله لا أكلت عندك أبدا. وخرج وهو يقول:

وللموت خير من زيارة باخـل***يلاحظ أطراف الأكيل على عمد"[١].

وانتقل الفعلان (لحظ/لاحظ) من المعنى الحسي إلى المعنوي، ونجد ذلك كثيراً في استعمال الزبيدي في (تاج العروس) إذ نجده استعملهما بمعنى الإدراك غبّ التأمل، من مثل قوله: "وكأَنَّ الجَوهرِيَ لَحَظَ هذا الْمَعْنَى"، وكذا قوله: "وكأنّ

(١) ابن عبدربه، العقد الفريد، ٢: ٤٦٠.

الْمُصَنِّف لاحظَ ما ذَهَبَ إليه ابنُ جنِّي"، وقوله"وكأنّ الْمُصنِّفَ لاحظَ هذا فلم يذكُره"، واستعمال صاحب التاج فيه تفريق بين المجرد والمزيد فهو يستعمل (لحظ) بمعنى (رأى) ويستعمل (لاحظ) بمعنى (أدرك)، وأما المحدثون فأكثروا من استعمال اللفظين (ملحوظة/ ملاحظة)، وجاء في العجم الوسيط ما يشرح استعمالهما الذي وصف بأنه من المولد: ف"(الملحوظة) كلمة توضع على هامش الكتاب أو غيره عنوانًا على ما ينبه عليه من خطأ أو سهو أو نقص".

وأما الملاحظة ف"ما يؤخذ على الرأي أو الكتاب من هنات"، والملاحظة "(في البحث العلمي) مراقبة شيء أو حال طبيعي أو غير طبيعي، كما يحدث، وتسجيل ما يبدو لغرض علمي أو عملي، كمراقبة نمو النبات أو ثورة بركان أو سير كوكب أو حال مرضية أو علاجية".

ولكن بعض المعلمين ربما أنكر استعمال (لاحظ ملاحظة) ودعا إلى الاقتصار على (لحظ ملحوظة)؛ ولعله توهم أن الفعل (لاحظ) فيه دلالة على المشاركة؛ لأنه رأى كثيرًا من الأفعال على بناء (فاعَلَ) تدل على مشاركة مفعولها لفاعلها بالفعل، من مثل: قاتل، وصارع، وحاسب، وعاون، وكاسر، ولكن هذا البناء قد تأتي عليه أفعال أخرى ليست دالة على المشاركة بل تدل على معانٍ أخر كالمبالغة مثل (ضاعف، وباعد)، قال سيبويه: "وقد يجيء فاعَلت لا تريد بها عمل اثنين، ولكنهم بنوا عليه الفعل كما بنوه على أفعلت، وذلك قولهم: ناوبته وعاقبته،

وعافاه الله، وسافرت، وظاهرت عليه، وناعمته"[١]. ولعلك إن أردت أعيان الأخطاء والهنات التي رأيتها في قول أو كتاب سميتها (ملحوظات) فهي جمع ملحوظة اسم المفعول من (لحظ)؛ لأنك رأيتها ولحظتها، وإن أردت نقدك وبيان جهة الخطأ في قول أو كتاب قلت (ملاحظات) وهو جمع (ملاحظة) اسم المصدر من (لاحظ)، ولعلها ترادف التنبيهات.

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٤: ٦٨.

بالنيابة أم بالإنابة

تعود الموقعون في المكاتبات الديوانية استعمال لفظ (بالنيابة) حين يكون الموقع على الأمر أو المعاملة ليس المسؤول الأصلي بل هو نائب عنه، فيكتب (مدير الإدارة بالنيابة)، ثمّ جاء من المجتهدين الذين يكتب لهم بإذن الله أجر فدعا الناس إلى ما توهم أنه الصحيح، فقال إن عليكم أن تكتبوا (بالإنابة) وإن من الخطأ أن تكتبوا (بالنيابة)، فشاع هذا بين الناس، ومثاله خبر جاء في صحيفة الرياض "تكليف الزهراني مديرًا لتعليم القويعية بالإنابة"(١)، ومثله خبر صحيفة الجزيرة "محافظ الخرج بالإنابة يفتتح أسبوع الشجرة"(٢)، والعلة التي اعتل بها المجتهد أن هذا الموقّع قد أنابه غيره أي جعله نائبًا عنه، فيرى أنه يوقع على المعاملة بسبب إنابة غيره إياه؛ ولذلك كان الصواب عنده أنه مدير الإدارة بالإنابة. والأصح عندي ما كان عليه القوم من الاستعمال القديم؛ لأن الإنابة إنما هي فعل المنيب، وأما فعل المدير الذي أنيب فهو النيابة؛ لأن الفعل (ناب) مطاوع الفعل (أناب) تقول: "أناب مدير المدرسة زيدًا عنه فناب زيد عن المدير نيابة لا إنابة". فزيد على هذا نائب منذ ناب عن المدير وهو نائب عن المدير فعله النيابة، وهو آخر الأمر مدير للمدرسة بالنيابة، أي بالنيابة عن مديرها الأصلي. وكان مما تعوده الخطباء حين

---

(١) الأربعاء ٩ شعبان ١٤٣١هـ، العدد ١٥٣٦٧.

(٢) الأحد ١٣ جمادى الأولى ١٤٣٢هـ، العدد ١٤٠٨٠.

يتكلمون عن غيرهم أن يقول أحدهم: "بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن زملائي"، ومن الطريف ما سمعته من أحدهم وهو قوله "بالنيابة عن نفسي وزملائي!".

ومن أجمل اللفتات في ردّ لفظ الإنابة ما قرأته في كتاب الدكتور عبدالله صالح بابعير (ظاهِرَةُ النِّيابَةِ في العَرَبِيَّةِ) وهو قوله "(الإنابة) لها دلالة أخرى، هي التوبة والرجوع إلى الله، فيقال: "ناب فلان إلى الله تعالى، وأناب إليه إنابةً، فهو مُنِيب: أقبَلَ وتاب ورجع إلى الطاعة وقيل: ناب: لَزِمَ الطاعةَ، وأناب: تاب ورجع، وفي حديث الدعاء: وإليك أَنَبْتُ، والإنابةُ:الرجوع إلى الله بالتوبة"[لسان العرب]، ومنه قوله تعالى:﴿وَأَنِيبُوا إِلَى رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا لَهُ﴾[الزمر-٥٤]، لذا صارت (الإنابة) مصطلحًا لهذا المفهوم عند علماء الشريعة، مفهومُه العام هو التوبة والعودة إلى الله، والرجوع عن السيئات[١]".

وليس ما رددته من أمر (الإنابة) لأنه خطأ فهو صواب؛ ولكنه لا حاجة إليه، والأخذ به يوهم أنّ ما تعوده الناس هو الخطأ الذي اقتضى التصحيح، والقول بالإنابة صحيح لأن الموقّع يوقع بإنابة غيره إياه، أي بسبب تلك الإنابة، والقول بالنيابة صحيح أيضًا؛ إذ هو يوقع بنيابته هو عن غيره، وصدق الدكتور عبدالله صالح بابعير في قوله: "(النيابة) مصدر الثلاثي (ناب)، أما الإنابة فمصدر الرباعي المزيد (أنابَ)، فالأَوْلى اختيار مصدر الثلاثي، لأن الأصل في البِنْية والتركيب هو

---

(١) ينظر:التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ١٣٧٣/٦ (١٨٦١م).

عدمُ الزيادة، أما الزيادة فَفَرْعٌ على هذا الأصل"[١]. ومن أجل ذلك فليوقع الموقع بالنيابة والزهراني مدير للتعليم بالنيابة، ومفتتح أسبوع الشجرة هو محافظ الخرج بالنيابة.

---

(١) عبدالله صالح بابعير، ظاهِرَةُ النِّيابَةِ في العَرَبِيَّةِ (ط١، دار حضرموت للدراسات والنشر/ المكلا، ٢٠١٠م)، ص٢٦-٢٧.

تمحور

شاع في الكتابات الصحفية والأدبية النقدية وكذلك بعض الأعمال اللغوية استعمال الفعل الماضي (تمحور) والمضارع منه (يتمحور) واسم الفاعل (متمحور)، ومثال استعمال الماضي ما جاء في تقرير (سناء الجاك): "وتمحورت أبحاث مؤتمر الوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي في جلسته الأولى حول مناقشة جهود المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في مجال التعليم العالي عن بعد وعرض الملامح الرئيسية للجامعة العربية المفتوحة، كما نوقشت معايير وضوابط إنشاء الجامعات الخاصة في الوطن العربي"(١). ومثال المضارع ما جاء في كتاب: (جحا العربي) "ومما هو جدير بالذكر أن هذه الصفات نفسها نراها تتمحور حول شخصية جحا التركي وتشيح عنه، كما يتمحور هو حولها ويتسم بها"(٢).

واسم الفاعل جاء في بحث (أزمة اللغة ومشكلة التخلف في بنية العقل العربي المعاصر: دراسة في علم اللغة الاجتماعي) جاء في ملخص البحث عن مظاهر تخلف العقل العربي: "التفكير المتمحور حول الذات (أو تضخم الأنا)، ويتفرع عنه الانتهازية والاستغلال، والدكتاتورية"(٣).

---

(١) سناء الجاك، صحيفة الشرق الأوسط ٥-١٠-٢٠٠٠م.

(٢) محمد رجب النجار، جحا العربي ،ص ٢٩.

(٣) محمد محمد يونس علي، أزمة اللغة ومشكلة التخلف في بنية العقل العربي المعاصر: دراسة في علم=

وجاء في الخاتمة: "وإيمانًا منا بأن التفكير الجيد ليس صفة وراثية، وإنما هو (مهارة يصنعها التدريب)، فإننا ندعو المؤسسات التربوية والتعليمية والثقافية والدينية أن تعمل على تغيير العقلية العربية الطفولية بما تتسم به من نزعة تواكلية متمحورة حول الذات، وتفكير سطحي جزمي، إلى العقلية الراشدة التي تعتمد على الاستقلال الذاتي، وتحركها الروح الجماعية، ويحكمها التفكير العلمي".

والفعل (تمحور) وما اشتق منه مأخوذ من الاسم (محور) وهو من استعمال المحدثين إذ ليس له استعمال في المعجمات ولا كتب التراث اللغوية وغير اللغوية. وهم يعنون بتمحور حول الشيء دار حوله، ولكن الصيغة التي صيغ عليها الفعل لا تدل على هذا المعنى فالفعل جاء على بناء (تَفَعْوَلَ) الملحق بالبناء الرباعي (تَفَعْلَلَ) وهذا البناء يدل على الصيرورة مثل (تَسَعْوَدَ) أي صار سعوديًا، وهم لا يريدون من تمحور الشيء صار محورًا بل يريدون دار حول محور، ومن أجل ذلك يستعملون (حول). ولعل الخطأ جاء من الترجمة الحرفية للفعل الإنجليزي (Center upon). كما في: (Her entire attention centered on her children). ومن أجل ذلك يحسن أن نستعمل الفعل (دار، يدور) واسم الفاعل (دائر).

=اللغة الاجتماعي، مجلة جامعة أم القرى، ج١٧، ع٢٩، صفر ١٤٢٥هـ.

جريد/ جريدة

كان الفلاحون في بلادنا يقطعون عسبان النخيل ليقشى (يقشر) خوصها حتى تصير العسبان جريدًا من الخوص، ليستعمل الجريد في سقف البيوت والخوص لسفّ الزبلان أو الحصر أو الجلال، وكان سألني الأستاذ خالد العلي الصيدلاني الذي حباه الله بخلق رفيع وروح مرحة، وثقافة واسعة تعدت مجال الصيدلة إلى التفكير في اللغة ومركباتها، بعلة أنّ (الجريدة) من النخل جمعها (جريد)، وأمّا الجريدة (الصحيفة) فجمعها جرائد، لا يقولون في جمعها: جريدًا.

أما معاجم اللغة فذكرت (الجريدة والجريد) وربما اختلفوا في الكلام عن ذلك بعض الاختلاف الذي تهبه مصادر جمع اللغة من البيئات المختلفة. قال ابن سيده في معجم (المحكم): "والجريدة سعفة طويلة رطبة، قال الفارسي: هى رطبة سعفة، ويابسة جريدة، وقيل الجريدة للنخلة كالقضيب للشجرة". وأضاف ابن سيده قولا يوحي بأن (جريدة) وصف للسعفة، أي (سعفةٌ جريدة) بمعنى: مجردة، قال: "وذهب بعضهم إلى اشتقاق الجريدة فقال هى السعفة التى تقشر من خوصها كما يقشر القضيب من ورقه والجمع جريد وجرائد، وقيل الجريدة السعفة، ما كانت، [رطبة أو يابسة] بلغة أهل الحجاز"، ثم ذكر قول من ذهب إلى أن (الجريد) ليس بجمع، قال: "وقيل الجريد اسم واحد كالقضيب، والصحيح أن الجريد جمع جريدة كشعير وشعيرة". وقول ابن سيده عن (الجريد) إنه جمع قول صحيح من حيث المعنى والاعتبار المعجمي، وأما الصرفيون فلهم قول آخر؛ إذ يرون (جريدًا) في الوضع قبل المفرد؛ ولذلك فجريد عندهم (اسم جنس جمعيّ)، فهو يطلق على

جماعة متجانسة الأفراد، ويؤخذ المفرد (الواحد) من لفظه بإلصاق تاء التأنيث[١]، مثل: شعير وشعيرة، شعر وشعرة، تفاح وتفاحة، نخل ونخلة، دجاج ودجاجة، كلم وكلمة، آي وآية.

و(الجريد) عندي في الأصل نعت نقل إلى الاسمية فجمد لدلالته على ذات، ومن الجريد أخذ المفرد (الجريدة) وتاء التأنيث فيه للدلالة على الواحد وليست وسمًا يميز المؤنث من المذكّر. وانتقل هذا اللفظ بالمجاز الذي منه إطلاقهم الجريدة على الجماعة من الخَيْل جُردَت من سائرها لوَجْهٍ، وقال الأصمعي: الجريدة التي قد جَرَدَها من الصِّغار، ثم عمّموا لفظ (الجَرِيدة) فأطلقوه على (البَقيَّة من المال) أي الإبل ونحوها ولفظ (الجريدة) بهذا المعنى صار اسم جمع لا واحد له من لفظه.

ولَمّا كان جريد النخل من أدوات الكتابة في الجاهلية وصدر الإسلام لشحاحة ما يكتب عليه ساغ للمحدثين أن يطلقوا على الصحيفة اليومية (جريدة)، وربما سميت بهذا لما يجمع فيها من الأخبار والأقوال التي جردت من مظانها. والجريدة بهذا كأنما وضعت ابتداءً ولم تؤخذ من لفظ اسم الجنس، وحُق لها بهذا أن تجمع جمع تكسير كما تجمع الأسماء التي على بناء فعيلة فيقال (فعائل)، ومن هنا صار جمع الجريدة الصحيفة على الجرائد لا (الجريد)، كما تقول في فتيلة فتائل، ولست أرى بأسًا أن يقال في جمع الجريدة (جريد)؛ لأنه يدل على متعدد متجانس، كما قالوا في جريدة النخل جريد وجرائد حين عاملوا جريدة النخل

---

(١) ومنه ما يكون مفرده بألصاق ياء النسب مثل (عرب وعربي، ترك وتركي، زنج وزنجيّ).

معاملة اللفظ الموضوع ابتداءًا، ولكن طريق الاشتقاق أن يكون اسم الجنس الجمعي أولًا ثم المفرد منه، والجريدة الصحيفة نقلت من مفرد بالمجاز للدلالة على معنى مختلف فكان طريق التصريف أن يكسّر الاسم للجمع.

شخبط شخابيط

تضم لهجاتنا طائفة من الألفاظ المعبرة عن دقائق في الاستعمال قد لا نجدها مدونة في معاجمنا التراثية: إما لقصور في الجمع، وإما لحداثة في وضع اللفظ وضعًا جديدًا، وإما لأخذ لفظ من أصل من الأصول ولكن بشيء من التغير في لفظه وربما دلالته، وهذه الألفاظ وإن لم نجدها في المعاجم هي عربية الجذور والأبنية، وما وافق قول العرب القدماء في طريقته هو من قول العرب؛ إذ اللهجة مستوى من مستويات العربية، وإنْ وجب التوقف في بعض تراكيب العامية النحوية وطرائق تنغيمها ومجافاة بعض أصواتها لطريقة اللغة الفصيحة فإنّه لا توقف في الألفاظ المعجمية؛ لأنها تنتزع من سياقاتها ولا تستعمل إن أريد استعمالها في فصيح إلا مفصّحة. ومن ذلك أنك تسمع في لهجاتنا الفعل (شخَط) إذا أجرى يده بقلم أو آلة حادة فأحدث أثرًا قد يكون خطًّا أو خدشًا، ومن المجاز استعماله للسرعة في الانطلاق بالسيارة (شخط بالسيارة) كأنه فعل بها فعل الشاخط بالقلم، ومن ذلك استعمالهم الشخط للذبح (شخط الكبش: ذبحه) وقد يكون من الإبدال جاء في (لسان العرب): "وشَحَطَه يَشْحطُه شَحْطًا وسَحَطَه ذبَحه". ويقال في بعض البيئات العربية كمصر (شخط فيه) أي صرخ في وجهه، ولعل ذلك للسرعة والأثر النفسي القاسي الذي يحدثه.

وأما الفعل (شخط) فلعله مأخوذ من الفعل (خطَّ)، قال ابن فارس في معجم (مقاييس اللغة): "الخاء والطاء أصلٌ واحد؛ وهو أَثَرٌ يمتدُّ امتدادًا فمن ذلك

الخطُّ الذي يخطُّه الكاتب. ومنه الخطّ الذي يخطُّه الزَّاجر"، وجاء (شخط) بإبدال إحدى الطائين من (خطَّ) شينًا. ويضعّف الفعل (شخط) للمبالغة أو التكثير فيقال (شخّط) ومن هذا الفعل اشتقت اسم الآلة (شَخَط/ شخّاط) أي عود ثقاب؛ لأنه يشخط بها لتشتعل، ومن هذا الفعل المضعّف (شخّط) جاء الفعل (شخبط يشخبط) إبدلت بالخاء الثانية منه الباء، ومنهم من يبدل بالخاء الميم التي هي شفوية كالباء يقول: (شخمط يشخمط). والمصدر من شخبط هو (شخبطة)، وجمع (شخبطة) هو (شخابط) ولم أسمعه منهم؛ ولكن المستعمل جمع الجمع (شخابيط). والشخبطة أن تمر بالقلم أو نحوه فتحدث خطوطًا متقطعة أو متصلة، مائلة أو دائرية؛ ولكنها غير منتظمة ولا مستقيمة.

وقد يكون (الشخط) مأخوذًا من أصل عربي آخر وهو (الشخت) بأن ناله في اللهجة بعض التغير وليس هذا بغريب. جاء في معجم العين "الشَّخْتُ الدَّقيقُ من كلّ شيء ويقال للدّقيق العُنُق والقوائم : شَخْتٌ وقد شَخَتَ شُخُوتةً، وجمع الشخت: الشِخات". وجاء في مقاييس اللغة "(شخت) الشين والخاء والتاء كلمةٌ واحدة، وهو الشيء الشّخْت، وهو الدقيقُ من خشبٍ وغيره". وأما التغير الذي أشرت إليه فهو إبدال بالتاء طاءًا، إذ تأثرت التاء من (شخت) بالخاء الطبقية المستعلية فوهبها هذا صفة الإطباق فصارت تسمع طاءًا. وأما من جهة الدلالة فنالها تخصيص في الدلالة فاقتصر بها على الأثر الدقيق.

قردن

إن طائفة كبيرة من الألفاظ التي ترد على لسان العامة وتعد من اللهجة هي فصيحة مبنى ومعنى، ومن الخير أن تلحق بالمعجم العربي الذي توقف منذ زمن طويل تزويده بالألفاظ المعبرة عن حركة الحياة واضطرابها والمصاحبة لتغيراتها المستمرة، ومن المشهود أن اللغة ينالها التغير أكثر ما ينالها من جهة معجمها. والفعل (قردن يقردن) من الأفعال التي يستعملها العامة في الجزيرة العربية، قال الشيخ محمد العبودي: "قردنه: خادعه ولاطفه حتى حصل منه على ما يريد. لعل أصله: قرّده الفصيحة والنون زائدة، ومعناها: جعل ينزع القراد عنه. ومن أشهر ذلك أن يأتي الرجل إلى زوجة له نفور فيظل فترة وبصبر وتؤدة يلاطفها ويحسن لها الكلام، ولا يغضب لغضبها حتى يستطيع أن ينال منها حاجته"(١).

والقُراد بضم القاف حشرة تتطفل على الدواب وبخاصة الإبل، فتتعلق بجلدها وتمتص دمها، ومنه أخذ الفعل (قرّد) بتضعيف الراء، أي أزال القُراد، مثل قشّر أزال القشر، وجلّد أزال الجلد، وهو فصيح المعنى، ولكنهم فكوا الإدغام منه وأبدلوا فقالوا: قردن، ليستحدثوا معنى لطيفًا يزيد على معنى المضعف؛ كما قالوا في كسّر كسمر، وفي قصّل قصمل، وفي صمّخ صلمخ، ويقول أهل الشام في حفّر حنفر.

---

(١) محمد العبودي، كلمات قضت، ٢: ١٠٠٥.

وأصل الفعل (قرّد) كما جاء في معجم (تهذيب اللغة) "الرجل يجيء إلى الإبل ليلًا ليركب منها بعيرًا، فيخاف أَن يرغو، فَيَنْزِعُ منه القُراد حتى يستأْنس إِليه ثم يَخْطِمُه". ثمّ إنّ هذا الاستعمال نقل مجازًا إلى تعامل بني البشر؛ إذ يحتال المرء لنفسه عند من بيده الغرض فما يزال يلاطفه حتى يستميله وينال مأربه، قال ابن فارس "ومنه قرَّدْتُ الرّجلَ تقريدًا، إذا خدَعتَه لتُوقِعَه في مكروه"، وجاء في (تهذيب اللغة)"ويقال فلان يُقَرِّدُ فلانًا إِذا خادعه متلطفًا... وقال الأخطل :

لَعَمْرُكَ ما قُراد بني نُمير   إذا نُزِع القُراد بمستطاع".

ولما كان البعير يستأنس بمن يقرده شبه به الإنسان، قال ابن فارس"وممَّا يشتقُّونه من لفظ القُراد: أَقْرَدَ الرّجُل: لَصِقَ بالأرض من فزعٍ أو ذُلّ. وقرِدَ: سَكَت"، وتفسير هذا الاستعمال في (تهذيب اللغة):"وإنما قيل لمن يَذِلُّ قد أُقْرِدَ لأَنه شبه بالبعير يُقَرَّدُ أَي ينزع منه القراد فَيَقْرَدُ لخاطمه ولا يستصعب عليه".

ومن لفظ (القراد) أخذ العامة ألفاظًا أخرى فهم يقولون عن الشخص الشقيّ البائس (مقرود) تشبيهًا بالبعير المقرود؛ إذ يكون في الغالب ضعيفًا هزيلًا لا يستقر من معاناته. وكذلك يقولون عن الشخص الشرير الساعي إلى الشرّ والوقيعة بين الناس (مقرود). يقول حمد بن ناصر السياري (حميدان الشويعر):

يِشُبَّ الْفِتْنَــه مَقْرود   نِزْغَةْ شيطانٍ وِحْلِقَــه

وِالى اشْتَدَّتْ مَعالِبْها   قَفّى نايْرٍ مِثْلَ السْلِقَه

والحلقة: الغثيث، والمعالب: جمع علباء كعلابي، والناير: الهارب، والسلقة: أنثى الكلب السلوقيّ.

مجلة محكِّمة وأستاذ محكَّم

للحكم في العربية معنيان مشهوران، أما أحدهما فالمنع، جاء في (تهذيب اللغة) "وحكَمْتُ الرَّجل وأَحْكَمْتُه وحَكَّمْتُه إذا مَنَعْتَه"، ومنه الحكَمَة، و"الحَكَمة: حَلْقة تكون على فَمِ الفرس"، ويتصل بها سيران يقبضهما الفارس ليوجه بهما الفرس يمنه ويسرة ويحد من سرعته بجذبهما، وأما المعنى الآخر للحكم فالقضاء، قال الأزهريّ "والحُكم أيضًا: القضاءُ بالعدل. وقال النَّابِغَة :

واحكُم كحُكْم فتاة الحيِّ إذ نظرت   إلى حَمام سِراعٍ وارِدِ الثَّمَد"

والقضاء بالعدل إنما يعتمد على الفقه والعلم، جاء في (تهذيب اللغة) "والحُكم: العِلم والفِقْه"، واستدل بقوله تعالى: ﴿يَا يَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ وَآتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا﴾[مريم-١٢]، وقد جعل الآية صاحب المنار "مِنَ الشَّوَاهِدِ عَلَى اسْتِعْمَالِ الْحُكْمِ بِمَعْنَى الْعِلْمِ وَفِقْهِ الْقَلْبِ"[١].

ومن هنا نجد خطأ ما شاع في استعمال المحدثين إن احتكمنا إلى نظام لغتنا وتراثها؛ خلافًا لمن يرى ذلك الخطأ من تطور اللغة وانعتاقها من الوصاية، وهي نظرة والله تؤدي إلى التفرق، وتودي باستقامة أفنى الأجداد أعمارهم في الحفاظ عليها.

---

(١) رشيد رضا، تفسير المنار، ٧: ٤٩٣.

وإن كان بعض المحدثين يرون من حقهم معاودة النظر في التراث وامتحانه فإن من الحق أن ننظر في استعمالهم وما يجري على ألسنتهم ويعتادونه حتى يرونه الصواب وما هو كذلك، ولعل من أكثر ما يستوقفني استعمالهم من الفعل حكم الدال على القضاء لا المنع قولهم (مجلة محكَّمة) فيفتحون الكاف، وهي بهذا اسم مفعول من الفعل (يُحكَّم)، ولست أرى ذلك صحيحًا؛ لأن المجلة تدفع بالبحوث إلى من يحكُم عليها، وهي بهذه الصفة محكِّمة أي اسم فاعل من الفعل (يُحكِّم)؛ ولذلك أرى الصواب (مجلّة محكِّمة) بكسر الكاف، ومن ذلك خطأ قولهم (حكَّم الأستاذ البحثَ) أي قرأ البحث ليبين رأيه فيه، والصواب (حكَم الأستاذُ على البحث)؛ لأن المعنى القضاء بالعدل عليه لا منع البحث، وهم يقولون (محكِّم) ويقصدون به الأستاذ الذي أصدر حكمًا على البحث أي حكَم عليه، والصواب (محكَّم) بفتح الكاف؛ لأن المجلة أو إدارة النشر حكَّمته في البحوث، ومن ذلك خطأ قولهم (تحكيم البحث) كما في هذا النص المقتبس من رسالة موجهة إليّ "نرجو التكرم بموافاتنا كتابيًا أو هاتفيًا أو عن طريق الفاكس بما يفيد قبولكم لتحكيم البحث"، وهم يقصدون بتحكيم البحث الحكم عليه، والصواب الحكم على البحث، وأما التحكيم فهو تحكيم الأساتذة؛ أي جعلهم حكّامًا على البحوث، جاء في معجم المحكم لابْنِ سِيدَه "الحُكْمُ القَضاء، وَجَمْعُهُ أَحْكامٌ، لَا يكسَّر عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَقَدْ حَكَمَ عَلَيْهِ بالأَمر يَحْكُمُ حُكْمًا وحُكومةً وَحَكَمَ بَيْنَهُمْ كَذَلِكَ". وجاء في لسان العرب "والحُكْمُ: مَصْدَرُ قَوْلِكَ حَكَمَ بَيْنَهُمْ يَحْكُمُ أَيْ

قَضَى، وحَكَمَ لَهُ وَحَكَمَ عَلَيْهِ". ومن الفعل (حكم) جاء مزيده (حكّم) أي جعل حكمًا، جاء في لسان العرب: "وحَكَّمُوهُ بَيْنَهُمْ: أَمروه أَن يَحكمَ. وَيُقَالُ: حَكَّمْنا فُلَانًا فِيمَا بَيْنَنَا أَي أَجَزْنا حُكْمَهُ بَيْنَنَا".

والذي ننتهي إليه أنّ المجلة محكِّمة بكسر الكاف لأنها تُحَكِّم الأستاذَ فهو مُحَكَّم بفتح الكاف، وعمل المجلة تحكيم وعمل الأستاذ حُكْم.

مُختَصّ ومتخصّص واخصّائيّ

هذه ثلاثة أوصاف يطلقها الناس على من انفرد بعلم أو أمر وعرف به، فيقال هو مختَصّ ومتخصّص واخصّائي، وليست هذه الأوصاف سواء في دلالتها وصحتها، فالوصفان الأولان صحيحان وأما الثالث فمتوقف فيه، وإن أجازه مجمع اللغة العربية.

أما الوصف (مختَصّ) فهو من المشترك اللفظي؛ إذ هو بصورته الظاهرة يستعمل للدلالة على اسم الفاعل من الفعل (اختصّ) وعلى اسم المفعول منه أيضًا، تقول خصصت زيدًا بعنايتي فأنا خاصّ، وزيد مخصوص بالعناية، وتقول اختصصتُ زيدًا بعنايتي فأنا مُختصٌ زيدًا بعنايتي، وأصله قبل الإدغام (مُختصِص)، ثمّ حذفت الكسرة بالإدغام (مُختَصّ)، وكذلك زيدٌ مُختصّ بعنايتي مثل مخصوص بعنايتي، وأصله قبل الإدغام (مُختصَص)، ثم حذفت الكسرة بالإدغام (مُختَصّ)، وهكذا صارت مُختصّ اسم فاعل واسم مفعول. ويستعمل الفعل (اختص) لازمًا حين يدل على ما يسمى عند الصرفيين بالمطاوعة تقول: خصصته بالأمر فاختصّ به، وهو ما يدل على الانعكاسية عند المحدثين، أي فعل الفاعل بنفسه، فمعنى اختصّ زيدٌ بالأمر أي خصّ نفسَه به، أو اختصّ نفسَه به أيضًا، ومثله (تخصّص) أيّ خصّص نفسَه بالشيء أو للشيء على نحو من المبالغة، جاء في لسان العرب "وَيُقَالُ: اخْتصّ فلانٌ بالأَمر وتخصّصَ لَهُ إِذا انْفَرَدَ". واسم الفاعل من (تخصّص) هو مُتَخصِّص أي عارف بهذا العلم أو الشيء خاصة، واستعمال هذا الوصف أولى عندي لسلامته من الاشتراك اللفظي الذي ذكرته في مُختَصّ. أمّا قولهم

(إخْصائي) أو (إخصّائي) أو (أخصّائي)، فأجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال ذلك، جاء في (من القرارات المجمعية) أنّ كلمتي إخْصائي – وأخِصَّائي لم تردا في مأثور اللغة، وذلك يثير الشك في صوابهما و"اللجنة ترى إجازة استعمال الكلمتين على أن تكون كلمة إخصائي نسبة إلى إخْصاء على وزن (إنشاء) من الفعل (أخصى) بمعنى تعلم علمًا واحدًا، كما جاء في (القاموس المحيط) أو أن تكون الكلمة (إخْصائي) محولة عن الفعل (أخْصى) بفك الإدغام، وحذف أحد الحرفين المتماثلين، وتعويض الألف عنه. وأما كلمة "أخِصَّائي" فهي نسبة إلى الأخِصَّاء على وزن أخِلَّاء وأشِدَّاء، وهو الرجل المنسوب إلى الإخصاء المضاف إلى جملتهم، والأخصاء جمع (خصيص) بوزن خليل وشديد"[(١)]. وقد ردّ مصطفى جواد هذا وأوصى بأن يقال "طبيب متخصّص وأطباء متخصّصون" وذهب إلى أن واضع المصطلح ظن أن الإخصاء للمدح والتنبيه والتنويه ووصف هذا النسب بأنه مخالف للذوق[(٢)].

وليس ما ذهبت إليه لجنة المجمع بصواب عندي، فالهمزة من المنسوب همزة وصل لا قطع وهذا يبعدها من أن تكون من أخصى أو جمع خصيص المهمل؛ ولعلّ (اخْصائيّ واِخِصّائيّ واَخِصّائي) محولّة على غير قياس من اختصاصيّ بالنسب إلى المصدر (اختصاص)، وإنما صار إلى (اِخِصّائي) بقلب مكانيّ بين التاء وكسرتها، فسكنت التاء فأدغمت في الصاد (اِخِتْصاصيّ> اِخِصّاصيّ)

(١) محمد شوقي أمين وإبراهيم الترزي، القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب، ص٢٤٤.

(٢) مصطفى جواد، قل ولا تقل، ٦٨.

وأبدلت الصاد همزة تجنبًا للمتماثلات (اِخِصّائيّ)، ثم منهم من فتح همزة الوصل (اَخِصّائيّ)، ومنهم من خفّف اللفظ فسكن الخاء وحذف إحدى الصادين المدغمتين. وأرى ثلاثة الألفاظ (مُختصّ، ومتخصّص، واِخِصّائيّ) جائزة الاستعمال، أوضحها مُتخصِّص، وأسهلها في السبك الاصطلاحيّ (اِخِصّائيّ) بتركيب إضافي، نحو (اِخِصائيّ الجراحة).

من طرائق توليد الرباعي

يميل بعض اللغويين إلى عدّ الثلاثي أصل وضع الألفاظ، وأنما يزاد الثنائي ليصير ثلاثيًّا، وأما الرباعي فهو ثلاثي صار رباعيًّا بطرائق مختلفة، ولعل من هذه الطرق فك الإدغام من الفعل الثلاثي المزيد بالتضعيف ثم إبدال حرف بأحد المضعفين، من ذلك أخذهم من (القطر) أي البلد، الفعل(قنطر)، فلعله من قطّر وإن لم يستعمل: "قال ابن الأعرابي: قد قنطرت علينا معناه قد طوَّلت وأقمت لا تَبْرَحُ، قال ويقال قد قنطر الرجل إذا أقام في الحضر والقرى وترك البَدْوَ"[1]، ومنه (قنزع) الذي ما زالت العامة تستعمله فهو من (قزّع) مبالغة (قزَع)، جاء في (الصحاح)"والقَزَعُ: أيضًا أن يُحْلَقَ رأس الصبي ويُترَكَ في مواضع منه الشعرُ متفرِّقًا. وقد نُهِيَ عنه... القُنْزُعَةُ: واحدة القَنازِعِ وهي الشعر حوالي الرأس". ومن الفعل (كسّر) قالت العامة (كسمر)، ويقول أهل الشام من الفعل (حفّر) حنفر، ويقول العامة (بهذل) فلعله من (بذّل) وإن لم يسمع كالتبذل، جاء في (جهرة اللغة): "بَذَلْتُ الشيءَ أبذِله وأبْذُله بَذْلًا، إذا سمحتَ به. وابتذلت الشيءَ، إذا امتهنته. والابتذال: ضد الصيانة... والبِذْلة: ضد الصَيانة. وبَذَلَ عِرْضَه، إذا لم يَقِهِ المدانسَ. وتبذلَ، إذا امتهنَ نفسَه". ويقولون(خربش) أو(خرمش) وهو من (خرّش) الدال على المبالغة من (خرش)، جاء في (لسان العرب) " الخَرْشُ الخَدْشُ في الجسد كلِّه".

---

(١) ابن الأنباري، الزاهر، ١: ٢٨٧.

ويقولون (حربش) ولعله من (حرّش) مبالغة من (حرش)، جاء في الصحاح " حَرَشَ الضَبَّ يَحْرُشُهُ حَرْشًا صادَهُ، فَهُوَ حارِشٌ للضَباب؛ وَهُوَ أَنْ يُحَرِّكَ يَدَهُ عَلى جُحْرِهِ لِيَظُنَّهُ حَيَّةً، فَيُخْرِجُ ذَنَبَهُ لِيَضْرِبَها فَيَأْخُذُه".ويقولون (قرمط) ولعله من (قرّط)، جاء في (القاموس المحيط) "وقَرَّطَ الكُرَّاثَ تَقْرِيطًا: قَطَّعَهُ في القِدْرِ كقَرَطَهُ". ومنه (دغمر)، جاء في الصحاح "الدَغْمَرَةُ: الخَلْطُ. يقال خُلُقٌ دَغْمَرِيٌّ ودُغْمُرِيٌّ. ودَغْمَرْتُ عليه الخَبَرَ: خَلَّطْتُ عليه. والْمُدَغْمَرُ: الخَفِيُّ". وهو من (دغّم) مبالغة (دغم) جاء في (مختار الصحاح) "أَدْغَمْتُ الفرس اللجام أي أدخلته في فيه ومنه إِدْغامُ الحروف يقال أَدْغَمَ الحرف وادَّغَمَهُ". ومثله قول العامة (دغمل) أي أخفى الشيء أو خلطه ليخفي بعضه بعضًا، وبعضهم يقول (دغلب) بإبدال الميم باءًا، وتقديم اللام.ويقولون (حرمص) أي شوى، لعله من (حمّص)، جاء في (القاموس المحيط) "وحَبٌّ مُحَمَّصٌ كمُعَظَّمٍ: مَقْلُوٌّ". ومن ذلك (عرفط) لعله من (عفّط) أي (عفّت)، جاء في (تاج العروس) "وكذلك عَفَتَ في كَلاَمِه وَعفَطَه أَو عَفَتَه : لَوَاهُ عن وَجْهِهِ وكَسَرَهُ لُكْنَةً". وتكني العامة عن شدة الضرب الذي قد يحمرّ له الجلد بالفعل (دبغ) والمبالغة منه (دبّغ) ويفك الإدغام فيقال (دلْبغ) أي ضرب ضربًا شديدًا.

وفَيات ووفِيّات

قد يغيب عن المستعمل الفرق بين اللفظين كما تغيب الصلة بين الواحد وجمعه؛ ومثل هذا يؤدي إلى خطأ في الاستعمال، إذ يتلفظ المتكلم بخلاف ما يريد، وليس يشفع له أن مخاطبه يدرك ما يريد، واللحن رافق الاستعمال منذ القدم؛ فقد قال الرسول ﷺ (أرشدوا أخاكم فإنه قد ظلّ)، واللغوي حين ينبّه إلى الخطأ واللحن فإنما يهتدي بذلك الهدي، ويرى النصيحة واجبة، وهو لا يسعى إلى إعنات الناس ولا التضييق عليهم، ولا هو بالواقف أمام تغيّر اللغة، واللحن قد يفسد المعنى، وهو أمر لا يرضى به أحد من المتشدّدين أو المتسامحين.

قد نسمعهم يجمعون (وفاة) جمع سلامة على (وفِيّات) بكسر الفاء وتشديد الياء، وقد يكتبونه بكسر الفاء كما يظهر على غلاف كتاب (وفيات الأعيان) لابن خلكان حيث خُطّت بكسر الفاء (وَفِيَات)، ولكنها كتبت صحيحة على كتاب الصفدي (الوافي بالوفَيَات)، وهذا اللفظ المشدّد الياء ليس بجمع لوفاة؛ بل هو جمع للصفة المشبهة على بناء (فَعِيل) وفيّة مؤنث وفِيّ من الفعل (وفى/يفي/وفاءًا)؛ فجمع (وفيّة) وفِيّات، وجمع (وفِيّ) وفِيّون، ويكَسّر على (أوفياء)، ولست أرى علّة لتشديدهم الياء من (وفيات) جمع (وفاة) على الرغم من ميلهم إلى التخفف من التشديد في الأسماء المنسوبة فتسمعهم يقولون (ابن تيمِيَة) في (ابن تيمِيّة) ويقولون (أُمسِيَة) في (أُمسِيَّة).

وأما (وفاة) فاسم مصدر على بناء (فَعَلَة) من الفعل (توفّى)؛ و(وفاة) قبل الاعتلال (وَفَيَة). يذهب الصرفيون إلى أنّ ياءه أعلّت إلى الألف لتحركها وانفتاح

ما قبلها، وأما المحدثون من الذين يفسّرون تغيّره تفسيرًا صوتيًّا فيذهبون إلى أن الياء حذفت، ولكنّهم يختلفون في منشأ الألف؛ فمنهم مثل داود عبده من يرى أنها نتيجة تضامّ الفتحتين السابقة الياء واللاحقتها، وأما غيره فيرى المقطع اليائي حذف برمته؛ أي إن الياء وفتحتها حذفتا، وأما الألف فجاءت من مطل الفتحة التي كانت قبل الياء.

ومن الأمور المتصلة بهذا الفعل (توفّي)، والمشهور المتداول على ألسنة الناس اليوم استعماله مبنيًّا للفاعل، يقولون (تَوَفَّى فلانٌ رحمه الله) بفتح تاء المضارعة وعين الفعل، وهو استعمال صحيح؛ لأن معناه استوفى أيّامه، جاء في معجم (لسان العرب) "تَوَفِّي الميتِ اسْتِيفاءُ مُدَّتِه التي وُفِيتْ له وعَدَد أَيامِه وشُهوره وأَعْوامه في الدنيا". ولذلك صحح هذا الاستعمال أحمد مختار عمر رحمه الله في كتابه (العربية الصحيحة)، ويبقى أن استعمال الفعل (تُوفِّي) بالبناء للمفعول هو الاستعمال العربي القديم المطّرد فهو أولى وأجدر، يقال (تُوُفِّيَ فلانٌ رحمه الله)؛ لأنّا نقول (تَوفّاه الله)؛ كناية عن استكمال أيّامه وإتمامها، جاء في معجم مقاييس اللغة لأحمد بن فارس "وتوفَّيْتُ الشَّيءَ واستَوْفَيْته؛ إذا أخذتَه كُلّه حتَّى لم تترك منه شيئًا. ومنه يقال للميِّت: تَوفَّاه الله". فقُل (تُوُفِّي فلانٌ) وإن شئت فقل (تَوَفّى فلانٌ)، وإن جمعت (الوفاة) فاجمعها على (الوَفَيات) بفتح الفاء وبياء غير مشدّدة.

وقف وأوقف سواء

الوقوف ضد الجلوس، وهذا هو المعنى الأساسيّ للفعل (وقف)، ويعدّى بلفظه مجردًا، قال ذوالرمّة:

وقفتُ على ربعٍ لميَّةَ ناقتي   فَمَا زِلْتُ أَبْكِي عِنْدَهُ وأُخَاطِبُهْ

والفعل الثلاثي اللازم يُعدّى بتضعيف عينه (فعّل) وزيادة همزة قبل فائه (أفعل) وزيادة ألف بعده (فاعل)، تقول من جلس: جلّستُه، وأجْلستُه، وجالستُه، وهذا قياس عام، غير أنّ السماع ربما عاند القياس فأهمل بعض الإمكانات، أو خالفها، ونرى في هذا الفعل (وقف) كيف عُدّي المجرد والقياس تعدية المزيد، بل وصف المزيد منه بأنه لغة رديئة أو قليلة، جاء في الصحاح "وَقَفَتِ الدابةُ تَقِفُ وُقوفًا، وَوَقَفْتُها أنا وَقْفًا، يتعدَّى ولا يتعدَّى... وأَوْقَفْتُها بالألف لغةٌ رديئة"، وينسب إلى الكسائي في التهذيب قوله "وقَفْتُ الدّابة والأرضَ وكلَّ شيء؛ وأما أوقَفْت فهي رديئة". ولست أدري لأيّ أمر وصفت تلك اللغة بالرداءة وهي موافقة للقياس، فإن تكن القلّة فهي متوقف فيها؛ لأن الجمع اللغوي الذي اجتهد في أمره أهل اللغة لا يتصور فيه استغراق كلام العرب، وأما ما شاع في نصوص الشعر من استعمال (وقف) فدليل على تخير اللغة المشتركة لهذا الاستعمال المسموع، ولكنه، عندي، لا يدفع غيره متى كان مقيسًا، ولا تعاند ذلك مقولة لا سماع مع القياس؛ إذ الفعل (أوقف) وإن يكن قليلًا كما زعموا فهو مسموع معضّد بالقياس، وليس يخرج الأمر عن أن من الأفعال ما عدّيت عند بعضهم مجردة ومزيدة بمعنًى، مثل (رجع)، جاء في الصحاح "رَجَعَ بنفسه رُجوعًا، ورَجَعَهُ غيرُهُ رَجْعًا. وهُذَيْلٌ

تقول: أَرْجَعَهُ غيرُهُ"، وهكذا وقفته وأوقفته. وإنّ مما يستأنس به ورود هذا الاستعمال في الحديث الشريف "قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم مَنْ أَوْقَفَ دَابَّةً فِي سَبِيلٍ مِنْ سُبُلِ الْمُسْلِمِينَ أَوْ فِي سُوقٍ مِنْ أَسْوَاقِهِمْ فَوَطِئَتْ بِيَدٍ أَوْ رِجْلٍ فَهُوَ ضَامِنٌ"، وكذا في قول السيد الحميري(ت١٧٣هـ):

تنحى يودعه خاليا   وقد أوقف المسلمون المطيا

ومن الغريب أن استعمال (أوقف) بمعنى الإقلاع عن فعل الشيء فصيحة عندهم، جاء في (العين): "ولا يُقال: أَوْقَفْتُ إلاّ في قَوْلِهِمْ: أَوْقَفْتُ عن الأَمْر إذا أقلعت عنه، قال الطِّرِمّاح:

فتأيَّيْتُ للهوى ثمّ أَوْقَفْتُ   رضًا بالتُّقَى وذو البِرِّ راضي"

ولعل اللغويين غير مقتنعين في أمر الوصف بالرداءة، فالجوهري ينقل قول الكسائي "ما أَوْقَفَكَ ها هنا؟ وأيُّ شيء أَوْقَفَكَ ها هنا؟ أيْ أيُّ شيء صيَّرك إلى الوُقوفِ"، بل نجد أبا عمرو بن العلاء يذهب إلى حسن ذلك، جاء في التهذيب: "وقال أبو عمرو: ألاَ إنِّي لو مررتُ برجُل واقف فقلت: ما أوقَفَك هنا رأيته حَسَنًا". وقد تنبه لهذا أبو حيان في تفسيره قال "وقد سمع في المتعدية أوقف وهي لغة قليلة ولم يحفظها أبو عمرو بن العلاء قال: لم أسمع في شيء من كلام العرب أوقفت فلانًا إلا أني لو لقيت رجلًا واقفًا فقلت له: ما أوقفك هاهنا لكان عندي حسنًا انتهى. وإنما ذهب أبو عمرو إلى حسن هذا لأنه مقيس في كل فعل لازم أن يعدى بالهمزة، نحو ضحك زيد وأضحكته". وفي (لسان العرب) "وقيل وقَف وأَوقَف سواء".

التخلص والحذف

التخلص من المتماثلات خطًّا

لا يخلو النظام الكتابي لأي لغة من مشكلات خاصة؛ لأن النظام الكتابي ليس صورة مطابقة للغة المنطوقة بل هو تقريب لها يعين على حفظها وتعلمها واستخدامها. ومن المشكلات الملاحظة في نظام الإملاء العربي حذف بعض رموز الأصوات، وهو أمر متصل بنشأة الكتابة العربية وتطورها، ومن حالات الحذف ما علتّه التخلص من المتماثلات التي تحدث في الرسم الإملائي.

تابعت العربية النبطية التي أخذت عنها الخط بأن مثلت الكسرة الطويلة بالياء، ومثلت الضمة الطويلة بالواو، أما الفتحة الطويلة فقد أهملت في وسط الكلمة، ولكنها مثلت بالألف في نهايتها. أما استعمال الألف لتمثيل الفتحة الطويلة في وسط الكلمة فهو إضافة عربية[1].

عرفت الكتابة العربية في الحجاز. وحين دوّن القرآن مثلت الهمزة بالألف. والرسم العثماني جرى على لغة أهل الحجاز التي تسقط الهمزة في غير أول الكلمة، فلم تمثل الهمزة إلا في أوائل الكلمات حيث يرمز لها بالألف، أما في وسط الكلمة وآخرها فإن الواو أو الياء هي التي تحل محل الهمزة صوتًا وكتابة . وقرأ الناس في الأمصار القرآن في مصاحف عثمانية فكانوا يحققون الهمزات دون التفات إلى أنها

---

(١) رمزي بعلبكي، الكتابة العربية والسامية، ص ١٧٩.

كانت مرسومة على لغة أهل التسهيل، واوًا أو ياءًا أو ألفًا ؛ لأن اعتمادهم في تلقي القراءة على الرواية وإنما يعينهم النظر في المصحف على ذلك.

ونشأت الحاجة إلى تعيين الألفات والواوات والياءات التي تهمز من غيرها مما ليس من الهمز. وكان التمييز في أول الأمر بنقطة حمراء أو صفراء ثم اتخذت رأس العين (ء) رمزًا تكون فوق الألف أو الياء أو الواو ونُسي أن الألف هي الأصل في رمز الهمزة، ونسي أن المصاحف العثمانية كتبت على لغة من يسهلون الهمزة، ولم يغير محققو الهمزة تلك الرموز بل أضافوا لها العلامة المميزة[١].

إذن يمكن القول إن الكتابة العربية أفضت إلى حدوث ازدواج في تمثيل بعض الأصوات العربية إذ جعل حرف الألف رمزًا للهمزة، ورمزًا للفتحة الطويلة –ألف المد–وجعل حرف الواو رمزًا للضمة الطويلة –واو المد– وجعل رمزًا لصوت الواو –غير الحركة أي: الصوت الصامت– وجعل رمزًا للهمزة التي تسهل واوًا. وجُعل الياء رمزًا للكسرة الطويلة –ياء المد– وجعل رمزًا لصوت الياء –غير الحركة، أي: الصوت الصامت– وجعل رمزًا للهمزة التي تسهل ياءًا. وكان من نتائج هذه الازدواجية اجتماع المتماثلات في الرسم.

---

(١) غانم قدوري الحمد، رسم المصحف، ص ٥٧٥– ٥٧٧.

وعلى نحو ما كُره التماثل في اللفظ كُره التماثل في الخط أيضًا، فنجد أنهم يكرهون تجاور الألفات أو اللامات أو الواوات أو الياءات، وهذا ما يسعون إلى التخلص منه بالحذف.

وإن تكن الأصوات المدغمة يحذف إحداها في الخط فإن المتماثلات في الخط من غير المدغمة تحذف، ولكن ذلك ليس على إطلاقه. ويضع ابن درستويه قاعدة عامة تتناول هذه المسألة في قوله: "وأما ما يحذف لاجتماع الأشباه غير المدغمة فإن كل ألفين أو واوين أو يائين اجتمعا في كلمة حذف أحدهما وأثبت الآخر إلا أن يخاف لبس أو يحتاج إلى عوض أو يستخف شيء فلا يحذف. وكل ثلاث ألفات أو واوات أو ياءات اجتمعن في كلمة حذفت إحداهن وأثبتت اثنتان"(١).

---

(١) ابن درستويه، كتاب الكتاب، ٦٦-٦٧.

التخلّص من المتماثلات لفظًا

تكره العرب اجتماع الأصوات المتماثلات، كاجتماع: الهمزات، والواوات، والياءات، والنونات، والحروف المضعّفة بصفة خاصة. ولذا ندر ورود كلمات حروفها كلها من جنس واحد؛ فالجذر الثلاثي قلّ مجيئه على مثال الخمسة. وتعود تلك الكراهية إلى ما يؤديه الاجتماع من ثقل، وهو ثقل ذو مراتب كما يلاحظ في تأليف الكلمات؛ فالمتماثلات من غير العلل أكثر من المتماثلات من العلل، والتماثل في العين واللام أكثر منه في الفاء واللام؛ لأن التماثل في العين واللام يمكن التخلص منه بالإدغام، وليس كذلك التماثل في الفاء واللام. ومن أجل ذلك جاء من العلل تماثل العين واللام وأهمل ذو الفاء واللام. وعلى نحو ما يكره التقاء المتماثل من الحروف يكره ذلك في الحركات. وهذه المتماثلات قد يصار إلى تفادي اجتماعها بوسائل مختلفة. أما كراهة التماثل فتفاديه مرتبط بمبدأ لغوي عام هو بذل الجهد الأقل عند الإجراء اللغوي؛ لذا تحدث جملة من التغيرات هي ما يسمى بوسائل التخلص من ذلك التماثل.

من تلك الوسائل إدغام الصامتين ليتوصل إلى نطقهما بلقاء واحد لأعضاء النطق(استعْدَدَ<استعَدَّ)، ومنها تخفيف أحد الصامتين(أأنذرتهم) تجعل إحدى الهمزتين (همزة بين بين)، ومنها قلبه أو إبداله ليتخالفا(قوِو> قوي)، ومنها حذف أحدهما(أُأكرم> أُكْرم)، ومنها إقحام صوت بين المتماثلين(اضربْنانِّ).

وتمثل الوسائل السابقة قواعد التخلص من المتماثلات ولها ترتيب؛ إذ القاعدة الأولى هي الإدغام. فإن تعذر الإدغام؛ لأن الأصوات يصعب إدغامها —مثل

الهمزتين من كلمتين – طبقت القاعدة الثانية، وهي التخفيف(ابدأ أمرك). وقد يتعذر الإدغام لوجود ثلاثة متماثلات، وكذا يتعذر التخفيف؛ لأنها أصوات لا تخفف؛ لذلك تطبّق القاعدة الثالثة، وهي القلب أو الإبدال (تضنّنت> تضنّيت). ولكن قد يتعذّر الإدغام، ويتعذر التخفيف، والقلب؛ ولذلك تطبّق القاعدة الرابعة، وهي الحذف (أُأكرم>أُكرم). فإن كان الصوت مما يمكن إبداله جاز تطبيق القاعدة الثالثة أو الرابعة والأمر في ذلك اتجاه لهجي (فالحجازيون يطبقون القاعدة الثالثة في مثل: حَسِسْتُ> حَسِيتُ، وتميم تطبق الرابعة: حَسِسْتُ > حَسْت). ولكن قد لا يمكن تطبيق قاعدة من القواعد السابقة فتطبق القاعدة الخامسة، وهي إقحام صوت بين مثلين من تلك المتماثلات (اِذْهَبْنَ + نّ > اِذْهَبْنَانِّ). وينقسم حكم التخلص من التماثل قسمين: واجب، وجائز. أما الواجب فهو ما ورد فيه عن العرب طريقة واحدة هي طريقة التخلص كالإدغام (شدد> شدّ)، وأما الجائز فهو ما ورد فيه عن العرب طريقتان فأكثر، منها الإبقاء على تلك المتماثلات دون تخلّص من تماثلها، (لم +يشدُّ > لم يشدُدْ/ لم يشدَّ).

حذف الهمزة من مضارعِ أفْعَل في قياس العكس

أنكر العمري في كتابه قياس العكس على النحويين قولهم "(إن همزة (أَكْرَمَ) إنما حذفت من مضارعه لثقل اجتماع الهمزتين فيه، حين يكون للمتكلم عن نفسه (أُؤَكْرِمُ)"، ويعد هذا من فساد وضع العلة لأن اجتماع الهمزتين لا يوجب الحذف حسب المفهوم من كلام سيبويه بل إبدال الثانية[١].

أخذ عليهم أنهم يرون القلب هو القياس في (أُؤَسّس) و(أُؤَاخِذُ) لثقل اجتماع همزتين، فجعلوا هذه العلة مرة للقلب ومرة للحذف، وليس ما ذهبوا إليه بمنكر فقد يكون التخلص من المتماثلات بألوان مختلفة من التخلص، منها القلب والإدغام والحذف، والفصل بين المتماثلين[٢]، وهو ينكر عليهم ذلك وإن كان ثمة فارق بين الهمزتين (أؤكرم/ أؤسّس)، وهو فارق أوضحه في قوله "إن أقصى ما يمكن أن يقال في تفسير المراد بـ(كثرة الاستعمال) هنا هو أنَّ الهمزتين تجتمعان في مضارع (أَفْعَلَ) حين يكون للمتكلم عن نفسه مطلقًا، من أي مادة لغوية بني؛ لأن الهمزة الأولى همزة المضارعة، والهمزة الثانية زائدة على أصول الماضي، فتقول (أُبْجِرُ، أُتْلِفُ، أُثْلِجُ، أُجْهِدُ، أُحْسِنُ... وهكذا)؛ فأصلهما جميعًا بهمزتين كـ(أُؤَكْرم). في حين أنَّ (أُفَعِّلُ) و(أُفَاعِلُ) و(أفعل) لا تجتمع فيها همزتان إلا حين تبنى من مهموز الفاء، نحو (أُؤَسِّس، أُؤَاخِذُ، آمُرُ) ونظائرها، فالهمزة الأولى للمضارعة والثانية فاء الفعل.

---

(١) العمري، قياس العكس، ٢: ١٠٨١.

(٢) انظر: الشمسان، التخلص من المتماثلات لفظًا، الشاذليات، ص ٩.

وهذا يجعل التقاء الهمزتين في (أُؤَكرم) حتميًّا مطلقًا، والتقاءهما في (أفَعِّلُ) و(أُفَاعِلُ) و(أفعل) خاصًّا محدودًا"[١]. ولم يكتف الباحث بهذا الفرق البين وهو كون الهمزة الآخرة في (أؤكرم) ونظائرها زائدة لازمة، وأما الهمزة الآخرة في (أؤسّس) ونظائرها فأصلية؛ ولكنها طارئة وليست لازمة في البناء؛ إذ تأتي في فعل وتتخلف في آخر. وراح يبحث عن علة أخرى لحذف الهمزة من مضارع الفعل على بناء (أَفْعَلَ)، "وهي أن همزة (أَفْعَلَ) إنما حذفت من مضارعه واسم فاعله ومفعوله؛ لأنَّ بقاءها يؤدي إلى لبسٍ لا يمكن إزالته، لا بتحقيقها، ولا بتليينها، ولا بقلبها؛ فلم يكن بدٌّ من حذفها؛ لأنه لا يرتفع اللبس إلا به، ورفع اللبس أصل من الأصول الواجبة في كلِّ لغة"[٢].

وأما اللبس الذي يشير إليه فهو "أن (أَفْعَلَ) و(فَاعَلَ) الماضيين حين تبنيهما من الفعل الثلاثيّ الصحيح مهموز الفاء[٣]، فإن لفظيهما يستويان، فتقول فيهما من نحو (أمن...): (آمَنَ...) فيكون لفظ الماضي في البابين واحدًا. فإذا أردت أن تبني المضارع منهما مبنيًّا للفاعل أو المفعول، أو أن تبني اسم الفاعل أو المفعول؛ فإن اللفظ بكلِّ ذلك يستوي في البابين؛ إذ يقال: (أُؤَامِنُ...أُؤَامَنُ...) فيستوي لفظ المضارع ولفظ اسم الفاعل ولفظ اسم المفعول من البابين، فلا يدرى أهو من (فَاعَلَ) الدال على الاشتراك في أداء الفعل، غالبًا، أم من (أَفْعَلَ) الدال على

(١) العمري، قياس العكس، ٢: ١٠٨٥.

(٢) العمري، قياس العكس، ٢: ١٠٨٥-١٠٨٦.

(٣) لعل الصواب: المهموز الفاء.

حدوث الفعل من فاعل واحد"[١]. ولو كان اللبس هو الداعي للفصل بين البابين لكان ينبغي أن يفصل بينهما في الماضي كما فصل بينهما في المضارع، ولكن ذلك ليس إليه سبيل؛ ولذا لجأ إلى الاعتماد في التفريق بينهما إلى السياق المقالي والمقامي[٢]، وتساوي البابين في الماضي ظاهر لا مرية فيه، أما في المضارع فلا تساوي بينهما، إذ معرفتنا بمضارع الفعل هي التي تهدينا لبنية الماضي، فالفعل من (أ/م/ن) على بناء (أَفْعَلَ) أقول في الماضي (أَأْمَنتُ) ونطقه: آمنتُ، أما مضارعه فهو (أُؤَأْمِن) ونطقه: أُؤْمِن، بحذف الهمزة الثانية الزائدة، وأما على بناء (فاعَلَ) فأقول في الماضي: آمنتُ، وأما مضارعه فهو: (أُؤامن)، فأين التساوي هنا؟ قد يقول إن التساوي يحدث في الأفعال التي فاؤها همزة لأن (أُؤَأْمن) يجب قلب الهمزة الثالثة ألفًا، وبذا يصير الفعل (أُؤامن) كأنه على (أُفاعِل)، ومعنى ذلك أنّ نوعًا واحدًا من الأفعال يحدث فيها اللبس وهي الأفعال المهموزة الفاء، ولذا وجب حذف الهمزة الزائدة منها لدفع اللبس بتساوي المضارعين من أفعل وفاعل، وأما بقية الأفعال التي ليست فاؤها همزة فحملت عليها طردًا للقاعدة أو الباب وإن كان لا يحدث لبس في تلك الأفعال، وطرد الباب أمر أراد تجنبه في قوله "فليس في هذا التعليل، كما ترى، شيء من التعويل على (طرد الباب) الذي لجأ إليه النحاة لإقامة علتهم وتصحيحها"[٣].

---

(١) العمري، قياس العكس، ٢: ١٠٨٦- ١٨٠٧.

(٢) العمري، قياس العكس، ٢: ١٠٩٠.

(٣) العمري، قياس العكس، ٢: ١٠٩٠.

ويبقى أنه لا تساوي بين مضارعي (أجْلس) و(جالس)، تقول: أُؤَجلس/ أُجالس، ثم إنك تستثقل الهمزتين في (أؤجلس) فتحذف الآخرة (أُجْلِس). وتبقى علة الثقل وراء كثير من التغيرات الصوتية والصرفية.

حذف همزة المشتقات من مضارع (أفعل)

على الرغم من سعة مفهوم الاشتقاق في العربية على النحو الذي شرحه ابن جني في الخصائص ضاربًا الصفح عن الاشتقاق الصغير اكتفاءً برسالة الزجاج في ذلك نجد كثيرًا من النحويين قدماء ومحدثين استبدت بهم فكرة الأصل الواحد للاشتقاق، وهو المصدر عند البصريين أو الفعل عند الكوفيين، وهم عند التصريف يربطون الأفعال المضارعة والمشتقات بالفعل الماضي لتجرد بنيته من زيادات الإلصاق أي أحرف المضارعة وميم اسم الفاعل والمفعول وغيرهما من الميميّات، ومن هؤلاء محمد العمري في كتابه الجليل (قياس العكس)، وبسبب من هذه الفكرة وبسبب من ذهابه إلى تجنب اللبس تعليلًا لحذف الهمزة من مضارع (أفعل) ومن الأوصاف أيضًا نراه يفسر قول الثمانيني بتفسير متوقف فيه؛ لأنه تحميل له فوق ما يحتمل في نظري، قال الثمانيني "ولَمّا حذفوها [أي الهمزة] في الفعل المضارع حذفوها في اسم الفاعل والمفعول؛ لأنهما مشتقان منه، فقالوا (مُكْرِم) والأصل (مُؤَكْرِمٌ)؛ لأنه على وزن (مُدَحْرِجٍ)"[1]، وعلى الرغم من هذا التصريح باشتقاق اسم الفاعل من الفعل المضارع قال العمري "وظاهر عبارته أنه يرى أن اسمي الفاعل والمفعول مشتقان من (الفعل المضارع) دون (الماضي)، والحقُّ أنّه لا يريد ذلك، وإنما مراده أن الفعل المضارع لما اشتُقَّ من الماضي (أَفْعَلَ)، وحذفت منه الهمزة،

---

(١) الثمانيني، شرح التصريف، ص ٣٨١.

أجري هذا الحذف في جميع ما اشتُقَّ من ذلك الفعل الماضي من اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة أو اسم زمان أو اسم مكان، حتى تجري المشتقات من الفعل الواحد على نهج واحد"[١]. وهذا الذي فهمه لا يفهمه من يقرأ قول الثمانيني، وأما إقحام الصفة المشبهة في السياق فلعله وهم؛ إذ هي تصاغ من المجرد من الهمزة ابتداءًا، ويتبين سبب تفسيره قول الثمانيني بمسلمته التي يحررها في قوله "فالأفعال المضارعة وجميع الأوصاف المشتقة تشترك في أنها مأخوذة من الفعل الماضي، فلمَّا وجد في أحدها (وهو المضارع المبدوء بالهمزة) علة أوجبت حذف الهمزة فيه، عمَّ هذا الحكم بقية الأفعال المضارعة؛ لما بينها وبينه من التآخي؛ زيادة على اشتقاقها جميعًا من أصل واحد، وعمَّ الأوصاف المشتقة كاسمي الفاعل والمفعول؛ لمشابهتها الأفعال المضارعة في الاشتقاق من أصل واحد"[٢]. وهذا التعميم الذي وهبه توحيد أصل الاشتقاق وتضييق النظرة إليه وتشبثه بفكرة مدافعة اللبس، ويمكن أن نحلّ القضية بسهولة إن تقبلنا تراتبية الاشتقاق أو النظر إلى الشتقاق على أنه تفرع من أصل تفرعًا شجريًّا أي كالشجرة ذات الأغصان التي تتفرع منها الفروع، فليس من بأس أن نقبل الزعم بأخذ المضارع من الماضي بالزيادة؛ ولكن الصفات تفرعت من هذا المضارع بعد ذلك، وهذا ما يفسر حذف

---

(١) العمري، قياس العكس، ص١١٥.

(٢) العمري، قياس العكس، ص١١٥.

الهمزة منها أيضًا، ومن هنا أيضًا حقّ للدماميني أن يفسر بقاء الهمزة في المصادر لأنها ليست مأخوذة من الفعل المضارع، قال الدماميني "فأما المصادر فلم يسقطوا منه شيئًا قالوا: (إِكْرام) و(إِحْسان)، وهذا يدل على أنَّ المصدر ليس بمشتق من الفعل؛ لأنه لو كان مشتقًّا من الفعل لسقطت منه الهمزة كما سقطت من اسم الفاعل والمفعول نحو (مُكْرِم) و(مُكرَم) لَمّا كانا مشتقين من الفعل"[١]. ويفهم من هذا أن الثمانيني يفسر بقاء الهمزة في المصدر بأنه ليس مشتقًّا كالصفات من الفعل المضارع الذي تتجاور فيه همزتان (أأكرم). ولكن العمري يفهم غير هذا الفهم حين يقول "وهو حين يجعل (الاشتقاق) علَّة التساوي في الحذف بين جميع الأسماء المشتقة وبين الأفعال المضارعة، فإنه يهيئ الأمر لإيراد استدلاله بذلك على أن المصدر ليس مشتقًّا من الفعل؛ لأنه لو كان مشتقًّا لاستحقَّ حذف الهمزة كباقي المشتقات، فلمَّا ثبتت الهمزة فيه في نحو (إِكْرام) و(إِحْسان) دلَّ على أنه ليس مشتقًّا من (أَكْرَمَ)"[٢]. وليس في نص الثمانيني ما يشير إلى زمن الفعل بل السياق حديث عن الفعل المضارع وما أخذ منه، فالصفات أخذت منه فحذفت منها الهمزة وأما المصدر فلم يؤخذ منه فبقيت همزته. وينكر العمري عليه استدلاله بالاشتقاق على الحذف محتجًّا بفعل الأمر وهو أمر لا يلزم الثمانيني إن كان يرى

---

(١) الثمانيني، شرح التصريف، ص٣٨١.

(٢) العمري، قياس العكس، ص١١١٥- ١١١٦.

أنّ فعل الأمر مستقل عن المضارع وليس مأخوذًا منه، قال العمري "والحقُّ أنَّ علته هذه ممنوعة عندي لا يمكن التسليم بها؛ لأن الاشتقاق لا أثر له في الحذف؛ يدلُّ على ذلك أن فعل الأمر، هو في حقيقته بعض الفعل المضارع، ومع ذلك فإن همزة (أَفْعَلَ) تثبت فيه، فيقال (أَكْرِم) و(أَحْسِن)، فهل يجوز أن يقال: إن فعل الأمر ليس بمشتق؛ لأن الهمزة لم تحذف منه كبقية الأسماء والأفعال المشتقة من (أَكْرَمَ)؟!"(١). ومن الغريب أن يقرر العمري أخذ فعل الأمر من المضارع وينكر أن تكون الصفات من المضارع حتى تأول قول الثمانيني، ومع ذلك كله أقول مع العمري إنّ فعل الأمر مأخوذ من المضارع؛ ولكنه أخذ أزال علّة الحذف؛ إذ حذف منه حرف المضارعة الذي كان سببًا في حذف الهمزة، فلم يد من علة تقتضي الحذف، مع أن فعل الأمر مأخوذ من فعل المخاطب الذي حرف مضارعته ليس بهمزة ابتداءً، وفعل الأمر بهذا يختلف عن الصفات التي أخذت من المضارع بعد حذف الهمزة؛ إذ أبدل بحرف المضارعة ميم، أي إنّ الصفات أخذت من البنية السطحية الظاهرة للفعل المضارع، وهذا هو ما ذكره العمري في صدر الاعتراض، قال "فأما حذفها [الهمزة] في اسمي الفاعل والمفعول فإنهم لا يعللون له؛ لأنهما جاريان على لفظ مضارعهما كما هو؛ إذ ليس فيهما إلا قلب حرف المضارعة ميمًا مضمومة، وكسر ما قبل الآخر أو فتحه". وأما احتجاج العمري للحذف

---

(١) العمري، قياس العكس، ص١١١٦.

بمدافعة اللبس في بعض الأفعال المضارعة والاعتذار عنه في الماضي فمتوقف فيه؛ لأن اللبس واقع في الأمر المأخوذ من المضارع في الفعلين، تقول: (آمن بربك) و(آمن الخائف).

التقاء الساكنين

هل يلتقي ساكنان

من قواعد العربية المشهورة أنّه يتعذّر النطق بساكنين متواليين، فإن التقيا أقحمت حركة بينهما للتخلص من هذا اللقاء، كما في لقاء النون من (منْ) والسين من (استطاع) في قوله تعالى ﴿وَلِلّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[٩٧-آل عمران]، فالكسرة أقحمت بين النون والسين. ويعدّ الصرفيون من الساكنين الألف من (على) ولام التعريف من (النّاس) الواردين في الآية السابقة، وهو أمر مختلف إذ الألف حركة طويلة، والمشكلة إنما هي تكوّن مقطع طويل مغلق في وسط الكلام (ص ح ح ص)، وهذا غير مقبول في العربية ويجب التخلص منه، ولذلك يلاحظ أن هذه الحركة الطويلة في (على) تتحول إلى حركة قصيرة (فتحة) فتسمع (علَ) وبهذا يتحول المقطع الطويل المقفل إلى مقطع قصير مقفل (ص ح ص) وهذا مقبول. ويتحدث الصرفيون عن حالتين يغتفر فيهما اجتماع الساكنين إحداهما أن يكون صوت المدّ متلوًّا بصوت مدغم كالألف والباء المشددة في قوله تعالى ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِن مَّاء﴾[٤٥- النور] وظاهره كالمقطع الطويل المغلق (ص ح ح ص)، ولكن الأمر ليس كذلك؛ إذ الحركة الطويلة قد زيدت مدًّا حوّل المقطع إلى مقطعين (ص ح ح/ ح ص)، فهو مثل إقحام الحركة للتخلص من التقاء الساكنين، وهذا الأمر وهو المدّ تنبه له المجوّدون وأصحاب الأداء وجعلوا له مصطلحًا هو (المد اللازم الكلمي المثقّل)، ويظهر الفرق عند الموازنة بين الألفين في (دابٌ/ دابَّة). وأما الحالة الأخرى فهي عند

الوقف، كما في قوله تعالى ﴿وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [٥-الفاتحة]، ويحدث المدّ هنا كما حدث في الحالة الأولى، وكذا القرّاء المجودن يمدون كما يمدون في وسط الكلام، فيستوعب هذا المد الثقل الذي وهبه التقاء المد والساكن، كأنما أقحمت حركة بينهما فصار المقطع (ح ص ص/ ص ح)، وهذا الأمر قرره المجودون وجعلوا له مصطلحًا هو (المد العارض للسكون). وقد يلتقي ساكنان عند الوقف لسقوط حركة الحرف الأخير للوقف؛ إذ لا يوقف على متحرك بحركة قصيرة. ومن ذلك العين والدال في قوله تعالى ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾[١- القدر]، ولكن على المستوى الصوتي لا يلتقي ساكنان، يقول نعيم علوية "إنَّ الشيء الذي لا جدال فيه هو أننا نلفظ في كلمة (القدْر) دالين، الأولى ساكنة والثانية مكسورة، إذ يميل بنا جهاز النطق إلى تغليب الدال المكسورة على الساكنة حتى تكاد لا نشعر، أو لا نسمع، سوى المكسورة. هنا ينشأ تفكير مؤادة أن الدال (حركت بالكسر منعًا لالتقاء الساكنين) ولكن الذي جرى هو أن الدال كررت (دال ساكنة+ دال مكسورة) حتى يمكن فك سكونها"[١]. وكان قد بيّن اختلاف هذا عن كون القاف مكسورة في مثل (قدِر). ولعل هذا كان العرب على قلة؛ قال الفارسي "فيقولون: هذا بكُرْ، ومررت ببكِر"[٢]. وهكذا نسمعها اليوم بضم الكاف في الحجاز، وبكسر الكاف في الجزيرة العربية والشام.

---

(١) نعيم علوية، بحوث لسانية، ١٨٨.

(٢) الفارسي، التكملة، ص ١٩١.

همزة الوصل لا تلاقي ساكنًا

إن من المسلمات التي لا تحتاج إلى شواهد كون اللغة ظاهرة صوتية قبل أن يضطر الإنسان إلى تقييدها بالكتابة، وظلت الكتابة عاجزة عن الوفاء بنقل كلّ مضمون القول الصوتي بله مضمون الرسالة الخطابية التي تتجاوز في وسائلها البيانية الأصوات مما يعد نظامًا مباريًا للنظام الصوتي بل ربما تفوق عليه أحيانًا؛ ولكن هذه الفكرة على شدّة ظهورها وجلائها ربما توارت عند الاختبار وأغفلت عند الاعتبار، ولم أكن لأقول ما قلت لولا أني وجدت من بعض الباحثين الكبار من يغفل عن أن الظاهرة الصوتية هي الظاهرة القُدمى وأن الظاهرة الكتابية متأخرة عنها ولا يصح أن تكون هي المنطلق ولا مبدأ التفسير في أمر صوتي في المقام الأول.

ومن قبيل التمثيل لا الحصر أنقل مواضع من كتاب (التقاء الساكنين بين القاعدة والنص) لمؤلفه الدكتور عبداللطيف محمد الخطيب نشر في حوليات جامعة الكويت عام ٢٠٠٠- ٢٠٠١م، قال المؤلف "قراءة الجمهور (ولكنّ البرَّ) بتشديد النون، وفيها قراءات أخر، ويهمني في هذا السياق واحدة منها، وهي: (ولكنِ البرّ) بتخفيف النون، ورفع البر على الابتداء. وهذا التخفيف أَدَّى إلى التقاء ساكنين: النون الساكنة وهمزة الوصل من (البر)، فكسرت النون لذلك"[١]، والمؤلف نظر إلى الآية المكتوبة لا الآية المسموعة؛ إذ لا وجود لهذه الهمزة في

(١) عبداللطيف محمد الخطيب، التقاء الساكنين بين القاعدة والنص، ص٤٨.

اللفظ، والساكنان الملتقيان هما النون واللام وتكرر هذا الوهم كثيرًا في كتابه. ومن دلائل وهمه عدّه الهمزة في الدرج ساكنة أنه رسم السكون عليها، وهو أمر لا نجده في المصحف ولا غيره، قال "لو: قال تعالى: ﴿... وسيحلفون بالله لو أستطعنا لخرجنا ...﴾"[١].

ومن إمعانه في الوهم أنه لم يتنبه إلى تقرير الأنباري وتصريحه بالساكنين الميم من البسملة واللام من الحمدلة.

قال المؤلف: "قال الأنباري: (بخفض الميم لسكونها وسكون اللام في الحمد، فتسقط ألف الحمد للوصل). قلت: فيلتقي ساكنان: الميم وهمزة الوصل، فكسرت الميم لهذه العلة"[٢]، وقد يعترض الأنباري بأن الميم ساكنة للوقف وعند الوصل تعاد إليها كسرتها المحذوفة، ومعنى ذلك أنّ هذا ليس من قبيل التقاء الساكنين؛ ولكن ذلك لم يعزب عنه إذ قال "ويجوز أن تقول: الكسرة في الميم علامة الخفض لأني بانٍ على الاتصال، فإذا كان مبناي على وصل أول الآية بآخر الآية التي قبلها كان كسر الميم كسر النعت الذي هو إعراب ولم أبن على أنها ساكنة للوقف بكسرها الساكن الذي يلقاها"[٣].

وما حرره الأنباري منطلق من اللفظ لا الكتابة.

---

(١) الخطيب، التقاء الساكنين بين القاعدة والنص، ص٤٨.

(٢) الخطيب، التقاء الساكنين بين القاعدة والنص، ص٥١.

(٣) الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، ١: ٤٥٣.

ومن غرائب ما كتبه المؤلف قوله:

"وفي قوله تعالى: ﴿عَصَوا الرسول﴾.

-قرأ يحيى بن يعمر وأبو السمال: (عَصَوِ الرسول) بكسر الواو على أصل التقاء الساكنين، وحذفت الألف في الكتابة لحذفها في النطق(١). ومن الغريب أن قراءة الجماعة بالضم مع أنّ النحويين يرون أن الكسر أصل في التقاء الساكنين، ولم يقرأ بالكسر غير هذين القارئين، وهما ممن وراء الأربعة عشر، فتأمّل خرْم التأصيل الذي أَصَّله اللغويون للكسر!!"(٢).

وواضح أن المؤلف لم يقف على درس التخلص من الساكنين وقوفًا مستوعبًا، وأن لو وقف لوجد أن للأصل الذي أصله اللغويون على الأنماط الكثيرة فروعًا(٣)، فالأصل الكسر، ولكن قد يتخلص بالفتح كما في لقاء نون (مِنْ) ولام التعريف، أو بالضم كما في لقاء (واو الجماعة الساكنة) ولام التعريف، قال ابن الحاجب "والكسر الأصل فإن خولف فلعارض: كوجوب الضم في ميم الجمع

---

(١) قوله "لحذفها في النطق" يوهم أنها كانت منطوقة ثم حذفت، ومن نافلة القول أن الألف الفارقة حرف يزاد في الكتابة للتنبيه وليس ترجمة لمنطوق.

(٢) الخطيب، التقاء الساكنين بين القاعدة والنص، ص٥٣.

(٣) انظر في تفصيل حركة التخلص من اجتماع ساكنين: أبوأوس إبراهيم الشمسان، دروس في علم الصرف، ٢: ١٩٠.

ومذ، وكاختيار الفتح في ألم الله"[١]، وأما قراءة القارئين فجاءت على الأصل[٢]، والرد إلى الأصل جائز كما جاز صرف الممنوع من الصرف؛ لأنّ الأصل الصرف لا عدمه، قال الأنباري "أحمر يجوز صرفه في ضرورة الشعر ردًا إلى الأصل، فكذلك أفعل منك، ثم إذا جاز عندكم في ضرورة الشعر ترك صرف ما أصله الصرف، وهو عدول عن الأصل إلى غير أصل، فكيف لا يجوز صرف ما أصله الصرف وهو رجوع عن غير أصل إلى أصل وهل منع ذلك إلا رفض القياس وبناء على غير أساس"[٣].

---

(١) انظر: الرضي، شرح الشافية، ٢: ٢٤٠.

(٢) أبوحيان، تفسير البحر المحيط، تحقيق صدقي جميل، ٣: ٦٣٥.

(٣) الأنباري، الإنصاف، ٢: ٤٩١.

التنوين

تنوين المفرد والمثنّى وجمع السلامة

يثير التنوين إشكالا عند الدارسين فرأوه يلحق النكرة ويعاقب التعريف بأل أو يذهب بالإضافة تخصيصًا أو تعريفًا، وعلى الرغم من دلالته على التنكير لم يرتض النحويون وصفه بهذا على كل حال فتعددت عندهم أسماء (تنوين التمكين/ العوض/ المقابلة/التنكير)، والعلة في صنيعهم هذا أنهم رأوا الأسماء المنونة أعلامًا معرفة بعلميتها مثل (زيدٌ)، وغاب عنهم أن هذه الأسماء نقلت إلى العلمية بتنوينها وعطلت فيها دلالة التنوين على التنكير، كما عطلت دلالة التنوين على التنكير حين ثني المفرد أو جمع جمعًا سالِمًا وإنما فقد هذه الدلالة بسبب صيغة المثنى أو الجمع الدالتين على التنكير بمقتضى إشارتهما إلى متعدد، فساغ تعريفهما بأل دون أن يزول التنوين لذلك. وقد يجادل من أراد بأن ما في المثنى وجمع السلامة نون لا تنوين وأنها عوض من التنوين، والصواب أن التنوين في المثنى والجمع ليس عوضًا عنه في المفرد بل هو نفسه إن نظرنا إليه من وجهة نظر صوتية، وهذا هو الأصل في اللغة:

س َ ع د َ ن > س َ ع د َ َ ن ِ = سَعدًا > سَعدانِ

أي أن المثنى نشأ بمطل الفتحة فتكّون آخر اللفظ مقطع طويل مقفل وهذا غير مقبول في غير الوقف فاجتلبت الكسرة لتكون مع النون مقطعًا جديدًا.

وفي الجمع:

س َ ع د ُ ن > س َ ع د ُ ُ ن َ = سَعدٌ > سَعدونَ

أي أن الجمع نشأ بمطل الضمة فتكّون آخر اللفظ مقطع طويل مقفل وهذا غير مقبول في غير الوقف فاجتلبت الفتحة لتكون مع النون مقطعًا جديدًا.

وفي حالة جر الجمع ونصبه:

سـَ ع دـِ ن > سـَ ع دـِ ـِ ن ـَ = سَعدٍ > سَعدينَ

أي أن الجمع نشأ بمطل الكسرة فتكّون آخر اللفظ مقطع طويل مقفل وهذا غير مقبول في غير الوقف فاجتلبت الفتحة لتكون مع النون مقطعًا جديدًا.

وقد يسأل سائل عن حذف تنوين المفرد وقفًا وإثبات نون المثنى، وأما المثنى فأمره ظاهر فالنون متحركة حسب ما جاء في وصفها السابق؛ ولذا يكون الوقف باطراح حركتها وفاق نظام الوقف في العربية وهو الوقف بالسكون. وأما المفرد المنون فالأصل في الوقف عليه أن تحذف النون الساكنة آخره وهو ما يسمى (التنوين) ومن الطبيعي أنه لا يوقف بعدُ على حركة قصيرة، بل تمطل الحركة ليكون الوقف، ويبدو أن اللغة مرت بمرحلة المطل هذه، وفي بعض لهجات جنوب الجزيرة ربما سمع قولهم في الوقف (جاء محمدو). ولكنّ اللغة المشتركة الفصيحة تخلت عن مطل الضمة والكسرة وقفًا لثقلهما وآثرت حذفهما مع النون، ولم يبق سوى مطل الفتحة، كما في (أكرمت زيدا).

الفرق بين تنوينين

قد يتوهم غير المدقق في اللغة أنه لا فرق بين التنوين في أكرمت زيدًا، وكسرت عصًا. والحق أن بينهما فرقًا. وجرى العرف على إطلاق مصطلح التنوين على مجموع الفتحتين وإن كانت الفتحتان في الأصل تدلان على الحركة والتنوين. وحين نتأمل الفتحتين في الجملة الأولى نجد الأولى علامة الإعراب؛ لأن زيدًا مفعول به منصوب. وأما الفتحة الأولى في الجملة الثانية فهي حركة عين الكلمة وليست حركة إعراب؛ لأن المقصور لا تظهر عليه الحركات بل تقدر أي تفترض افتراضًا. وقد يسأل سائل عن الألفين بعد التنوين ما شأنهما، والجواب أن الألف في (زيدًا) هي تعويض عن التنوين في حالة الوقف. أما الألف في (عصًا) فليست للتعويض من التنوين بل هي صورة لام الكلمة المحذوفة؛ وقد أبقي عليها في رسم الكلمة لأنها تعود عند الوقف وحذف التنوين. ومن أجل ذلك نجد أنهم رسموا الألف مشالة لما لامه (واو) ورسموها ياء لما لامه (ياء) مثل (فتًى). ولو كانت الألف في (فتًى) للتعويض لرسمت مشالة كألف (زيدًا). ولذلك نجد هيأة الاسم واحدة في كل أعاريبها فتقول في الرفع: هذه عصًا، وفي الجر:ضربت بعصًا، وفي النصب: كسرت عصًا. ولو كانت للتعويض ما اجتمعت مع التعريف باللام كما في (العصا) و(الفتى)؛ لأن التعريف والتنوين متعاقبان. فإذا عرفنا ذلك سهل علينا أن نفهم وجوب رسم الفتحتين في (عصًا) و(فتًى) على عين الكلمة؛ لأن إحداهما حركة العين والأخرى علامة التنوين، وتبين لنا أن من يضعهما على الألف يفصل

بين العين وحركتها؛ ويوهم أن المقصور منصوب في كل أحواله لأن الفتحتين على الألف إنما تكونان للمنصوب. ولذلك كثر الخطأ عند بعض الناس في كتابة الفتحات فتراهم يضعون فتحة على العين وفتحتين على الألف (عصَاً، فتَىً) ومعنى ذلك أنه يزيد فتحة لا دلالة لها فلا هي حركة العين؛ إذ هي مكتفية بحركتها، ولا هي حركة الإعراب على اللام؛ لأنه يتعذر تحريك لام المقصور، فهي ألف. وكذلك نرى وجوب رسم التنوين قبل ألف العوض في (زيدًا) ليكون رسم التنوين مطردًا، ولأن حركة الإعراب ينبغي أن تكون على حرف الإعراب، وكما أن لام المقصور تعود بعد حذف التنوين فكذلك ألف التعويض إنما ينطق بعد حذف التنوين. وما نقترحه من أمر رسم الفتحتين قبل الألف ليس أمرًا نبتدعه بل هو أمر قاله إمام العربية الخليل بن أحمد ولا عبرة بمخالفة اليزيدي في قوله: "ولكني أنقط على الألف لأني إذا وقفت قلت عليما فصار ألفًا على الكتاب، قال: ولو كان على ما قال الخليل لكان ينبغي إذا وقف أن يقول: عليم يعني بغير ألف". وقول اليزيدي مردود لأن الخليل حين يثبت التنوين على الحرف لا يطرح الألف، ولذا حين يوقف على الميم لا تسكن والألف وراءها. ولو كان قول اليزيدي ممكنًا لكان الوقف على (سماءً) بلا ألف في اللفظ أيضًا ولكان الوقف على (خطأً) بلا ألف في اللفظ؛ ومعلوم أن الوقف عليهما إنما هو بتعويض التنوين فيهما بألف، فهي ملفوظة غير مرسومة، وإنما ترك رسم الألف لكراهة المتماثلات الخطية كما فصلنا ذلك في كتاب (الشاذليات).

الحركات

الحمدِ لِله

أكثر ما تسمع من العامة قولهم (الحمدِ لله) بكسر الدال، وليس هذا من ابتداع العامية بل هو استعمال قديم قرئ به القرآن، ونسبت القراءة إلى أهل البدو، وبني تميم، وبعض غطفان. وذلك السعي المبكر الذي اتصل إلى يومنا هذا هو سعي للخفّة، وهو ما أدركه بذكاء الفراء وعبر عنه تعبيرًا موفقًا، قال: "وأما من خفض الدال من (الحمدِ) فإنه قال: هذه كلمة كثرت على ألسن العرب حتى صارت كالاسم الواحد؛ فثقُل عليهم أن يجتمع في اسم واحد من كلامهم ضَمّةٌ بعدها كسرة، أو كَسْرَةٌ بعدها ضَمّة، ووجدوا الكسرتين قد تجتمعان في الاسم الواحد مثل إِبِل؛ فكسروا الدال ليكون على المثال من أسمائهم"(١). وما ذكره الفراء يعني أنّ الضمة التي هي علامة الرفع ماثلت كسرة اللام في (لله) فصارت كسرة مثلها تجنبًا للثقل الذي يهبه تتابع ضمة وكسرة، واتباعًا لمثل تتابع فيها الحركتان المثلان. وهذا التغيير هو ما عرف بالإتباع، قال ابن الشجري: "ألا ترى أنهم قد أتبعوا حركة الإعراب حركة البناء في قراءة من قرأ ﴿الحَمْدِ لِلَّهِ﴾[الفاتحة: ١] بكسر الدال، وكذلك أتبعوا حركة البناء حركة الإعراب في قراءة من قرأ ﴿الحَمْدُ لُلَّهِ﴾ بضم اللام، وكذا أتبعوا حركة البناء حركة الإعراب في نحو: يا زيدَ بنَ عمرٍو، في

---

(١) الفراء، معاني القرآن،ص٣.

قول من فتح الدال من زيد"[١]. وكان يمكن الاكتفاء بما ذكره الفراء من التفسير الصوتي الصحيح؛ غير أنَّ النحويين ذهبوا غير مذهب في النظر إلى هذه الكسرة، فذهب الأخفش إلى أنها حركة بناء كما يبنى المنادى المفرد على الضمّ، قال: "وقال بعض العرب: الحمدِ لِلهِ، فكسره؛ وذلك أنه جعله بمنزلة الأسماء التي ليست بمتمكنة، تُحرَّك أواخرها حركة واحدة لا تزول عنها، حيثُ...فشبهوا الحمد وهو اسم متمكن في هذه اللغة بهذه الأسماء التي ليست بمتمكنة؛ كما قالوا: يا زيدُ"[٢].

وأما جمهرة النحويين المتأخرين فيذهبون إلى تقدير الإعراب على الدال[٣]؛ لأنهم يرون هذه الحركة (الكسرة) غير مجتلبة بعامل فليست بحركة إعراب[٤]، قال أبو حيان: "ويكون الإعراب إذ ذاك، على التقديرين، مقدرًا منع من ظهوره شغل الكلمة بحركة الإتباع"[٥]. وقال السيوطي: "الخامسة: المتبع، نحو (الحمدِ لِله) بكسر الدال، قيل إنه واسطة. والصحيح أنه معرب تقديرًا، بمعنى أنه قابل للإعراب، وقيل إنه مبني، وبه جزم ابن الصائغ"[٦].

الذي نراه أدنى إلى الصواب أن الكسرة ليست للبناء ولا هي واسطة، بل هي

---

(١) ابن الشجري، أماليه، ٢: ٣٦٨.

(٢) الأخفش، معاني القرآن،١: ٩-١٠.

(٣) ابن الناظم، شرح الألفية،ص٤١٣.

(٤) الفاكهي، شرح الفواكه، ص٧.

(٥) أبوحيان، البحر المحيط، ١: ١٣١.

(٦) السيوطي، همع الهوامع، ١: ٦٩-٧٠.

علامة الإعراب الظاهرة ولكنها غُيّرت من الضم إلى الكسر للمماثلة أو للتجانس حسب تعبير السمين[١]. وهذا التغير الصوتي نجده في حركة الضمير تقول (لَهُ) بالضم ولكن تكسر في(بِهِ). وإنّه من التكلف الذي لا حاجة إليه تقدير حركة إعراب بسبب تغير صوتها ليس إلا.

---

(١) السمين الحلبي، الدر المصون، ١: ٤١.

تصحيح مُناط

قال محمد العدناني في (معجم الأخطاء الشائعة) "ويقولون: هذا الأمر مُناطٌ بفلان. والصواب: هذا الأمر منُوط بفلان، أي معلق به، أو: له صلة به؛ لأن الفعل هو: ناطه به، أي: وصله، وليس أناطه به".

ويبدو أن هذا الاستعمال، وإن شاع عند المحدثين، ورد على قلة في أشعار ونصوص متقدمة، منها قول بشار:

وَالدُرُّ وَالياقوتُ يَحسُدْنَها   مُناطَةً في الأَوضَحِ الأَجيَدِ[١]

وقول عليّ بن العباس:

مُحمّلةً زَادًا خَفيفًا مُناطَةً   من البُنْدُقِ الْمَوزونِ قَلَّ وأَقْنعَا[٢]

وجاء في(الدرر الكامنة) لابن حجر العسقلاني: "وبقي آل سنان على حالهم وغالب الأمور الأحكامية مناطة بهم حتى الحبس والأعوان والسجلات"[٣].

وجاء في سلافة العصر في محاسن الشعراء بكل مصر، قوله: "ما هو إلا تقاصير عقود نحور الخرد الكواعب أناط بها مولانا إبريزه وعقيانه"[٤].

وجاء في (عجائب الآثار): "فإذا خوطب الباشا في شيء من ذلك يعتذر بأنه مشغول البال واهتمامه بالسفر وأنه أناط أمر الجهة القبلية وأحكامها وتعلقاتها

---

(١) بشار بن برد، ديوانه، ٢: ١٢٨.

(٢) الشمشاطي، الأنوار ومحاسن الأشعار، ٢: ٢٧٢.

(٣) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، ٣: ١٥٠.

(٤) علي صدر الدين، ابن معصوم، سلافة العصر في محاسن الشعراء بكل مصر، ١: ٦٧.

بابنه إبراهيم باشا"[١]. وجاء في فيض القدير: "والله سبحانه أناط القطع بالسرقة"[٢]. وفي تحفة الأحوذي: "أَيْ خَرَجَ ﷺ عَلَى أَصْحَابِهِ وَكَرَّرَهُ لِيُنِيطَ بِهِ غَيْرَ مَا أَنَاطَ بِهِ أَوَّلًا"[٣].

ولعل الذي جعلهم يستعملون (أناط) بمعنى (ناط) أنّ بعض الأفعال يستعمل منها (فعل) و(أفعل) بمعنى واحد، أورد ابن قتيبة في (أدب الكاتب) باب فعلت وأفعلت باتفاق معنى أمثلة كثيرة منها: "جد فلان في أمره وأجد، ويقال فلان جاد ومجد، لاق الدواة وألاقها.. مددت الدواة وأمددتها وأمددته بالرجال لا غير، خلف الله عليك بخير وأخلف، نهج الثوب وأنهج إذا بلى، سكت القوم وأسكتوا، وصمتوا وأصمتوا، خلق الثوب وأخلق، سمح الرجل وأسمح محَّ الكتاب وأمحَّ إذا درس، ينعت الثمرة وأينعت، نسل الوبر وأنسل إذا وقع"[٤].

وسبب مجيء معظم الأفعال المذكورة مجردها كمزيدها أن المزيد تعدى إلى مفعول ثم حذف المفعول، مثال ذلك (أسكتوا) أصله (أسكتوا أنفسهم) وحذف المفعول به وصار (أسكتوا) كالفعل المجرد اللازم (سكتوا).

فليس من بأس القول ناط الشيء وأناطه، ولكن من قال ناط الشيء وجب عليه أن يقول: منوط، ومن قال أناط الشيء وجب عليه أن يقول: مُناط. وهذا

---

(١) عبدالرحمن الجبرتي، عجائب الآثار،٣: ٤١٧.

(٢) زين الدين محمد عبد الرؤوف المناوي، فيض القدير، ٥: ٤٧٠.

(٣) محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، تحفة الأحوذي، ٩: ٢٣.

(٤) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٣٦٠.

لا يعني أن الفعلين متفقان كل الاتفاق ذلك أن زيادة المبنى في المزيد تقتضي زيادة معنى، وعند التأمل نجد أن معنى (ناط الشيء) علقه، أما (أناط الشيء) فجعله منوطًا أي معلّقًا. جاء في(لسان العرب): "والعرب تقول: حَكَمْتُ وأَحْكَمْتُ وحَكَّمْتُ بمعنى مَنَعْتُ ورددت".

ذو الرمة أبالكسرة راؤه أم بالضمة؟

جرى ذكر الشاعر غيلان بن عقبة في مجلس بحث فاختلف في لقبه فذهب قوم إلى أنه (ذو الرُّمة) بضم الراء، وأكد أحد الفضلاء أنه بكسر الراء، وقال آخر إنه بهما أي يلقب بضم الراء أو كسرها. واللغويون يفرقون بين لفظين (الرُّمة) بضم الراء، و(الرِّمة) بكسرها. قال ابن دريد في (الاشتقاق) (والرُّمَة: القطعة من الحبل. والرِّمَّة: ما رمَّ من العِظام). وجاء في معجم (الصحاح) للجوهري: (والرُمَّةُ: قطعةٌ من الحبل باليةٌ، والجمع رُمَمٌ ورِمامٌ. ومنه قولهم: دفَعَ إليه الشيءَ بِرُمَّتِهِ... والرِمَّةُ بالكسر: العظام البالية). ولم أر -في حدّ معرفتي- من ضبط لقب الشاعر بكسر الراء. ولعل من ذهب إلى أنه يضم ويكسر استفاده من معجم (القاموس المحيط): "و(رمَّ) العَظْمُ يَرِمُّ رِمَّةً، بالكسر،... والرُّمَّةُ، بالضمِ: قِطْعَةٌ من حَبْلٍ، ويُكْسَرُ، وبه سُمِّي ذو الرُّمَّةِ". والفيروزبادي لإجماله جاء غامض العبارة؛ فلعله أراد أن اللفظ (الرمة) يضم ويكسر على اختلاف في المعنى، ولا يعني أن قطعة الحبل يقال لها رُمّة بالضم ورِمّة بالكسر، والدليل أنه يقول بعد ذلك: "وبالكسر: العِظامُ البالِيَةُ، والنَّمْلَةُ ذاتُ الجَناحَيْنِ، والأَرَضَةُ". على أن من اللغويين من صرّح بأن لقبه بضم الراء قال الرازي في (مختار الصحاح): "والرُّمّة بالضم قِطْعة من الحَبْل بالِيَة والجمع رُمَم ورِمام وبها سُمِّي ذُو الرُّمَّة". ومما يؤكد أنه بضم الراء أن الروايات التي تعلل تلقبه بهذا اللقب كلها تنتهي إلى بقية الحبل، ومنها ما أورده صاحب (الأغاني): أنه استسقى ميّة ماءًا فقامت فأتته بماءٍ، وكانت على كتفه رُمَّة؛ وهي قطعة من حبل،

فقالت: اشرب يا ذا الرُّمَّة؛ فلقب بذلك... وقال ابن حبيب: لقب ذا الرُّمَّة لقوله: (أشعث باقي رُمَّةِ التقليد)[١]. وقيل: بل كان يصيبه في صغره فزعٌ، فكتبت له تميمة، فعلقها بحبل، فلقب بذلك ذا الرُّمَّة. وجاء أيضًا: "أن أم ذي الرمة جاءت إلى الحصين بن عبدة بن نعيم العدوي... فقالت له: يا أبا الخليل؛ إن ابني هذا يروع بالليل، فاكتب لي معاذةً أعلقها على عنقه... ثم إنها مرت مع ابنها لبعض حوائجها بالحصين وهو جالس في ملأ من أصحابه ومواليه، فدنت منه، فسلمت عليه، وقالت: يا أبا الخليل، إلا تسمع قول غيلان وشعره؟ قال: بلى. فتقدم فأنشده، وكانت المعاذة مشدودةً على يساره في حبل أسود، فقال الحصين: أحسن ذو الرُّمَّة؛ فغلبت عليه"[٢].

وأما في اللهجة اليوم فلا يستعمل إلا الرِّمة بالكسر وتعني البقية الهالكة يقولون دعاءًا: (جِعِلْ ما لُه رِمِّه)، وضبط السويداء في (فصيح العامي في شمال نجد) الرِّمة بالكسر وفسرها بالجيفة، فمعنى الدعاء: أهلكه الله حتى لا تبقي له جيفة أو بقية. وجاء في (كلمات قضت) للعبودي: يقال للعاجز الكسلان: فلان (رِمّه) إذا كان لا ينتفع به بعمل. وأصل ذلك أن الرمة عندهم هي جثة الميت، وبخاصة إذا مضى عليها وقت. والذي ننتهي إليه أن لقب غيلان بضم الراء لا بكسرها.

---

(١) الأصفهاني، الأغاني، تحقيق إحسان عباس، ١٨: ٥.

(٢) الأصفهاني، الأغاني، تحقيق إحسان عباس، ١٨: ٥-٦.

سيطرة الفتحة

ليس غريبًا ميل العربي لاستعمال الفتحة فقد وصفت بالخفة، وهي حركة يتخذ اللسان عند نطقها وضعًا أبعد عن سقف الحلق من الضمة أو الكسرة، ولذلك نجد أن ظهور الفتحة على الياء والواو ممكنًا بخلاف الكسرة والضمة فإظهارهما على العلتين ثقيل أما على الألف فممتنع؛ لأنها حركة بخلاف الياء والواو، ومن أجل هذه الخفة ربما كانت علامة صالحة لطائفة كثيرة من الوظائف النحوية (المفعول المطلق – المفعول به – المفعول فيه – المفعول معه – الحال – التمييز – المنادى – المستثنى – الوصف المقطوع عن رفع – المنزوع خافضه)، وكان أيضا وسيلة تخلص التميميين المبقين على الإدغام في الأفعال المضعفة (استعِدَّ يا زيدُ).

والأسماء التي عينها حلقي ساكن تفتح (نَهْر – نَهَر، بحْر – بحَر، صخْر – صخَر، شعْر – شعَر)، وكذلك نجد أحد أبواب الفعل الثلاثي وهو باب (فتح) هو باب تأتي عليه الأفعال عينها أو لامها حلقي، نحو (لمع: يلمَع – منح: يمنح – سأل: يسأل – سلَخ: يسلَخ – نهب: ينهب – دمغ: يدمَغ)، وقد تحول إليه أفعال أخرى من أبواب أخرى لأنه تفتح العين منها إن كانت حلقية، مثل (وضع: يضع، وهَب: يهَب).

وفي لغة المحدثين نجد أهل السودان يكثر عندهم فتح ضمير المتكلم المتصل كما في (أنا قلتَ هذا). ويفتح الحجازيون اليوم باء الجر كما في قولهم (أَشْ بَك؟)

أي: أي شيء بِك؟ وتسمع الناس يطلقون كلمة مخدَّرات (بفتح الدال) على جملة من العقاقير المخدِّرة والصواب أن تكون بكسر الدال (مخدِّرات) لأنها اسم فاعل لا اسم مفعول، فهي التي تخدر متعاطيها. ويشبه هذا استعمال اسم الفاعل (مختلِف) فتجدهم يفتحون اللام منه إن أضافوه وفهموا منه معنى كلّ، كما في هذا النص في تعريف الأداة: "هو روابط تربط أجزاء الجملة بعضها ببعض وتدل على مُختَلَفِ العلاقاتِ الداخليّة بينها. ويعرف الأستاذ محمد سمير نجيب بها فيقول: الكلمة التي يتوسل بها قائلها إلى إفادة معان مُخْتَلِفَة..."[(١)]، ومختلِف اسم فاعل من الفعل اللازم (اختلف) الذي لا يأتي منه اسم المفعول مطلقًا، بل مقيدًا بحرف جرّ (مختلَف فيه). ومثله ما توصف به المجلات والدوريات في مراكز البحث والمعاهد والجامعات إذ تعودوا وصف المجلة بأنها (مُحكَّمَة) بفتح الكاف، وربما تراها مضبوطة بهذا الضبط، والصواب أن تكون بكسر الكاف، لأن المجلة أو الدورية تُحكِّم غيرها في الأبحاث التي تريد نشرها ولذلك هي محكِّمة، اسم فاعل من الفعل (حكّم) أي جعله حكَمًا. ومما يتصل بهذا من الخطأ قولهم حكّم فلانٌ البحثَ وهم يريدون حَكَمَ عليه. وتسمع أكثر الناس يفتحون العين من (صعِد) فينقلونه من باب فرِح إلى باب فتَح، وأسعد ذلك وجود الحلقي فيه. وأما فتحهم حرف المضارعة فهو كثير ذكرته في موضع سابق، ومن أمثلته: (يَلقِي درسًا)، والصواب: يُلقِي درسًا، ويقولون (يَجري بحثًا) والصواب: يُجري. ويقولون: (يَعطي الفقراء) والصواب: يُعطِي

---

(١) العرب، ج٧و٨، س٤٤،محرم وصفر ١٤٣٠هـ، ص٤٥٥.

الفقراء. ويقولون (يَدرك أهمية الأمر) والصواب: يُدرك أهمية الأمر. ويقولون: (لا أَريد أن أَطيل) بفتح الهمزة في الفعلين والصواب بضمهما (أُريد، أُطيل). وهكذا نرى أن للفتحة سيطرة تفوق غيرها.

ومن ذلك قولهم (الأمور المستَجَدة)، وهم يريدون (المستَجِدة) أي صارت جديدة. فإن كان المقصود بها المجدّدة عن قدم فهو الفتح. ويقولون (البث المباشَر) ولعله (البث المباشِر).

وآخر ما نختم به اسم بلادنا حفظها الله، فقد كثر فتح السين منها (السَّعُوديّة - سَعوديّ)، وظهر هذا في الخط اللاتيني (saudi arabia)، والصواب هو ضمّ السين (السُّعوديّة) لأنه نسبة إلى الأسرة المالكة (آل سُعود).

ضمّ حرف مضارع (أفعل)

ربما كان نظام رسم العربية سببًا في كثير من أخطاء نطق الناس لغتَهم، إذ هو نظام استعير من لغة أخرى لم تكن ترسم العلل القصيرة ولا الطويلة (الحركات والمدود)، ولم يوفق أهلها بعد ذلك إلى نظام فعّال يدغم العلل القصيرة في سبك الكلمة، وجلّ ما أجروه من إصلاح كان نقط الإعراب فنقط الإعجام، ثم استبدلت الحركات بالنقط. ولما كان رسم الحركات يشق على الكتبة كتبت كثير من المصنفات عاطلة من الحركات، حتى إذا جاءت المطابع وكثر النشر والكتابة كان مما يُعنت صف المطبوعات مشكولة مع أنها قد تتعرض لكثير من الأخطاء في كتابتها. وكان لانتشار التعليم وكثرة القراء والكتّاب أثر بالغ في كثرة الأخطاء وسرعة تداولها وتعلمها. ولم يكن القدماء يشتكون كثيرًا من الأخطاء الكتابية لأنهم يعتمدون في المقام الأول على الرواية؛ فالعلم عندهم ما وعته الصدور لا ما حوته السطور، ولكنهم نبهوا إلى التصحيف والتحريف.

ومن أكثر ما يلاحظ من الأخطاء التي تسببت الكتابة بإحداثها إهمال ضم حرف المضارعة من بعض الأفعال الرباعية، أي الأفعال التي تتألف من أربعة أحرف ويستوي في ذلك الرباعي الجذور مثل (طمأن: يُطمئن)، أو الثلاثي المزيد بحرف مثل (أنجز: يُنجز) أو (علّم: يُعلّم) أو (جالس: يُجالس) أو الملحق بالرباعي مثل (جلبب: يُجلبب، تابل: يُتابل، قلنس: يُقلنس). ومن أمثلة الأفعال التي يقع الخطأ في نطقها: (يَلقي درسًا)، والصواب: يُلقي درسًا، ويقولون (يَجري بحثًا) والصواب: يُجري. ويقولون: (يَعطي الفقراء) والصواب: يُعطي الفقراء. ويقولون (يَدرك أهمية

الأمر) والصواب: يُدرك أهمية الأمر. ويقولون: (لا أَريد أن أَطيل) بفتح الهمزة في الفعلين والصواب بضمهما (أُريد، أُطيل). والذي جعلهم يخطئون أنهم ينطلقون من المكتوب الذي تتساوى فيه كتابة المجرد والمزيد في عدتها، فالفعل (خرج) مضارعه (يخرج) والفعل (أخرج) مضارعه (يخرج)، فالناس قد تعودوا على فتح حرف المضارعة لأنه يفتحها في (يتخرج، يتخارج، يستخرج) فإذا جاء إلى مضارع المزيد بالهمزة فتح حرف المضارعة منه.

أما علة مشابهة مضارع المزيد لمضارع المجرد فهي أنه فقد حرف الزيادة، وتبدأ القصة بزيادة الهمزة على فعل مثل (علم) ليصير (أعلم)، ويفترض أنك تأتي بالمضارع بإدخال حرف المضارعة على هذا الفعل، فكما تأتي من الماضي المجرد (علم) بالمضارع: أنا أَعلمُ يقتضي القياس أن تأتي من الماضي المزيد (أعلمَ) بالمضارع هكذا: (أُأَعلمُ)، ولكن العرب كرهت توالي الهمزتين فحذفت الهمزة الثانية وهي همزة الزيادة فصارت عدّة المضارع في المزيد كعدته في المجرد (علم: أَعلمُ)، (أعلم: أُعلمُ)، ثم إن حذف همزة الزيادة اطرد مع أحرف المضارعة الأخرى. ولولا ضم حرف المضارعة لوقع اللبس بين المضارعين مضارع المجرد ومضارع المزيد، ولكن الناس اليوم لا يأبهون ولعلهم لا يحسون اللبس.

فتح حرف المضارعة للفعل الخماسي والسداسي

تحدث أستاذنا داود عبده عن (الكلمات التي تبدأ بصحيحين متواليين في العربية) أي الصوتان الصامتان لا يفصل بينهما صائت، وعرض لما يسمى في بعض كتب الصرف بالأفعال الخماسية، مبينًا أنّ حركة حرف المضارعة مرتبط بلفظ الفعل المضارع وليس بعدد حروف الماضي، قال: "وهنا تبرز مشكلة لم يتعرّض لها أحد من قبل –فيما أعلم– وهي أن الأفعال (الخماسية) مثل انكسر واقتصر واصفرّ ليست في حقيقة الأمر خماسية بل رباعية، لأن (همزة الوصل) ليست جزءًا منها"[١]، وما ذهب إليه موافق لما قرره سيبويه في (باب ما تسكن أوائله من الأفعال المزيدة) قال: "أما النون فتلحق أولًا ساكنة فتلزمها ألف الوصل في الابتداء، فيكون الحرف[٢] على انْفَعَلَ يَنْفَعِل...ولا تلحق النون أولًا إلا في انْفَعَلَ، وتلحق التاء ثانية ويسكن أول الحرف فتلزمها ألف الوصل في الابتداء، وتكون على افتعل يفتعل في جميع ما صرفت فيه انفعل. ولا تلحق التاء ثانية والذي قبلها من نفس الحرف إلا في افتعل. وتلحق السين أولًا والتاء بعدها ثم تسكن السين فتلزمها ألف الوصل في الابتداء، ويكون الحرف على استفعل يستفعل، ويكون يفعل منه على يستفعل"[٣].

---

(١) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية (ط٢، دار جرير/ عمان، ٢٠١٠م) ١: ٩١.

(٢) يقصد بالحرف هنا الكلمة.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٤: ٢٨٢- ٢٨٣.

فإن يكن الفعل الخماسي رباعيًّا في عدّته فلِم فتح حرف المضارعة منه خلافًا للأفعال (فاعل، أفعل، فعّل، فعلل وما ألحق به) التي يضم حرف المضارعة منها؟ هذا ما تكفل أستاذنا داود عبده بالإجابة عنه وتفسيره، فنبه إلى الاختلاف المقطعي بين الأفعال الرباعية وما سمي بالخماسية أو الأفعال التي تبدأ بمتحرك والأفعال التي تبدأ بساكن، فالملاحظ أن الفعل (يُسالم) يبدأ بمقطع قصير مفتوح:

ي ـُ/ س ـَـَ / ل ـِ/ م ـُ

أما الفعل (يَنكسر) فيبدأ بمقطع قصير مقفل:

ي ـَ ن/ ك ـَ/ س ـِ/ ر ـُ

وهذه البداية المقطعية موافقة لمضارع الفعل المجرد نحو (يَخْرُجُ):

ي ـَ خ/ ر ـُ/ ج ـُ

وبيّن داود عبده أنّ هذا التشابه المقطعي هو علة الخطأ الشائع في فتح حرف المضارعة من المزيد بالهمزة مثل (أكرم، أخرج) فالهمزة بفتحتها تسقط من المضارع فيقفل المقطع الأول:

ي ـُ/ ء ـَ ك/ ر ـِ/ م ـُ > ي ـُ ك/ ر ـِ/ م ـُ

ولهذا التشابه كان توهمهم المزيد كالمجرد. وهذا الفصل بين النوعين إن هو إلا من جملة إبدعات أستاذنا داود عبده رعاه الله ووفقه.

مْحَسُوب

هذا اسـم مفعول من الفعل (حسـب) والاسـتعمال الفصـيح المعروف هو بفتح الميم أوله وإسـكان الفاء منه أي الحاء في هذا الاسـم، ولكن هذه الطريقة استعمال لهجي قديم في بعض لهجات الجزيرة وما زال مسموعًا إلى اليوم وبخاصة على ألسنة كبار السنّ منا أما غيرهم فتأثروا باستعمال العربية الفصيحة ففتحوا الميم وسـكنوا الفاء (مَحْسـوب)، ومثال هذا اللفظ: مْهَبول، مْهَجوج، مْهَجور، مْعَروف، مْعَمور، مْحَفور، مْحَروث، مْخَبوز، مْخَبون، مْغَبون، مْغَسـول، وليس هذا الاسـتعمال اللهجي ببعيد عن أصـله الفصـيح إذ نجد ابن جني ذكره في كتابه المحتسب(١: (٨٤)، عند قراءة قوله تعالى ﴿حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً﴾[البقرة:٥٥]، وقراءة قوله تعالى ﴿وَلا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنيَا﴾[طه:١٣١]، قال:"ومن ذلك قراءة سـهل بن شـعيب النّهمي: (جَهَرَة) و(زَهَرَة)، كل شيء في القرآن محركًا. قال أبو الفتح: مذهب أصحابنا[البصريين] في كل شـيء من هذا النحو مما فيه حرف حلقي سـاكن بعد حرف مفتوح: أنه لا يحرك إلا على أنه لغة فيه، كالزَّهْرة والزهَرَة، والنَّهْر والنهَر، والشَّـعْر والشـعَر، فهذه لغات عندهم كالنشْـر والنشَـر، والحلْب والحلَب، والطَّرْد والطَّرَد. ومذهب الكوفيين فيـه أنـه يحرك الثـاني لكونـه حرفًـا حلقيًّـا، فيجيزون فيـه الفتح وإن لم يسـمعوه؛ كالبَحْر والبحَر والصَّـخْر والصَّـخَر. وما أرى القول من بَعدُ إلاَّ معهم، والحقَّ فيه إلاَّ في أيديهم. وذلك أنني سمعت عامة عُقَيْل تقول ذلك ولا تقف فيه

سائغًا غير مستكره، حتى لسمعت الشجري يقول: أنا مَحموم بفتح الحاء. وليس أحد يدعي أنّ في الكلام مَفعول بفتح الفاء. وقال ابن منظور في المادة (نعل): "فأما قول كثيِّر:

له نَعَلٌ لا تَطَّبِي الكَلْب رِيحُها   وإن وُضِعَتْ وَسْطَ المَجالس شُمَّت

فإنه حرَّك حرف الحلق لانفتاح ما قبله كما قال بعضهم: يَغَدُو وهو مَحَمُوم، في يَغْدو وهو مَحْموم، وهذا لا يعدّ لغة إنما هو مُتْبَع ما قبله، ولو سئل رجل عن وزن يَغَدُو وهو مَحَموم لم يقل إنه يَفَعَل ولا مَفَعُول". ولأن هذا اللفظ بدأ بساكن عمدت بعض اللهجات في الجزيرة العربية وبخاصة في المنطقة الشرقية منها إلى إدخال همزة الوصل فأنت تسمع الألفاظ السابقة: امْهَبول، امْهَجوج، امْهَجور، امْعَروف، امْعَمور، امْحَفور، امْحَروث، امْخَبوز، امْخَبون، امْغَبون، امْغَسول. والملاحظ أن هذا الضرب من التغير اللغوي خاص بما فاؤه حرف حلقي حسب تحديد القدماء وهي ستة الأحرف (الهمزة والهاء، والعين والغين، والحاء والخاء)، وكل هذه الأحرف مثلنا لها أعلاه باستثناء حرف الهمزة فله معاملة مختلفة؛ لأنه يثقل بعد التسكين، ولذلك تخلصوا منه بحذفه ومطل الفتحة تعويضًا، وإن شئت التعبير بطريقة القدماء قلت سهلت الهمزة، مثال ذلك (مَأْمور) صارت: مامور، (مَأْكول) صارت:ماكول، (مَأْمون) صارت: مامون، (مَأْخوذ) صارت: ماخوذ. ولأن هذا التغير خاص بما فيه حرف حلقي نجد أن ما جاء على (مَفْعول) من سواها بقي مفتوح الميم ساكن الفاء، مثل: مَجْحود، مَلْقوف، مَرْعُوب، مَرْهون.

مستهتر

يكاد يتفق الناس اليوم على نطقه مكسور التاء (مُسْتَهتِر) على أنه اسم فاعل من الفعل (استَهتَر) بفتح التاءين منه مبنيًّا للفاعل (للمعلوم)، وهم يقصدون به معنى الفعل (استهان)، فالمستهتر هو المستهين غير المبالي كما في قول الشاعر فؤاد بليبل:

وَلَقَد أَرادوا أَن تَكوني دُميَةً يَلهو بِها كُلُّ اِمرِئٍ مُستَهتِرِ[١]

واللفظ عند المحدثين يستعمل للذم فقط. وأما القدماء فإنهم يستعملون الفعل مبنيًّا للمفعول(للمجهول): أُسْتُهِتِر، بضم التاء الأولى وكسر الثانية، ومنه اسم المفعول (مُسْتَهتَر) بفتح التاءين. والمعنى عندهم مختلف اختلافًا كثيرًا عن المعنى عند المحدثين، فالمستهتَر عند القدماء هو المولع بالشيء المغرم به، وهو لا يستعمل للذم بل للوصف بالتعلق ولزوم الأمر، وجاء في حديث عن أبي هريرة: "قال رسول الله ﷺ: سبق المفردون، قالوا: وما المفردون يا رسول الله؟ قال الْمُسْتَهْتَرون في ذكر الله، يضع الذكر عنهم أثقالهم، فيأتون يوم القيامة خفافًا". وشرح اللفظ في (تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي): "الْمُسْتَهْتَرون في ذكر الله، بضم الميم وفتح التاءين، قال في النهاية يعني الذين أولعوا به، يقال هُتر فلان بكذا واستُهتِر فهو مُهتَر به ومُستهتَر، أي مولع به لا يتحدث بغيره ولا يفعل غيره انتهى. وقال المنذري: المستهتَرون بذكر الله هم المولعون به المداومون عليه لا يبالون ما قيل فيهم

---

(١) https://ara.bi/poetry/82237

ولا ما فعل بهم"[١]. كما يظهر من نص (الذخائر والبصائر): "قيل لرجل مستهتَر بجمع المال: ما تصنع بهذا المال كله؟ قال: إنما أجمعه لروعة الزمان، وجفوة السلطان، وبخل الإخوان، ودفع الأحزان"[٢]. وهو واضح من قول ابن الرومي:

وزعتَ بالجنةِ كلَّ مُغْرَمِ

مُسْتَهْتَرٍ بحُورها متيَّمِ[٣]

وقول الصنوبري:

لئن كنتَ بالصدِّ مُسْتَهْتَرًا***فإنيَ بالوصلِ مُسْتَهْتَرَ[٤]

والمعجمات العربية تثبته على أنه اسم مفعول، ولا تذكر اسم الفاعل ولا الفعل المبني للفاعل، جاء في الصحاح "وفلانٌ مُسْتَهْتَرٌ بالشراب، أي مولع به لا يبالي ما قيل فيه". وأما المعجمات الحديثة فمنها ما ذكر الفعل مبنيًّا للفاعل مثل معجم الْمُنْجِد، جاء فيه:"(استَهْتَر) فلان: اتبع هواه فلا يبالي بما يفعل، لم يعقل من الكبر" ولعله وهم في ذلك، وذكر أن "استَهتَر بالشيء : لم يبال به ولم يكترث له (عامية)". والفعل بالاستعمال القديم مأخوذ من (الهتر)، وهو ذهاب العقل من الكبَر، فأهتره أي أذهب عقله، واستهتَره أي بلغ الغاية في إذهاب عقله، ولما كان

---

(١) المباركفوري، تحفة الأحوذي، ٨: ٤٩٣.

(٢) أبوحيان التوحيدي، البصائر والذخائر، ١: ٢٣١.

(٣) ابن الرومي، ديوانه، بتحقيق بسج، ٣: ٣٢٢. ولم يضبط اللفظ، وأما بتحقيق نصار، ٦: ٢٣٥٢ فقد ضبطت التاء (عين الفعل) بالكسر وهو خطأ.

(٤) الصنوبري، ديوانه، ص ٦٤.

المولع بالشيء كالذي أُذهب عقله قيل عنه مستهتَر، أي ذاهب عقله لا يسأل عما يقال عنه وهو من المجاز. وأما الاستعمال الحديث فهو ضد القديم معنًى ومبنًى كما تبين سابقًا.

العدد

توحيد السمع وجمع الأبصار

مما لفت أنظار المفسرين في استعمال القرآن الكريم ما جاء في قوله تعالى ﴿خَتَمَ اللّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عظِيمٌ﴾[البقرة–٧]؛ إذ جاء (سمعهم) واحدًا في مقابل (قلوبهم)، و(أبصارهم) الجمع، فلم يقل أسماع، واختلفت أقوال المفسرين في هذا، فمنهم من نظر إلى بنية اللفظ فرأى أنّ (السمع) مصدر أو هو في أصله مصدر، والمصدر مبهم الدلالة عام يقع للقليل والكثير، ومنهم من التفت إلى أصل اللفظ فالسمع عنده هو آلة يدرك بها المسموع، وهي منقولة من المصدر أي سميت بالمصدر، والمصدر واحد، ومنهم من نظر إلى أثر التركيب في الدلالة وما يكتسبه اللفظ بتضامه مع غيره من الألفاظ، فالسمع هنا أضيف إلى ضمير الجماعة، ولأجل هذه الإضافة صار يمكن للمضاف أن يستعمل فيه الأصل وهو الجمع وأن يستعمل فيه الإفراد بسبب اكتسابه الدلالة الجمعية من المضاف إليه، قال الراغب الأصفهاني: "وقيل: المضاف إلى الجمع يصح جمعه على الأصل، وإفراده على الإيجاز اعتمادًا على المضاف إليه"(١). ويؤيد هذا قراءة ابن أبي عبلة ﴿وَعَلَى أَسْمَاعِهِمْ﴾(٢). وقال القرطبي: "إِنَّهُ لَمَّا أَضَافَ السَّمْعَ إِلَى الْجَمَاعَةِ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ يُرَادُ بِهِ أَسْمَاعُ الْجَمَاعَةِ"(٣).

---

(١) الراغب الأصفهاني، تفسيره، ١: ٩٢.

(٢) الزمخشري، الكشاف، ١: ٥٢.

(٣) القرطبي، تفسيره، ١: ١٩٠.

ولمثل هذا الاستعمال نظائر ذكرها القرطبي قال "قَالَ الشَّاعِرُ[علقمة بن عبدة]:

بِهَا جِيَفُ الْحَسْرَى فَأَمَّا عِظَامُهَا ... فَبِيضٌ وَأَمَّا جِلْدُهَا فَصَلِيبُ

إِنَّمَا يُرِيدُ جُلُودَهَا فَوَحَّدَ، لِأَنَّهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ لِلْجَمَاعَةِ جِلْدٌ وَاحِدٌ. وَقَالَ آخَرُ [المسيب بن زيد مناة الغنوي] فِي مِثْلِهِ:

لَا تُنْكِرِ الْقَتْلَ وَقَدْ سُبِينَا فِي حَلْقِكُمْ عَظْمٌ وَقَدْ شَجِينَا

يُرِيدُ فِي حُلُوقِكُمْ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ الْآخَرِ:

كَأَنَّهُ وَجْهُ تُرْكِيَّيْنِ قَدْ غَضِبَا مُسْتَهْدَفٌ لِطِعَانٍ غَيْرُ تَذْبِيبِ

وَإِنَّمَا يُرِيدُ وَجْهَيْنِ، فَقَالَ وَجْهَ تُرْكِيَّيْنِ، لِأَنَّهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ للاثنين وجه واحد، ومثله كثير جدا"(١).

ومنهم من تأوّل النص على أنه من قبيل ما جرى فيه حذف وأن السمع مضاف إليه أقيم مكان المضاف المحذوف، قال الزمخشري: "وأن تقدّر مضافا محذوفًا، أي: وعلى حواس سمعهم"(٢)، وقال القرطبي: "وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى وَعَلَى مَوَاضِعِ سَمْعِهِمْ، لِأَنَّ السَّمْعَ لَا يُخْتَمُ وَإِنَّمَا يُخْتَمُ مَوْضِعُ السَّمْعِ، فَحُذِفَ الْمُضَافُ وَأُقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مُقَامَهُ"(٣).

وكما جاء في الشعر إفراد في موضع الجمع جاء ائتلاف بينهما في القرآن

---

(١) القرطبي، تفسيره، ١: ١٩٠.

(٢) الزمخشري، الكشاف،١: ٥٢.

(٣) القرطبي، تفسيره، ١: ١٩٠.

الكريم قوله ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالأَغْلاَلَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ [الأعراف-١٥٧]، وقوله﴿يَتَفَيَّأُ ظِلاَلُهُ عَنِ الْيَمِينِ وَالْشَّمَآئِلِ﴾ [النحل-٤٨]، وقوله ﴿اللّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُواْ يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّوُرِ﴾ [البقرة-٢٥٧]؛ ولذلك قال القرطبي: "فَمِنْ شأن العرب إذا اجتمعت علامتان في شيء وَاحِدٍ أَنْ تَجْمَعَ إِحْدَاهُمَا وَتُفْرِدَ الْأُخْرَى، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلى قُلُوبِهِمْ وَعَلى سَمْعِهِمْ﴾، وكقوله تعالى:﴿وَيُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُماتِ إِلَى النُّورِ﴾ وَلَوْ قَالَ عَلَى أَسْمَاعِهِمْ وَإِلَى الْأَنْوَارِ لَجَازَ"[1].

كل هذه الأقوال جيدة سائغة ولكن الأرجح عندي والأدنى إلى القبول ما أشار إليه محمد صديق خان، قال: "أو لوحدة المسموع وهو الصوت"، وهذا واضح إذ الصوت يسمعه الناس في صورة واحدة فلا يتعدد المسوع، وإن أمكن تعدد فهمه، أما المبصر فتتعدد صوره بحسب موقع كل مبصر، فترى عين ما لا ترى أخرى؛ ولذلك كانت أبصارًا بعدد المبصرين، وأما المسموع فواحد وإن تعدد السامعون[2].

---

(١) القرطبي، تفسيره، ٧: ٣٠١.

(٢) محمد صديق خان، فتح البيان في مقاصد القرآن، ١: ٨٩.

كِلا أمفرد هو أم مثنى

الاسمان (كلا) و(كلتا) ملازمان للإضافة إلى المثنى الظاهر، نحو قول الشاعر:

أطاعوا ابنَ الْمُغيرةِ وابن حرْبٍ   كلا الرَّجُلينِ مُتَّهِمٌ مُليم

ونحو قوله تعالى ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِمْ مِنْهُ شَيْئًا وَفَجَّرْنَا خِلَالَهُمَا نَهَرًا﴾[الكهف-٣٣]

ويعامل الاسمان في هذه الحال معاملة الاسم المقصور، وهما قد يضافان إلى ضمير المثنى، نحو قوله تعالى ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاَهُمَا فَلاَ تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلاَ تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلاً كَرِيمًا﴾[الإسراء-٢٣]، ونحو قول الفرزدق:

كِلْتَاهُمَا أَسَدٌ، إذا حَرّبْتَهَا،   ورضاهما وأبيكَ خير معاش

وهما في هذه الحال يعاملان معاملة المثنى إعرابًا فالألف عند بعض النحويين علامة الرفع والياء عندهم علامة الجر والنصب.

ومن أجل هذا حيّر النحويين أمر تصنيف هذين الاسمين من حيث الإفراد والتثنية واختلفوا في ذلك.

جزم أبو عليّ الفارسي بأنّ (كلا) مفرد، وأن (الألف) منقلبة عن لام اللفظ الذي يرجح أنها ياء لجواز إمالة الألف[1]، وهذا يشكل من جهتين إحداهما أنها لم ترسم ياءًا، والأخرى أن الألف الواوية قد تمال كما أميلت في (والضحى)،

---

(١) أبوعلي الفارسي، المسائل الشيرازيات، تحقيق:حسن بن محمود هنداوي (ط١، كنوز إشبيليا/ الرياض، ٢٠٠٤م) ١: ٤١١.

ويذهب، متابعة لقوله، إلى أن الألف قلبت تاءًا في المؤنث (كلتا)، وأما الألف بعدها فهي ألف التأنيث المقصورة، أي أنّ (كلتا) على بناء (فِعْلَى).

وهذا القول يثير جملة من الاعتراضات التي يعيها الفارسي ويوردها ليجيب عنها، من ذلك تفسير انقلاب الألف ياءًا جرًّا ونصبًا عند إضافة (كلا) إلى الضمير نحو (كليهما)، وتفسيره عنده أنها عوملت معاملة (إلى) و(على) عند اتصالهما بالضمير (إليهما) و(عليهما)، ولكن هذا لا يسلم من الاعتراض؛ إذ يمكن أن يقال إنّ هذا قياس مع الفارق؛ إذ لام (إلى) و(على) في رأيي هي ياء في الأصل، ودخولهما على الضمير جاء على هذا الأصل، وأما الألف فيهما عند انفصالهما فهو إعلال بحذف الياء وحركتها ومطل للفتحة السابقة للياء، وهذا نحو ما يحدث في مثل الأسماء كفتى والأفعال كمضى؛ ولذلك يحسن متابعة الفراء الذي ذهب إلى أن الألف في (كلتا) للتثنية، قال "ولم يقل: آتتا. وذلك أن (كِلْتَا) ثنتان لا يفرد واحدتهما ، وأصله كلّ كما تقول للثلاثة: كلّ: فكان القضاء أن يكون للثنتين ما كان للجمع"(١)، وهذا مناسب لمعنى اللفظ الدال على الاثنين؛ إذ يؤكد بها المثنى (جاء الرجلان كلاهما)، ويناسب حالة التأنيث حيث تكون التاء للتأنيث والألف للتثنية (جاءت المرأتان كلتاهما)، ولسنا بذلك بحاجة إلى الاحتجاج لقلب الألف إلى تاء كما اضطر إليه الفارسي؛ إذ احتج بأنه مثل بنت وأخت فالتاء

---

(١) أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد على نجار، وعبدالفتاح إسماعيل شلبي (الدار المصرية للتأليف والترجم/القاهرة) ٢: ١٤٢.

عنده لام الاسم أي هي الواو من الجذر (ب/ن/و)، قال: "ومما يدل على أنه مفرد وليس بتثنية إبدال التاء من لامها في المؤنث، وذلك قولهم: كلتا، وحرف التثنية لا يبدل منه التاء، إنما تبدل مما كان لامًا، كقولك: أختٌ، وبنتٌ، وهَنتٌ، وثنتان، فكما أبدلوا التاء من اللامات في هذه الكلم، وفي قولهم أسنتوا، كذلك أبدلوا منها في (كلتا) للمؤنث في نحو ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ﴾ [الكهف-٣٣]"[١].

وهذا قول يذهب إليه كثير من النحويين؛ ويحتج له بأن التاء لا تتحول إلى هاء عند الوقف وهذا شأن تاء التأنيث، وأنه سكن ما قبلها خلافًا لتاء التأنيث التي يفتح ما قبلها[٢]، ويحتج بأن تنوينها يقلب ألفًا[٣]، وهذه حجج لا تلوي بدلالة هذه التاء على التأنيث. أما أنها لم تتحول إلى هاء عند الوقف فلأنها لم تحذف كما أنها لم تحذف من (بنات)، وإنما لم تحذف لأنه لا يدل عليها دليل بعد حذفها، أما التاء في (ابنة) فيمكن حذفها ويوقف عليها بهاء السكت التي تدل عليها.

ويحتج أبوعليّ لنفي كون ألف (كلا) للتثنية بأنها مخالفة للمثنى الذي تخلف فيه الياء الألف في حالتي الجر والنصب (رجلا شرطة> عن رجلي شرطة)؛ ف(كلا) كالمقصور لا يتغير لفظ آخرها (كلا الرجلين> عن كلا الرجلين)، وهي حجة قوية بلا جدال؛ ولكن يمكن القول إن المثنى جاء في بعض لغات العرب على بناء

---

(١) الفارسي، الشيرازيات، ١: ٤٢٠.

(٢) الفارسي، الشيرازيات، ١: ٤٢٤- ٤٢٥.

(٣) الفارسي، الشيرازيات، ١: ٤٢٦.

المقصور، وهو الذي خُرِّجت عليه قراءة قوله تعالى (إنّ هذان لساحران)، فليس من بأس أن نفسر أمر (كلا) بأنه استعمل على لغة القصر عند إضافته إلى الظاهر، وبأنه استعمل على اللغة العامة عند إضافته للمضمر.

ومن أقوى الحجج التي أوردها لإثبات كون (كلا) مفردًا لا مثنى الإخبار عنه بمفرد، قال: "ومما يدل على أنّه اسم مفرد وليس بمثنًّى أنّ الإخبار عنه جاء كما جاء الإخبار عن الآحاد؛ فعلمت بذلك أنه اسم مفرد مصوغ للتثنية، كما علمت أنّ (كُلًّا) اسم مفرد مصوغ للجمع، فمن ذلك قوله:

كِلا أبويكم كان فَرعًا [دِعَامَةً وَلكِنّهُمْ زَادُوا وَأصْبَحتَ نَاقِصَا]

وقال جرير:

كِلا يومَيْ أمامةَ يومُ صَدٍّ وإنْ لم نأْتِها إلا لماما"[١]

وأقول إن من دلالات التثنية هذه الألف، وليس لفظ (كلا) بالمثنى المأخوذ من الواحد كرجل ونحوه بل هو كما قال الفارسيّ مصوغ على التثنية، فهو من حيث البنية مثنى، أخذ صيغة التثنية بالألف وأخذ معنى التعدد من (الكاف واللام) كما دلتا على التعدد في (كلّ) التي هي مثله قد تجاب بالإفراد كما قرر الفارسيّ نفسه وأورد الشواهد لها.

والفارسي يسوق تلك الشواهد في معرض ردّه دلالة الإخبار بمثنى على كون

---

(١) أبوعلي الفارسي، المسائل الشيرازيات، تحقيق:حسن بن محمود هنداوي(ط١، كنوز اشبيليا/ الرياض، ٢٠٠٤م) ١: ٤١٦.

(كلا) مثنى فهي عنده واحد وإن أخبر عنه بمثنى، قال "ولو جاء شيء قد ثُنّي فيه الإخبار عن (كلا) لم يكن في ذلك دلالة على أنه مثنّى؛ لأن ما ذكرناه قد دلّ على إفراده، فإذا جاء مثنًّى كان محمولًا على المعنى، كما أن (كُلًّا) قد حمل على اللفظ في نحو قوله ﴿إِن كُلُّ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ [مريم -٩٣]، و﴿كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولًا﴾ [الإسراء-٣٦]، وعلى المعنى في نحو كُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ [النمل-٨٧]، وما أقلّ ما ترى (كِلا) محمولا على المعنى، إنما تجده في أكثر الأمر محمولا على اللفظ. وقد قال الفرزدق، أنشده أبوزيد:

كلاهما حين جدّ الجري بينهما قد أقلعا، وكلا أنفيهما رابي

فحمل على اللفظ وعلى المعنى. وقال الأسود بن يعفر:

إنّ المنية والحتوف كلاهما يُفي المخارمَ يرقبان سوادي

فحمل (يوفي) على لفظ كلا، وحمل (يرقبان) على معناه"(١).

والإخبار بالمفرد عن (كلا) ليس نظرًا إلى أن لفظه مفرد بل لأن المراد كلّ واحد منهما، وهذا ما انتبه إليه الفارسيّ وردّه أيضًا، قال "فإن قال: ما تنكر أن يكون الإفراد في (كلا) للخبر لا يدل على أنه مفرد؛ لأن الكلام فيه محمول على المعنى، فإذا قال﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ﴾ [الكهف-٣٣] فكأنه قال: كل واحدة منهما آتت، فالإفراد إنّما جاء فيه على هذا المعنى لا لأنه مفرد؟"(٢)، ولكن الرد الذي يرد به ليس مقنعًا كل الإقناع، فهو معتمد على أنّ الأسماء التي تعامل مرة

---

(١) الفارسي، الشيرازيات، ١: ٤١٨-٤١٩.

(٢) الفارسي، الشيرازيات، ١: ٤٣٢.

حسب لفظها وتعامل مرة حسب معناها لا تكون دائمًا محمولة على اللفظ أو تكون دائمًا محمولة على المعنى، وذهب يحتج بنظائر لها مثل (كلّ) و(مَن)[١]. والحق أنّ ذلك لا يلزم؛ إذ المعنى هو المهم في تكوين التراكيب، فإن اقتضى المعنى الالتفات إلى الإفراد أخبر بالإفراد وإن اقتضى المعنى الالتفات إلى التثنية أخبر بالمثنى. أي أن (كلا) وإن كان لفظها دالًا على التثنية يجوز أن يخبر عنها بالإفراد التفاتًا إلى أحد المدلول عليهما بالتثنية، لأن (كلا) مفتقر في دلالته إلى إضافته إلى مثنى، فإن كان الإخبار معتبرًا فيه المضاف إليه جاء مثنى، نحو (الطالبتان كلتاهما نجحتا)، وإن كان الإخبار معتبرًا فيه إحداهما المفهوم من (كلتا) جاء مفردًا (الطالبتان كلتاهما نجحت)، فالمعنى الطالبتان كل واحدة منهما نجحت، والإفراد مطابق للفظ (كلّ) المفهوم من معنى (كلتا) و(كل) يعامل بالإفراد حسب لفظه، فليس في اللفظ من علامات الجمع ما يمنع ذلك. وهذا المذهب ليس بجديد فهو قول الفراء في تفسير الآية المذكورة، قال "وقوله: كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا [٣٣] ولم يقل: آتتا. وذلك أن (كِلْتَا) ثنتان لا يفرد واحدتهما، وأصله (كلّ) كما تقول للثلاثة: كلّ، فكان القضاء أن يكون للثنتين ما كان للجمع، لا أن يفرد للواحدة شيء فجاز توحيده على مذهب كلّ. وتأنيثه جائز للتأنيث الذي ظهر فى كلتا. وكذلك فافعل بكلتا وكلا وكلّ إذا أضفتهنّ إلى معرفة وجاء الفعل بعدهن، فاجمع ووحّد"[٢].

---

(١) الفارسي، الشيرازيات، ١: ٤٣٢

(٢) الفراء، معاني القرآن، ٢: ١٤٢.

والذي ننتهي إليه آخر الأمر أن (كلا/كلتا) مثنى لفظًا وأن الألف منه للتثنية، والتاء (كلتا) للتأنيث، وإذا أخبر عنه بالإفراد فذلك نظرًا إلى معناه أو بالتثنية فذلك نظرًا إلى لفظه ومعناه.

الفعل إسناده وزمنه

إسناد الفعل الماضي

يتحرك آخر الفعل الماضي إن كان مسندًا لضمير ساكن (حرف علة) ويسكن إن كان مسندًا إلى ضمير متحرك، وهما حالان متعاندتان؛ فذهب النحويون إلى تعميم إحدى الحالين وهي المتحركة، وقالوا عن الساكنة بأن الحركة منها حذفت مع هذه الضمائر المتحركة، وضعّف ابن مالك قول النحويين أن علة حذف حركة الفعل الماضي عند إسناده إلى ضمير متحرك هو خوف توالي أربع حركات، معتمدًا على أن توالي أربع حركات مستخفّ في بعض الأبنية مثل (عُلَبِطٍ)، وعلى أنه لم يمنع من دخول تاء التأنيث نحو (بَرَكَةٍ) واستنكر اعتذارهم عن هذه التاء بأنها في تقدير الانفصال مع أنها جزء كلمة لا يستغنى عنه بخلاف الضمير الذي هو جزء كلام يستغنى بغيره عنه (ذهبتُ/ذهب زيد)[1]. ولا جدال أن ابن مالك على صواب في مذهبه، ولكنه لم يقدم حلًّا لهذه المسألة، وأما كون التسكين جاء للفرق بين الضمير الفاعل والضمير المفعول كما في (أكرمْنا زيدًا/ أكرمَنا زيدٌ) فليس مفسرًا في حقيقة الأمر؛ إذ هو لا يفسر حذف الحركة من المضارع (يذهبْن). وأحسب أن المشكلة جاءت من افتراض النحويين أن الماضي المفتوح هو الأصل الذي بني عليه الإسناد؛ ولذلك لزم تعليل ذهاب الفتحة مع الضمائر المتحركة، وهذا أمر لا يلزم. ولعل الخروج من هذا الإشكال يكون بفرضية

---

(١) ابن مالك، شرح التسهيل، ١: ١٢٥.

أخرى. وهذا في ما وجدت داود عبده يذهب إليه، وهو أن الأصل في الفعل الماضي أن يكون ساكنًا، ولذلك يكون مع الضمائر المتحركة ساكنًا حسب أصله. ولكنه إن تجرد من الضمير لحقته الفتحة علامة على إسناده إلى الغائب، وإن كان الفاعل جمع مذكر لحقته الواو، وهكذا يكون الإسناد لفعل مثل (ذَهَبْ):

مثال المذكر	الفعل المسند	مثال المؤنث	الفعل المسند
الرجل ذَ هَبْ+ َ	ذَهَبَ	المرأة ذَهَبْ+ َ تْ	ذَهَبَتْ
الرجلان ذَهَبْ+ َ َ	ذَهَبا	المرأتان ذَهَبْ+ َ تْ َ َ	ذَهَبَتا
الرجال ذَهَبْ+ ُ ُ	ذَهَبو = ذَهَبوا	النساء ذَهَبْ+ ن َ	ذَهَبْنَ
أنا ذَهَبْ+ ت ُ	ذَهَبْتُ		
نحن ذَهَبْ+ ن َ َ	ذَهَبْنا		
أنتَ ذَهَبْ+ ت َ	ذَهَبْتَ	أنتِ ذَهَبْ+ ت ِ	ذَهَبْتِ
أنتُما ذَهَبْ+ تُما	ذَهَبْتُما		
ذَهَبْ +تُم	ذَهَبْتُم	أنتن ذَهَبْ+ تُنَّ	ذَهَبْتُنَّ

نظرية داود عبده في الإسناد

ينطلق القدماء في تفسيرهم ما ينال الفعل من تغير باتصال الضمائر من الفعل الماضي المسند للمفرد مثل (ذَهَبَ)؛ ولذلك لزمهم أن يفسروا تغير الفتحة حينًا وتخلفها حينًا، ولجأوا إلى القول بالبناء، وهو أن تكون الحركة على اللام جزءًا من الفعل أي حرفًا من أحرفه، وقالوا عن الفعل المفتوح إنه يضمّ مع واو الجماعة، وقالوا إنه حذفت الفتحة إن كان الضمير المتصل بالفعل متحركًا مثل تاء الفاعل أو (نا) الفاعلين أو نون النسوة، ومن النحويين من جعله مبنيًّا على الفتح مع الغائب، وعلى الضم مع واو الجماعة [مع أنّه في الحق لا وجود لضمة قبل الواو سوى في أذهان النحويين]، وعلى السكون مع الضمائر المتحركة، وقولهم هذا أقرب إلى وصف البنية الظاهرة ولكنها تفترض أصالة البناء على الفتح.

ولَمّا كان الأمر في إطار تفسير الظاهرة حُقّ لأستاذنا الدكتور داود عبده أن يذهب إلى أنّ "الأصل في الفعل سكون آخره"، وجعل هذا عنوانًا للفصل الثالث(ص٢٤) من كتابه (أبحاث في الكلمة والجملة)، وبدأ بمناقشة اللواحق التي تتصل بالفعلين الماضي والمضارع، وعدّ ما اتصل بآخر الفعل الماضي علامات مطابقة بما في ذلك الفتحة آخر الفعل الماضي، فالفتحة على الباء من (ذَهَبَ) هي علامة على أن الفاعل مذكر مفرد غائب ولا يعاند هذا أن جعلت صيغة الفعل هذه صالحة لاستعمالها مع الفاعل الظاهر المتأخر عن الفعل مثل (ذهبَ الرجلان/ ذهبَ الرجال) لأن ظهور الفاعل يغني عن مطابقة الفعل له، فإن تقدم الفاعل وجب أن يطابق الفعل فاعله فيتصل به ما يدل عليه جنسًا وعددًا، كألف

الاثنين وواو الجماعة ونون النسوة، وبيّن الأستاذ أن قول القدماء بحذف الحركة (الفتحة) لتوالي أربع حركات لا أساس له، ورأى أن الصواب في افتراض سكون آخر الفعل، وأوضح ما في قول القدماء من صعوبة تعليمية لا تحلّ إلا بالفرضية التي قدّمها، قال "أما إذا اعتبرت الفتحة في نهاية الفعل الماضي علامة مطابقة، فإن تصريف الفعل يصبح مطّردًا ويصبح تدريسه سهلا: لام الفعل آخر جزء منه، والحركة التي تلي لام الفعل هي علامة مطابقة للمذكر الغائب في مثل (فرِحَ) وجزء من علامة المطابقة في مثل (فرحَتْ) و(فرحَتا)"ص٣١. ويرى أن هذه الأمر "ينطبق على المضارع أيضًا. فلو كانت الضمة جزءًا من الفعل لوجب ظهورها في مثل (يكتبْنَ)، فليس هناك أي مبرر لحذفها. فحجة توالي الحركات لا مكان لها في الفعل المضارع، إذ ليس هناك توالي أربع حركات في أي فعل مضارع إذا بقيت الضمة"(ص٣٣).

رحمه الله

قال لي أستاذنا القدير الدكتور عبدالله الغذامي، وفقه الله إلى كل خير، إن من الناس من ينكر استعمال (رحمه الله) بصيغة الفعل الماضي فتراه ينصح غيره بأن يستعمل الفعل المضارع (يرحمه الله) بدعوى أن الفعل الماضي إنما يستعمل لما مضى، والفعل المضارع يستعمل للمستقبل، والرحمة من الله لعبده أمر مستقبل بيده سبحانه وتعالى، وليس لأحد أن يعبر بالماضي وهو لا يعلم عن حدوث الرحمة. وكان أستاذنا يستغرب هذا القول.

وبيّن لي أنّ الناس هم أنفسهم يستعملون الفعل (رضي) وهو فعل ماضٍ، وقال إنّ استعمالهم للفعل الماضي في لغة الخطاب اليومي كثيرة، يستعملونه وهم لا يريدون انقضاء الفعل؛ بل يريدون العزم على تحقيقه عزمًا جعله كالمنقضي؛ فالواحد منهم يقول لصاحبه يحثه على المضي: "مشينا"، أي لنمشِ أو "أمشِ"، فصار الماضي بهذا السياق مرادًا به الأمر، والأمر إنما يكون لما يحدث في المستقبل. وما قاله الأستاذ حق فالفعل الماضي قد ينتقل من دلالته الإخبارية على حدوث الفعل التي يحتمل بها الصدق أو الكذب، إلى دلالة إنشائية، هي الدعاء، لا يحتمل بها الصدق أو الكذب، كما في قولنا: (رحمه الله، غفر الله له، وأسكنه فسيح جناته، وتغمده برحمته) ونقول في رسائلنا وخطاباتنا: (حفظه الله)؛ ولذلك يصح أن نقول: المرحوم، والمغفور له، ولا حاجة إلى الاشتراط كما يفعل بعض الناس في قوله: المغفور له بإذن الله، كما في عنوان مقال "رؤية المغفور له بإذن الله تعالى

الشيخ زايد لقضية الجزر الإماراتية الثلاث"[١]. وأقول لا حاجة إلى الاشتراط لأن الغافر هو الله ولا يحتاج تبارك وتعالى إلى إذن.

وقد استعمل الفعل الماضي في القرآن الكريم للدعاء فصارت الدلالة على المستقبل قال تعالى ﴿قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾[التوبة: ٣٠].

قال الشوكاني "وقد تقول العرب هذه الكلمة على طريقة التعجب، كقولهم : قاتله الله من شاعر، أو ما أشعره، وليس بمراد هنا، بل المراد ذمهم وتوبيخهم، وهو طلب من الله سبحانه طلبه من ذاته - عزّ وجلّ - أن يلعنهم ويخزيهم، أو هو تعليم للمؤمنين أن يقولوا ذلك"[٢].

وذكر ابن فارس أنّ من سنن العرب إقامة الكلمة مقامَ الكلمة؛ فيقيمون الفعلَ الماضي مقامَ الراهن[٣].

ومن استعمال الماضي للدعاء قول مروان بن أبي حَفْصة:

سقى الله نجدًا والسلام على نجد ويا حَبَّذا نَجدٌ على القُرْب والبُعْد[٤]

ولما كان الماضي بمعنى الدعاء الطلبي كان من شأنه أن يُربط بالفاء إن كان جواب شرط، كما في شاهد سيبويه الذي ورد في خزانة الأدب للبغدادي:

---

(١) http://ytemuae.com/t/75004

(٢) الشوكاني، فتح القدير، ٢٨: ١٤٩٤.

(٣) ابن فارس، الصاحبي، ص٣٥٣.

(٤) الأصبهاني، الأغاني، ١٢: ٥٣.

إذا ابن أبي موسى بلالًا بلغته   فقام بفأس بين وصليك جازر[١]

قال البغدادي: "وقوله فقام بفأس هو جواب إذا. ودخلت الفاء على الفعل الماضي لأنه دعاء، كما تقول: إن أعطيتني فجزاك الله خيرًا؛ ولو كان خبرًا لم تدخل عليه الفاء"[٢].

وسئل الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله بسؤال عن هذا:

"السؤال: ما حكم قول: (فلان المغفور له)، (فلان المرحوم)؟

الإجابة: بعض الناس يُنكر قول القائل: (فلان المغفور له، فلان المرحوم) ويقولون: إننا لا نعلم هل هذا الميت من المرحومين المغفور لهم أو ليس منهم؟

وهذا الإنكار في محله إذا كان الإنسان يخبر خبرًا أن هذا الميت قد رحم أو غفر له، لأنه لا يجوز أن نخبر أن هذا الميت قد رحم، أو غفر له بدون علم، قال الله تعالى: {ولا تقف ما ليس لك به علم}، لكن الناس لا يريدون بذلك الإخبار قطعًا، فالإنسان الذي يقول: المرحوم الوالد، المرحومة الوالدة ونحو ذلك لا يريد بهذا الجزم أو الإخبار بأنهم مرحومون، وإنما يريد بذلك الدعاء أن الله تعالى قد رحمهم والرجاء، وفرق بين الدعاء والخبر، ولهذا نحن نقول: (فلان رحمه الله)، (فلان غفر الله له)، (فلان عفا الله عنه)، ولا فرق من حيث اللغة العربية بين قولنا: (فلان المرحوم) و(فلان رحمه الله)، لأن جملة (رحمه الله) جملة خبرية، والمرحوم بمعنى الذي

---

(١) البغدادي، خزانة الأدب، ٣: ٣٢.

(٢)البغدادي، خزانة الأدب، ٣: ٣٤.

رحم فهي أيضًا خبرية، فلا فرق بينهما أي بين مدلوليهما في اللغة العربية فمن منع: (فلان المرحوم) يجب أن يمنع (فلان رحمه الله).

على كل حال نقول: لا إنكار في هذه الجملة أي في قولنا: (فلان المرحوم، فلان المغفور له) وما أشبه ذلك لأننا لسنا نخبر بذلك خبرًا، ونقول: إن الله قد رحمه، وإن الله قد غفر له، ولكننا نسأل الله ونرجوه فهو من باب الرجاء والدعاء وليس من باب الإخبار، وفرق بين هذا وهذا"[١].

فليس علينا بأس أن ندعو بقولنا (رحمه الله) و(غفر له) وأن نقول (المرحوم) و(المغفور له).

---

(١) موقع طريق الإسلام، جوابه عن: ما حكم قول: "فلان المغفور له"، "فلان المرحوم"؟

الكلمة

أقسام الكلم وأقسام الكلام

يخلط كثير من المحدثين بين أقسام الكلِم وأقسام الكلام؛ إذ تجدهم يطلقون المصطلح الثاني وهم يريدون الأول، أي يريدون ما ينقسم إلى اسم وفعل وحرف، ومن أمثلة هؤلاء فاضل الساقي الذي كتب رسالته وطبعت في كتاب عنوانه (أقسام الكلام العربي)، وهو متابع في ذلك أستاذه تمام حسان- رحمه الله- الذي قال في كتابه العربية معناها ومبناها "وهذه المباني أبواب الكلم، وقد سماها النحاة: أقسام الكلام أو ما يتألف منه الكلام"، وأما سيبويه ومن تابعه من النحويين المحققين ففرقوا بين الكلم والكلام، فجعلوا (الكلم) للكمّ وجعلوا (الكلام) للكيف، فالكلم عندهم هو اسم جنس جمعي واحده كلمة، أما الكلام فما أفاد من مؤتلف الكلم فصار جملة، ولذا نجد سيبويه افتتح كتابه بقوله "هذا بابُ علْم ما الكَلِمُ من العربية"[1]، وقد أحسن ابن جني بيان مراد سيبويه، قال "فاختار الكلِم على الكلام؛ وذلك أن الكلام اسم من كَلّم بمنزلة السلام من سلّم، وهما بمعنى التكليم والتسليم، وهما المصدران الجاريان على كلّم وسلّم قال الله سبحانه ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾[النساء-١٦٤] وقال عزّ اسمه ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب-٥٦] فلما كان الكلام مصدرًا يصلح لما يصلح له الجنس ولا يختصّ

---

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ١٢.

بالعدد دون غيره عَدَل عنه إلى الكلم الذي هو جمع كلمة بمنزلة سلِمة وسلِم ونبِقة ونبِق وثفِنة وثفِن وذلك أنه أراد تفسير ثلاثة أشياء مخصوصة وهي الاسم والفعل والحرف فجاء بما يخص الجمع وهو الكلم وترك ما لا يخصّ الجمع وهو الكلام فكان ذلك أليق بمعناه وأوفق لمراده"[١]، ومن القدماء من تساهل فاستعمل الكلام وهو يريد الكلم، ومن هؤلاء الزجاجي[٢]، وابن فارس[٣]، وقال الفارسي "فما جاز الإخبار عنه من هذه الكلم فهو اسم"[٤]، ومع هذا التصريح لم يسلم من تحامل ابن الطراوة عليه[٥]، الذي نجد لديه بيانًا واضحًا للفرق بين القسمين، قال "إنما ينقسم الكلام إلى ثلاثة: الدعاء، والسؤال، والخبر"[٦]. وقال السيوطي "اختلف الناس في أقسام الكلام؛ فالحذاق من النحاة وغيرهم وأهل البيان قاطبة على انحصاره في الخبر والإنشاء، وقال كثيرون: أقسامه ثلاثة: خبر، وطلب، وإنشاء"[٧]. ويتردد في كتب النحويين قولهم: الكلم القول المركب من ثلاث كلمات فصاعدًا أفاد أم لا. والأولى عندي القول إنَّ (الكلم) ما عدته ثلاث كلمات فأكثر تركب أم لم يتركب، وأما (الكلام) فما تركب من كلمتين فأكثر، وعلى هذا أقسام الكلم

---

(١) ابن جني، الخصائص،١: ٢٥.

(٢) الزجاجي، الجمل، ص١.

(٣) ابن فارس الصاحبي، ص٤٨.

(٤) الفارسي، الإيضاح العضدي بتحقيق فرهود، ص٥٢.

(٥) ابن الطراوة، الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، ص١٧.

(٦) ابن الطراوة، الإفصاح، ص١٨- ١٩.

(٧) السيوطي، همع الهوامع بتحقيق مكرم، ١: ٣٤.

أنواع الكلمات وهي الاسم والفعل والحرف، وأقسام الكلام أنواع الجمل وهي الخبرية والطلبية والإنشائية.

كاف التشبيه ليست اسمًا

من غرائب مذاهب النحويين عدهم كاف التشبيه اسمًا كما في قول الأعشى الذي عده ابن عصفور من ضرائر الشعر:

أتنتهون ولا ينهى ذوي شططٍ*** كالطعن يذهب فيه الزيت والفُتُلُ[١]

وكان ابن جني أورده في (سر صناعة)، قال:"فالكاف هنا موضع اسم مرفوع فكأنه قال ولن ينهى ذوي شطط مثلُ الطعن فيرفعه بفعله"[٢]. وابن جني يدرك بذكاء أنّ هذا القول يثير الإشكال، فقال"فإن قال قائل فهل يجوز أن تكون الكاف في هذا البيت حرف جر وتكون صفة قامت مقام الموصوف وتقدير الموصوف على قولنا ولن ينهى ذوي شطط شيء كالطعن فيكون الفاعل شيء المحذوف وتكون الكاف حرف جر صفة لشيء الفاعل لأن شيئا نكرة والنكرات قد توصف بحروف الجر نحو قولك جاءني رجل من أهل البصرة وكلمت غلاما لمحمد ويكون حذف الموصوف هنا جائزًا كما جاز في ...[قول النابغة الذبياني]:

كأنك من جمال بني أقيش   يقعقع خلف رجليه بشن

أي جمل من جمال بني أقيش وغير ذلك مما يطول ذكره"[٣]، ثم أجاب عن هذا الإشكال فقال "فالجواب أن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه على كل حال قبيح، وهو في بعض الأماكن أقبح منه في بعض"، ولأن الحذف في البيت

(١) ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص٣٠١.

(٢) ابن جني، سر صناعة، ١: ١٠٢.

(٣) ابن جني، سر صناعة، ١: ١٠٢.

الثاني لا مفرّ منه صنفه في الضرورة، قال "وأما قوله كأنك من جمال بني أقيش فإنما جاز ذلك في ضرورة الشعر ولو جاز لنا أن نجد (من) في بعض المواضع قد جعلت اسما لجعلناها ههنا اسمًا ولم نحمل الكلام هنا على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه"[١]. وعندي أن القبح الذي يهبه القول بالحذف أهون من الزعم بأن حرف الكاف صار اسمًا لا لشيء إلا لأنها بمعنى مثل ولأن حذف الموصوف قبيح. والمتأمل في البيت يرى أن القول بالحذف لازم يقتضيه المعنى؛ فالمعنى (فلن ينهى ذوي شطط إلا شيء كالطعن)، قال البغدادي "يريد أنه لا يمنع الجائرين من الجور إلا القتل"[٢]. فالتركيب من الاستثناء المفرغ ولكن حذف منه (إلا شيء) وما لم نقل بذلك يفسد المعنى، فهل المراد (لن ينهى ذوي شطط مثل الطعن)، فأي شيء ينهاهم؟!، وذكر المرادي شواهد لوقوع هذه الكاف في المواقع الإعرابية المختلفة كما يقع الاسم المعرب، ولكنه عقب على ذلك بقوله "واعلم أن منهم من تأول هذا كله، على حذف الموصوف، وإقامة الصفة التي هي الجار والمجرور مقامه"[٣]، من هؤلاء الفارسي في أحد قوليه[٤]، قال "ولو قال قائل فيها: إنها التي بمعنى حرف

---

(١) ابن جني، سر صناعة، ١: ١٠٢.

(٢) البغدادي، خزانة الأدب، ٩: ٤٦١.

(٣) المرادي، الجنى الداني، ٨٣.

(٤) قال في(البصريات،٥٣٧- ٥٣٨)"فلا يجوز أن تكون حرفًا؛ لأنك إن جعلتها حرفًا لزم أن تجعلها صفة لمحذوف...وإذا جعلته وصف محذوف بقي الفعل بلا فاعل، وذلك غير جائز عندنا".

الجار لم يكن عندي مخطئًا"[١]، والرضي الذي قال عن الكاف في البيت المذكور "حرف جر وقد حذف الفاعل وأقيم الجار مقامه، فلا يصح الاستدلال بالبيت على أن الكاف اسم"[٢]. والذي نميل إليه أن الكاف على بابها حرف جرّ وليس يخل بهذا كونها بمعنى (مثل)؛ إذ (مثل) مع إعرابها أقرب إلى الحرفية لدلالتها دلالة حرفية هي التشبيه كما تدل عليه الكاف، وليس يضير حذف الموصوف وإحلال الصفة محلة فهو كثير في الاستعمال اللغوي، إذ ينوب عن المصدر نعته، وينوب عن الظرف نعته أيضًا، وأمر عدّها اسمًا في تلك الشواهد هو مجرد احتمال غير متفق عليه، وما يدخله الاحتمال يبطل به الاستدلال.

---

(١) الفارسي، البغداديات، ٣٩٦.

(٢) الرضي، شرح الكافية، ٤: ٢٦٩.

المذكر والمؤنث

أحد وإحدى

يستعمل لفظ (واحد) لأول العدد، ويوصف به كاسم الفاعل، قال تعالى ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَن نَّصْبِرَ عَلَىَ طَعَامٍ وَاحِدٍ﴾ [البقرة-٦١]، ومؤنثه (فاعلة)، قال تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [البقرة-٢١٣]، واستعملوا منه (أحد) بإبدال واوه همزة، قال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾[الإخلاص-١]، ومؤنثه (إحدى)، قال تعالى: ﴿إِنَّهَا لَإِحْدَى الْكُبَرِ﴾[المدثر-٣٥].

وأما (أحد) فإنِ استعمل مفردًا غير مضاف دلّ على العموم: إفرادًا وجمعًا، تذكيرًا وتأنيثًا، فمن استعماله للمؤنث قوله تعالى﴿يَا نِسَاء النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاء ﴾[الأحزاب-٣٢]، وهو بحالة إفراده يلزم النفي أوشبهه، قال سيبويه "ولا يجوز لـ(أحد) أن تضعه في موضع واجب، لو قلت (كان أحد من آل فلان) لم يجز؛ لأنه إنما وقع في كلامهم نفيًا عامًّا"[١]، قال تعالى ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولاَ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ﴾ [البقرة-١٠٢].

وأما (إحدى) فلا تستعمل مفردة بل تضم إلى غيرها بإضافة أو عطف (إحداهنّ/ إحدى وعشرون)، قال السمين "واعلَمْ أنَّ (إحدى) لا تُسْتعمل إلا

(١) سيبويه، الكتاب، ١: ٥٤.

مضافةً إلى غيرِها، فيقال: إحدى الإِحَدِ وإحداهما، ولا يقال: جاءَتْني إحدى، ولا رأيت إحدى، وهذا بخلافِ مذكَّره"[١]. وجمع إحدى (إِحَد) مثل كسرة وكِسَر.

يضــــاف (أحَد) إلى ما مفرده مذكر، قال تعالى﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِن أَحَدِهِمَا﴾[المائدة-٢٧]، وقال تعالى ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ﴾[البقرة-٢٦٦]، وتضــــاف (إحدى) إلى ما مفرده مؤنث، قال تعالى﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتِيْنِ﴾[الأنفال-٧]، وقال تعالى﴿وَأَقْسَــــمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءهُمْ نَذِيرٌ لَّيَكُونُنَّ أَهْدَى مِنْ إِحْدَى الأُمَمِ﴾ [فاطر-٤٢].

ويقعان خبرًا لمبتدأ فيسوغ حينئذ مطابقتهما المبتدأ أو المضاف إليه، فمن مطابقة (أحد) للمبتدأ قول ابن الأثير "والكاتب هو أحد دعامتي الدولة"[٢]، ومن مطابقته المضاف إليه قول ابن جنّي "وذلك أن هذه الهاء إنما هي أحد لواحق الوقف"[٣].

ومن مطابقة (إحدى) المبتدأ قوله في معجم التاج "ومُغِيثَةُ...وهي إحدى مناهِلِ الطَّرِيقِ"، ومن مطابقتها المضـاف إليه المثل "هُوَ إِحْدَى الأَثَافِي"[٤]، و"هُوَ

---

(١) السمين الحلبي، الدر المصون،١: ٦٥٥.

(٢) ابن الأثير، المثل السائر،٢: ٣٩٢.

(٣) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ٢: ٤٩٢.

(٤) الميداني، مجمع الأمثال، ٢: ٣٩٤.

إحْدَى الآيات"[1]، و في معجم (الصـــحاح) "وذُكر لرُؤبة رجل فقال: (كان إحدى بنات مساجد اللّه)، كأنه جعلَهُ حَصاة من حَصَى الْمَسْجد"، وفي معجم التاج عن الخمر "وذلك عِنْد تَغَيُّر رِيحها الذي هو إِحْدَى عَلاَمَاتِ الإِدْرَاكِ".

وقد تضـــاف (إحدى) إلى جمع غير العاقل، وإن كان مفرده مذكرًا، كقول معاوية:

بَلِ العَفْوَ عنْهُ بعدَمَا خابَ قدحُهُ   وزَلّتْ به إحْدَى الجُدودِ العَواثِرِ[2]

ومثله قول البحتري، وإن أمكن تأويل الذنوب بالخطايا فيكون مؤنثًا تأويلا:

وكانَ اجتنابيكَ إحدى الذّنو   بِ فقَصْديكَ أوْلى بغُفْرَانِهَا[3]

ومن ذلك قول الأخرس:

يسطو على الأرزاء سطوة ضيغم   إحدى براثنه السنان الأزرق[4]

---

(١) الميداني، مجمع الأمثال، ٢: ٤٠٩.

(٢) معاوية بن أبي سفيان، ديوانه، ٧٦.

(٣) البحتري، ديوانه، ٢٣٠٨.

(٤) أحمد عزت فاروقي، الطراز الأنفس في شعر الأخرس، ، ص٢٧٠.

وأما قول عليّ بن أبي طالب "انكسرت إحدى زنديّ"[١] فلأنَّ الزند وإن كان مذكرًا هو بعض اليد، فأنث لذلك، كأنه أراد زندي يديّ، وهكذا ورد الأثر في بعض تخريجاته (زندي يديه)، ولذلك لا ضرورة لقول المطرزي "الصَّوَابُ كُسِرَ أَحَدُ لأَنَّهُ مُذَكَّرٌ"[٢].

---

(١) ينظر: ابن ماجة، سنن ابن ماجه، ١: ٢١٥.

(٢) المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب، ٢: ٤٧٢.

أنقول الطالب/الطالبة دفعًا للتحيّز

لفت انتباهي تكلف النص على توجيه الخطاب إلى المؤنث في النشرات التوضيحية وفي التعميمات الحكومية، من مثل "إشارة إلى اعتماد معالي نائب الوزير بالعمل بسجل تقويم الطالب/ الطالبة الالكتروني وثيقة رسمية في جميع مدارس المرحلة الابتدائية من الصف الأول إلى الصف السادس للبنين والبنات". ومثل ذلك ما جاء في موقع عنكبي وهو عنوان لمقال "عبارات يجب أن لا نقولها لمريض/ مريضة سرطان الثدي"، وعنوان آخر هو "هل الزواج من مريض/ مريضة السكري له مشاكل؟".

والحق أن المعني في النصوص السابقة جنس الطالب أي جنس من يطلب العلم، وجنس مريض السرطان، وجنس مريض السكريّ، والجنس عام للذكر والأنثى فلا ضرورة إلى وسم الجنس بدالّة التأنيث وهي (تاء التأنيث)؛ لأنه ليس لدينا جنسان لمن يطلب العلم بل جنس واحد شامل للذكور والإناث. وهذه طريقة العربية في التعبير، قال تعالى ﴿وَكَانَ الْكَافِرُ عَلَى رَبِّهِ ظَهِيرًا﴾ [الفرقان-٥٥]، وقال تعالى ﴿إِنَّا أَنذَرْنَاكُمْ عَذَابًا قَرِيبًا يَوْمَ يَنظُرُ الْمَرْءُ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ وَيَقُولُ الْكَافِرُ يَا لَيْتَنِي كُنتُ تُرَابًا﴾[النبأ-٤٠]، لم يقل المرء والمرأة، ولم يقل الكافر والكافرة، لأن المراد بالمرء الجنس الشامل لكل ذكر وأنثى، والمراد بالكافر الجنس الشامل لكل ذكر وأنثى، ومنه قوله ﷺ "إذا توضأ العبد المسلم أو المؤمن فغسل

وجهه خرجت من وجهه كل خطيئة "(الحديث). وهذا شامل للذكور والإناث، وقول عائشة رضي الله عنها "كسر عظم المسلم ميتا ككسره وهو حي تعني في الإثم"، وفي الحديث "ولكن البينة على الطالب، واليمين على المطلوب"، وقد يكون الطالب أو المطلوب أنثى، وقال ﷺ "إِنَّ فِي الْجَنَّةِ لَشَجَرَةً يَسِيرُ الرَّاكِبُ فِي ظِلِّهَا مِئَةَ عَامٍ لاَ يَقْطَعُهَا" وليس المقصود بالراكب الذكر من دون الأنثى بل جنس من يركب الدابة.

و(أل) المعرّفة لهذه الأسماء هي (أل الجنسية) الدالة على الماهية، ولو كانت (أل) لتعريف معهود لكان التفريق بين المذكر والمؤنث، كأن تقول: هذا الطالب حضر المؤتمر، وهذه الطالبة ألقت بحثًا رائعًا في المؤتمر. ومن أجل ذلك أجد لائحة الدراسات العليا في جامعة الملك سعود موفقة في صياغتها مثل "المادة السابعة عشرة: يجوز قبول الطالب لدراسة الماجستير أو الدكتوراه في غير مجال تخصصه بناء على توصية مجلسي القسم والكلية المختصين وموافقة مجلس عمادة الدراسات العليا"، وليست هذه خاصة بالذكور من دون الإناث، وليس هذا من التحيز اللغوي كما يحلو لبعض غير المدققين من الكتاب الذين أكثروا من الكلام على

الثقافة الذكورية، ومن أمثال هذا ما كتبه د. عيسى برهومة في كتابه (اللغة والجنس)، أشار فيه إلى التحيز بجعل علامة للتأنيث[1].

ولو أن التمييز كان لصيغة المذكر لقيل إنه استبداد بالعلامة وتمييز بها للذكور من دون الإناث، ولو خوطب الإناث خطاب الذكور من غير علامة لقيل إنه إهمال لهن فلم يعتبرن في الصياغة اللغوية، وبالجملة فإن رضا طلاب مساواة الإناث بالذكور بكل شيء غاية لا تدرك.

---

(١) عيسى برهومة، اللغة والجنس، ص٧١.

تأنيث الوظائف

أصدر مجمع اللغة العربية قرارًا بتأنيث الوظائف هذا نصّه: "لا يجوز في ألقاب المناصب والأعمال-اسمًا كان أو صفة- أن يوصف المؤنث بالمذكر، فلا يقال: فلانة أستاذ، أو عضو، أو رئيس، أو مدير"[١]. ولكن المجمع أجاز الأمرين في معجمه الوسيط، وهذا نصه: "(العضو) جزء من مجموع الجسد كاليد والرجل والأذن والمشترك في حزب أو شركة أو جماعة أو نحو ذلك وهي عضو وعضوة". ولعلي أتوقف في مذهب مجمع اللغة العربية إلى إباحة عدّه صفة محضة تتحلى بالتاء تحلي الصفات المشتقات من الأفعال، وهو توقف سبقني إليه باحثون منهم ابننا الدكتور خالد العصيمي في كتابه الضخم (القرارات النحوية والتصريفية).

كانت الوظائف والأعمال في حياة العرب القديمة من شؤون الرجل يتحمل وحده أعباءها؛ ولذلك يوصف بها الذكر وحده، وإن صادف أن تولت امرأة شيئًا منها لم يغير الوصف؛ لأنه لم يبلغ من الكثرة ما يقتضي تمييزه، قال المفضل بن سلمة "قالوا: أميرنا امرأة، ووصيُّ بني فلان امرأة، ووكيل فلان ورسوله امرأة، وكذلك شاهد ومؤذن، فلم يدخلوا في شيء من هذا الهاء، وليس بمصروف عن جهته؛ وإنما حملهم على ذلك أن هذا الوصف إنما يكون في الرجال دون

---

(١) مصطفى حجازي، في أصول اللغة، ٣: ٥٩.

النساء؛ فلما احتاجوا إليه في النساء أجروه على الأكثر من موضعيه"[١]. جاء التخير الاستعمالي وفاق الوضع الاجتماعي المرهون بظروفه التاريخية، وليس لأمر لغويّ تصريفي؛ فالتصريف لا يمنع التمييز بين الجنسين؛ إذ الصفات المشتقة من أفعالها يميز بين المذكر والمؤنث منها بتحلية المؤنث بتاء التأنيث، فيقال تصريفًا: أمير وأميرة، وصيّ ووصيَّة، وكيل ووكيلة، رسول ورسولة،شاهد وشاهدة، ومؤذن ومؤذنة؛ ولكنهم استعملوا صيغة المذكر لاحتياجهم إليها وأهملوا الأخرى استغناءً. ونحن اليوم في وضع تغيرت أحواله، إذ شاركت المرأة الرجل أعماله فحقّ لها من الوصف ما له؛ ولذلك صارت العرب تؤنث الوظائف إن كانت وصفًا للمرأة، فيقال مديرة ووزيرة ومعلمة وأستاذة.

أما ما نقل من المصادر والأسماء إلى الوصفية فإن التصريف لا يقبل أن يميز بين مذكره ومؤنثه بالتاء؛ لأنه ليس بصفة مشتقة من فعل، وكذلك ما جاء مؤنث اللفظ لا تنزع منه تاء التأنيث إن جعل لمذكر، مثال ذلك من المصادر (عدل) فيقال: رجل عدل وامرأة عدل؛ فلا مدخل لتأنيث (عدل) لأنه مصدر، وليس بوصف مشتق مثل (عادل) الذي يجوز لك فيه (عادلة)، ومن المصادر المؤنثة اللفظ (رحمة)، فتقول: رجل رحمة وامرأة رحمة، فلم تغيّر (رحمة) كما لم تغيّر (عدل)، وكذلك شأن الأسماء المستعملة في الوصف لا تغير عن جنسها، مثال ذلك (عضو)

---

(١) المفضل بن سلمة، مختصر المذكر والمؤنث، ٥٠.

فالعضو ليس بوصف مشتق من الفعل فيصح في التصريف أن يتحلى بالتاء، ولذلك يقال: زيد عضو من اللجنة، وفاطمة عضو من اللجنة، فالمنع فيه لأمر تصريفي لا اجتماعي، ولعل المجمع ذهب إلى ما ذهب إليه لما حدث من انتقال اللفظ مجازًا من الدلالة الحسية إلى الدلالة المجازية؛ إذ صار يدل على معنى المشترِك في الأمر، أي إن لفظ (عضو) صارت بمعنى (مشترك) فأجاز تأنيثه (عضوة) كما يجوز (مشتركة)، ولكن اللغة بغير حاجة إلى تنكب هذا، فكما نقول: امرأة عدل نقول امرأة عضو من اللجنة.

الميزان الصرفي

البنية والميزان الصرفيان

يجد طلاب العربية بعض الارتباك عند محاولة وزن الألفاظ وزنًا صرفيًّا، وهم معذورون في ذلك؛ لأن الصرفيين أنفسهم وقعوا في خطأ جسيم وهو الاعتماد على الكتابة في التحليل الصرفي، وكان عليهم أن يعتموا على اللفظ.

لا يجد الطالب مشكلة في وزن فعل مثل (ذَهَبَ) بل عند وزن فعل مثل (عاد) لأن هيأته مختلفة عن هيأة الفعل السابق، وقد يقول بعفوية وتلقائية إن الوزن هو (فال)؛ ولكن الصرفيين يرون هذا خطأ ويرون وزن (عاد) هو (فَعَلَ)، والعلة عندهم أن (عاد) في الأصل والتقدير (عَوَدَ) أي هو ثلاثي مثل (ذهب) فميزانه كميزانه، وهم يتوهمون أن الفعل (عاد) لم تحذف (عينه) أي الواو بل قلبت إلى ألف فهي موجودة في هيأة أخرى، ثم يحتجون بأن الميزان لا علة فيه، فالعين منه لا يصيبها الاعتلال كالواو من (عاد).

وما يذهب إليه الصرفيون غير صحيح فالواو من (عاد) قد حذفت مع حركتها، وما الألف إلا مطل لحركة الفاء، وعليه فالميزان الصرفي الصحيح عندي هو (فال) كما يتبادر بعفوية للطالب. وأما (فَعَلَ) فهي في الحقيقة البنية الصرفية للفعل (عاد) أي الهيأة الافتراضية الأصلية له قبل تغيره، وبيان ذلك أن كل الأفعال الثلاثية لا تخرج عن ثلاثة أبنية هي (فَعَلَ) و(فَعُلَ) و(فَعِلَ)، وأما الميزان الصرفي فهو مطابق لأصوات الفعل المستعملة، وقد يطابق الميزان الصرفي البنية الصرفية، فالفعل (فَرِحَ) يطابق ميزانه الصرفي بنيته الصرفية فكلاهما (فَعِلَ) أما الفعل (خاف)

فبنيته الصرفية (فَعِلَ) وأما وزنه الصرفي فهو (فَالَ). وتظهر المشكلة جلية في ألفاظ ليس التغير فيها من قبيل تحويل الواو إلى ألف قد يسوغه تقارب العلل، من هذا ما يقع في الأسماء مثل (آبار) جمع (بئر) له بناء صرفي هو (أَفْعَال) مثل (أسراب) جمع (سرب)، ولكن النحويين يزنونه على (أعْفال) لأنهم يرون الهمزة تحولت إلى ألف وهو ميزان بعيد بلفظه عن (آبار)، ولذلك فالصواب عندي أن ميزانه: (آفال)، وقد يحتج بأن هذا الميزان لا يبين أن العين تقدمت على الفاء، وهذا غير صحيح؛ لأن وجود الألف دليل؛ إذ إن العين تقدمت وحذفت لمجاورتها مثلها صوتًا ومطلت فتحة الهمزة تعويضًا. وما نذهب إليه ليس ابتداعًا نبتدعه مع جواز ذلك، بل هو اتباع لعبدالقاهر الجرجاني الذي يجيز أن يوزن (كِساء) على فِعال أو فِعاء[١]، ونقل عنه الرضي "وقال عبدالقاهر في المبدل عن الحرف الأصلي: يجوز أن يعبر عنه بالبدل، فيقال في (قال): إنه على وزن (فَالَ)...؟"[٢].

وتظهر المشكلة في اختلافهم في وزن فعل مثل (اضطرب) فابن الحاجب يزنه على (افتعل) وأما الرضي في شرحه فيرد هذا الوزن، قال: "وهذا مما لا يسلّم، بل تقول: اضطرب على وزن افْطَعَلَ"[٣]. ويزول الخلاف إذا قلنا إن ابن الحاجب يذكر بنية الفعل (افْتَعَلَ)، مثل الأفعال: اقترب، واحترم، وانتصر، وأما الرضي فيذكر الميزان (افطعل).

---

(١) عبدالقاهر الجرجاني، كتاب المفتاح في الصرف، ص٢٨.

(٢) الرضي، شرحه للشافية، ١: ١٨.

(٣) الرضي، شرح الشافية،١: ١٨.

النسب

الألف والنون قبل ياء النسب

قد تتشابه نهايات بعض الأسماء في ظاهرها؛ ولكنها ليست سواء عند التأمل في أصلها؛ إذ قد تكون النون لامًا للاسم كما في (فنّان) فجذره [ف/ن/ن] وهو على وزن (فَعّال)، وتقول عند النسب إليه: فَنّانيّ. وقد تكون الألف والنون في بعض الأسماء زائدتين لازمتين فليستا للتثنية، وهما تدلان على المبالغة في الاتصاف بالمعنى الذي يمثله الجذر، قال الزركشي: "أما (فَعْلان) فهو أبلغ من (فَعيل)، ومن ثمّ قيل: الرحمن أبلغ من الرحيم –وإن كانت صيغة (فَعيل)– من جهة أن (فَعْلان) من أبنية المبالغة؛ كغضبان للممتلئ غضبًا"(١)، ومثال ذلك (سُليمان) على وزن (فُعيلان)، تقول عند النسب إليه: سُليمانيّ. وقد تدل (الألف والنون) في بعض الأسماء على كون المسمى ذا صفة، قال أبوعبيدة: "الرحمن مجازه ذو الرحمة"(٢). وتقول عند النسب إلى الرحمن: الرحمانيّ، وقد تزاد الألف والنون عند النسب قبل الياء، فينسب إلى (لحية) و(شعر) تنبيهًا إلى طولهما، قال المبرد: "وذلك قولك في الرجل تنسبه إلى أنه طويل اللحية: لحيانيّ، وفي طويل الجمّة: جمّانيّ، وفي طويل الرقبة: رقبانيّ، وفي كثير الشعر: شعرانيّ؛ فإنما زدت لما أخبرتك به من المعنى"(٣)،

---

(١) الزركشي، البرهان، ٢: ٥٠٢.

(٢) أبوعبيدة، مجاز القرآن،١: ٢١.

(٣) المبرد، المقتضب، ٣: ١٤٤.

وعدّ الحريري من ذلك: روحانيّ وربّانيّ، وصيدلانيّ[١]، ولعل طلب زيادة في المعنى اقتضى الزيادة: روحيّ، وربّيّ، وصيدليّ. جاء في المعجم الوسيط: "الصيدلاني من يُعد الأدوية ويبيعها والعالِم بخواص الأدوية". وأما مثل (صنعانيّ) فأمره مختلف، قال ابن سيده: "والإضافة إليه [النسب]: (صنعانيّ) على غير قياس، النون فيه بدل من الهمزة في (صنعاء) حكاه سيبويه"، والذي في الكتاب قوله "وقالوا في صنعاء صنعانيٌّ وفي شتاء شتويٌّ وفي بهراء قبيلة من قضاعة بهرانيٌّ وفي دستواء دستوانيٌّ مثل بحرانيٌّ، وزعم الخليل أنهم بنو البحر على فعلان، وإنما كان القياس أن يقولوا بحريّ"[٢]، ومن النحويين من جعلها بدلًا من الواو التي هي بدل من الهمزة، قال ابن جنّي: "ومن حذّاق أصحابنا من يذهب إلى أن النون في صنعاني وبهراني إنما هي بدل من الواو التي تبدل من همزة التأنيث في النسب، وأن الأصل صنعاويّ وبهراويّ"[٣].

والذي أراه أدنى إلى الصواب أنّ النسب ليس إلى (صنعاء) الممدود بل هو إلى (صنعا) المقصور، كما تنسب إلى طنطا فتقول: طنطاويّ؛ لأنّ المقصور أصل للممدود، فهذه الأسماء المقصورة حين أثّر النبر في نطق مقطعها الثاني مطلت الألف منها بعض المطل، فاقتضت المحافظة على كميته الصوتية أن يقفل بالوقفة التي تسمع همزة، وأما النون في (صنعانيّ) فليست إلا نون الوقاية أقحمت لتحول

---

(١) الحريري، درة الغوّاص ١: ١٠٠.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٣: ٣٣٦

(٣) ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، ٤٤١.

بين الألف (الفتحة الطويلة) في (صنعا) والكسرة قبل ياء النسب، وكذلك الواو في صنعاويّ مثلها هي واو الوقاية.

والممدود المنتهي بهمزة كالمنتهي بتاء التأنيث، وزيادات التثنية، وجمعي السلامة، فكلها تحذف للنسب (فاطمة/ فاطميّ، جبلان/ جبليّ، عاملون/ عامليّ، عاملات/ عامليّ)، فكذلك (صحراء> صحرا> صحراويّ)، ولا يجب بقاء الهمزة إلا إن كانت جذرًا، كما في (قراء) تنسب إليها: قرائيّ.

واو الوقاية في النسب

يذهب الصرفيون إلى أن الحرف الثالث في الاسم المقصور أو المنقوص أو الشبيه بالصحيح يقلب واوًا عند النسب؛ فتقول ناسبًا إلى الفتى، والرضا، والشجي، والحيّ: الفتَوِيّ، والرِّضَوِيّ، والشجَوِيّ، والحيَوِيّ، أما الحرف الرابع إن كان ألفًا أو ياءً فلك أن تحذفه أو تقلبه واوًا؛ فتقول في الكبرى والداعي: الكبرِيّ أو الكبرَوِيّ، والداعيّ أو الداعَوِيّ.

ويمكن لما انتهى بألف أن تبقى ألفه كما في (طنطا) إذ يقال طنطاوِيّ. وهم يذهبون إلى جواز قلب الهمزة من مثل سماء وبناء فتقول سماوِيّ وبناوِيّ، ويوجبون قلب ألف التأنيث الممدودة كما في صحراء، تقول: صحراوِيّ.

ومذهب الصرفيين أقرب إلى الوصف الظاهر المجمل؛ ولكنه لا يقنع عند التأمل.

وليست الواو، عندي، في كل هذه الْمُثُل المذكورة منقلبة عن ألف أو ياء أو همزة؛ إذ ليس من علة صوتية مقنعة لهذا القلب.

والذي أراه مطّردًا ومناسبًا للتفسير أنّ (الواو) مقحمة لتفصل بين لاحقة النسب[ِيّ] وحركة آخر الاسم المنسوب إليه، فالفتى مختوم بفتحة طويلة (الألف) ولاحقة النسب أولها كسرة فوجب أن تقحم هذه الواو للوقاية (الفتاوِي) وقصرت الفتحة الطويلة (الفتَوِي)، وأما الشجي فهو مختوم بكسرة فأقحمت واو الوقاية بينها وبين كسرة لاحقة النسب (الشجيوِيّ) ثم قصّرت الحركة الطويلة (الشجِوِيّ) وخولف بين الكسرتين فأبدلت الفتحة من الكسرة تخلصًا من المتماثلات

(الشجَوِيّ). وأما (الحيّ) فحذفت الياء الآخرة منه تجنبًا للمتماثلات عند النسب وأقحمت واو الوقاية بين الياء والكسرة مع تحريك الياء للتخفيف (الحيَوِيّ).

وفي الألف الرابعة خيار الحذف لطول الكلمة فتقول عند النسب إلى أرطى أرطِيّ، ولك أن تحافظ على الألف ولكن تفصل بينها وبين لاحقة النسب بواو الوقاية، تقول أرطاوِيّ ويمكن أن تقصر الحركة الطويلة(الألف) أرطَوِيّ.

وأما ما انتهى بياء رابعة فإن ياءها تحذف (داعي> داعِيّ) ويمكن أن تبقى فيفصل بينهما بواو الوقاية (داعيوِيّ) ثم تقصر الكسرة الطويلة (الياء) وتبدل فتحة للمخالفة بين الكسرتين (الداعَوِيّ).

وأما في مثل (سماء/بناء) فيمكن أن تحذف الهمزة فيصير الاسم منتهيًا بألف رابعة (سما/ بنا) فيفصل بينها وبين لاحقة النسب بواو الوقاية (سماوِيّ/ بناوِيّ).

وكذلك تحذف ألف التأنيث الممدودة فينتهي الاسم بفتحة طويلة(ألف) فيفصل بينها وبين كسرة لاحقة النسب بواو الوقاية:

صحراء+ ـِيّ> صحرا+ ـِيّ> صحراوِيّ).

ونجد الناس اليوم ينسبون إلى البلاد والمدن المختومة بالتاء مثل غزة ومكة وجدة فيقولون: غزاوي، ومكّاوي، وجدّاوي، وعلة ذلك أنهم إنما حذفوا تاء التأنيث ومطلوا الفتحة التي قبلها فصارت ألفًا فقالوا: غزّا ومكّا وجدّا؛ وهذا أجاءهم إلى استعمال واو الوقاية لتسلم الألف.

وصارت هذه الواو التي كثر استعمالها كأنها جزء من لاحقة النسب، والناس اليوم يستعملون واو الوقاية هذه لنسب متميز عن المألوف المقعّد فتكون لغرض

دلالي لا صوتي، كنسبتهم إلى (فريق النصر الرياضي) نصراوِيّ، وإلى القادسية قدساوِيّ، وإلى الإسلام إسلاموِيّ. وأمّا (أهلاوي) فهو نسبة إلى منسوب فهو في أصله منسوب إلى (أهل) فيقال: أهليّ، ولكن الناس تتخفف بترك تضعيف الياء فيصير اللفظ (أهلي) أي هو اسم منقوص مثل الساعي والقاضي، فعاملوه معاملته التي مرّ شرحها آنفًا، فلمّا أرادوا النسب إلى النادي الأهلي بتخفيف الياء قالوا أهلاويّ.

الوقف

الوقف بين مطل الحركة والتسكين

يسقط التنوين عند الوقف فينتهي اللفظ بحركة قصيرة؛ ولكن الوقف لا يتحقق بها؛ لأنّه لا يمثل قرارًا ينتهي عنده النفس ويستريح المتكلم، ومن أجل هذا كان مطل الحركة هو الحل الطبيعي لهذه المشكلة، وهذا ما رواه لنا سيبويه في قوله: "وزعم أبو الخطّاب أنّ أزْدَ السّراة يقولون: هذا زيدو، وهذا عمرُو، ومررتُ بزيدي، وبعمْري؛ جعلوه قياسًا واحدًا؛ فأثبتوا الياء والواو كما أثبتوا الألف"[(١)].

ولعل هذا الإجراء الذي ما زالت بقاياه مسموعة في جنوب الجزيرة إلى اليوم هو الأصل في الوقف، غير أن اللغة المشتركة الفصحى نزعت إلى التخلص من الواو والياء للثقل فيهما وأبقت على الألف[(٢)].

ومن لغات العرب أن يعامل المنصوب المنون معاملة المرفوع والمجرور فيوقف على الحرف بالسكون مطلقًا، أي تحذف حركته ويحذف تنوينه، وهذه لغة (ربيعة)، قال ابن عقيل "وأما ربيعة، فلا يبدلون من التنوين في النصب ألفًا، بل يحذفونه، ويقفون بالسكون، كالمرفوع والمجرور؛ وهذه اللغة حكاها الأخفش، ولم يذكر كثيرون اصحابها؛ وقال الخضراوي: لم يذكر سيبويه هذا؛ وذكر الأخفش، أن من العرب من يقف بالسكون كالمرفوع، والجماعة يرون أن هذا مما جاء في الشعر، ولا يجوز

---

(١) سيبويه، الكتاب،٤: ١٦٧.

(٢) ينظر: بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص ١٠٠.

في الكلام. انتهى. وحكاية الأخفش أنها لغة، تردّ هذا العمل؛ ومما جاء من ذلك، قوله:

ألا حبذا غنم وحسن حديثها   لقد تركت قلبي بها هائمًا دَنِفْ

والظاهر أنَّ هذا غير لازم في لغة ربيعة، ففي أشعارهم، الوقف كثيرًا جدًّا على المنصوب المنون بالألف، فكأنّ الذي اختصوا به، جواز الإبدال"[١].

وليس ما ذهب إليه ابن عقيل من جواز الإبدال في لغة ربيعة بوارد، أما كثرة وروده في أشعارهم فله تفسيران أما أحدهما فهو نزوع الشعراء إلى استعمال لغة العرب المشتركة التي يستعملونها في أسواقهم ويحرصون عليها لتهييء قصائدهم لأن تسير بها الركبان وتنال نصيبًا من الانتشار، وإمّا أن رواة الأشعار أعادوا صياغتها لتوافق المشهور من لغة العرب المشتركة.

ومن شواهد الوقف على المنصوب المنون بالسكون قول أبي النجم العجلي:

تُكَتِّبانِ في الطَرِيقِ لامَ أَلِفْ

جاء في شرح هذا البيت قول البغدادي: "فالظاهر أن يقول لامًا وألفًا. وجهه أنه ... وقف [بالسكون] على الثاني على لغة ربيعة"[٢].

ومن ذلك ما جاء في قول الشاعر:

كفي بالنّأي من أسماء كافي

(١) ابن عقيل، المساعد، ٤: ٣٠٢-٣٠٣.

(٢) البغدادي، خزانة الأدب، ١: ٩٩.

وقد وقف الشاعر هنا بالسكون على لغة ربيعة، قال البغدادي: "على أنّ الوقف على المنصوب بالسكون لغة، فإن (كافيًا) مفعول مطلق وهو مصدر مؤكِّد لقوله كفى، وكان القياس أن يقول كافيًا بالنصب، لكنّه حذف تنوينه ووقف عليه بالسكون، والمنصوب حقّه أن يبدل تنوينه ألفًا"[١].

وقرئ بالوقف على تنوين المنصوب بالسكون، قال ابن خالويه: "قوله تعالى ﴿من السّمَاء ماء﴾ [٢٢- البقرة] وقوله ﴿إلاَّ دُعاء ونِداء﴾ [١٧١- البقرة]، وما أشبه ذلك من الممدود المنصوب المنوّن. يقرأ عند الوقف عليه بإثبات الألف عوضًا من التنوين، وبالمدّ على الأصل. وبالقصر وطرح الألف... والحجة لمن قصر وطرح الألف أنّ يقول: الوقف يزيل الحركة في الرفع والخفض، فإذا زالت الحركة في الرفع والخفض سقط التنوين، لأنه تابع لهما، فجعل النصب قياسًا على الرفع والخفض. ويستدل على ذلك أنها مكتوبة في السواد بألف واحد"[٢].

والذي ننتهي إليه أن الأفصح في الوقف على المنصوب المنون أن يكون بالألف، ويجوز أن يوقف عليه بالسكون بلا ألف متابعة للغة ربيعة، وأما ما نسمعه في لغة المحدَثين اليوم فهو الوقف بالسكون مطلقًا موافقة للغة ربيعة، أو الوقف على التنوين، وهو ما جزم ابن السراج بمنعه قال "كل شيء تدخله النون الثقيلة تدخله الخفيفة إلا أن النون الخفيفة في الفعل نظير التنوين في الاسم فلا يجوز الوقف عليها كما لا يجوز الوقف على التنوين تقول اضربْن زيدًا إذا وصلت فإذا

---

(١) البغدادي، خزانة الأدب، ٤: ٤٣٩.

(٢) ابن خالويه، الحجة، ص٧٢.

وقفت قلت اضربا، كما تقول : ضربتُ زيدا في الوقف، وقد فرقوا بين التنوين والنون الخفيفة بشيءٍ آخر بأن الخفيفة لا تحرك لالتقاء الساكنين والتنوين يحرك لالتقاء الساكنين فمتى لقي النون الخفيفة ساكن سقطت لأنهم فضلوا ما يدخل الاسم على ما يدخل الفعل وتقول: إذا أمرتَ امرأةً: اضربِنْ يا هذه، فإذا وقفت قلت: اضربي، ولَم يجز أن تقول: اضربِنْ في الوقف؛ لأنها بمنزلة التنوين، وأَنتَ تحذفُ التنوين إذا انكسر ما قبلهُ، فحذفت التنوين ها هنا فلما حذفتها عادت الياء لأن سقوطها كان لالتقاء الساكنين، وتقول للجماعة: اضربُنْ يا قومُ فإذا وقفت قلت: اضربوا: أعدت الواو؛ لأنها إنما سقطت لالتقاء الساكنين ولم يجز أن تقول: اضربُنْ في الوقف، كما لم يجز أن تقول: زيدٌ في الوقف فقد يقفون وهم ينوونَ النونَ كما ينوون التنوينَ في الرفع والجزم في الوقف"[1].

---

(١)، الأصول في النحو، ٢: ٢٠٢.

صفات الأصوات

الضاد صورة من الظاء

يطلق العرب على لغتهم مفتخرين لقب لغة الضاد، وبهذا تغنى شعراؤهم منذ المتنبي الذي قال:

وَبِهِم فَخرُ كُلِّ مَن نَطَقَ الضا***دَ وَعَوذُ الجاني وَغَوثُ الطَرِيدِ[١]

ولكن هذا الحرف من العربية على الرغم من احتفاء الناس به هو من أقل الحروف استعمالًا في ألفاظها، ومن أثقلها على اللسان، ولم يستطع أحد المحافظة على نطقه كما وصفه القدماء بل اختلط أداؤه بأداء صوت آخر هو الظاء. ولعل الاحتفاء به مردود إلى أمرين أحدهما ارتباط الضاد بفصاحة الرسول ﷺ فروي أنه قال: (أنا أفصح من نطق بالضاد)، والأمر الآخر توهم القول بتفرد العربية بالضاد. وأما أهل الحديث فينكرون هذا القول فيجمعون على أنه موضوع[٢]. وأما الأمر الثاني فالخليل أكد في موضعين من معجم العين على أن الظاء هي الخاصة بلغة العرب[٣]، وابن فارس يقول إن الظاء والحاء للعرب[٤]. واختلف القدماء في وصف

---

(١) البرقوقي، شرح ديوان المتنبي، ٢: ٤٧.

(٢) ينظر: محمد الأمير،النخبة البهية في الأحاديث المكذوبة على خير البرية، ١: ٤.

(٣) قال في المقدمة "وليس في شيء من الألْسن ظاءً غير العربية"، وفي مدخل(ظ/ي/ي) "والظاء عربية لم تعط أحدًا من العجم".

(٤) ابن فارس، الصاحبي، نسخة الطباع، ص١٠٢.

الضاد، فالخليل وصفها بأنها تخرج في شجر الفم أي وسطه[1]، وأما سيبويه فغاية ما نفهمه من وصفه أنه صوت مطبق يصاحبه اقترابُ اللسان نحو الأضراس من جهة الفم اليسرى أو اليمنى[2]. والذي نميل إليه أن الجانبية أو الشدقية صفة لها. والأمر الذي يكاد يتفق عليه اللغويون هو اختلاط الصوتين الضاد والظاء. والمحدثون أشاروا إلى هذا، ولكنهم يشيرون إلى صورتين صوتيتين للضاد إحداهما وقفية كالدال والأخرى غير وقفية وهي المطابِقة للظاء. وما زلنا في البلاد النجدية وما جاورها لا نسمع غير الظاء، فكل ما يكتب بالضاد ينطق ظاء. ولم تعرف الضاد الوقفية في نجد إلا بعد توافد القراء من مصر والشام ونشرهم لطريقتهم في أداء الضاد، ومع ذلك ظل التمييز بين الصوتين غائبًا وآية ذلك تظهر في تدوين أسماء الناس (الأعلام). وأما الضاد التي وصفها سيبويه، وألح المجودون على وجوب إتقان أدائها فهي في نظر الدارسين المحدثين كما هي في نظر القدماء من نحاة ومجودين قريبة من الظاء. ولم يسلم من الخلط بين الضاد والظاء قراء القرآن حتى رأينا علماء القراءات يؤكدون على وجوب الفصل بينهما، بل إن أمر اختلاط الضاد بالظاء يُرد في بعض الروايات إلى عهد الصحابة. والذي نريد الانتهاء إليه هو أنه ما كان لهذين الصوتين أن يختلطا لو أن لكل منهما مخرجه المباين لمخرج الآخر. وهذا مؤشر قوي إلى أن الضاد في حقيقتها ظاء مع صفة إضافية هي

---

(١) الخليل بن أحمد، كتاب العين، المقدمة ١: ٥٨.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٤: ٤٣٣.

الجانبية[١]، فإذا فقدت هذه الصفة عادت إلى أصلها فاختلطت بذلك الأصل. وقال ابن زياد الأعرابي اللغوي المشهور (توفي سنة ٢٣١ هـ) إنه يجوز عند العرب أن يعاقبوا بين الضاد والظاء. وجاء في كتاب (بغية المرتاد لتصحيح الضاد) للمقدسي (١٠٠٤هـ) أن من أفاضل الناس في القاهرة من ينطق الضاد ممزوجة بالدال المفخمة والطاء المهملة، وينكرون على من ينطقها قريبة من الظاء بحيث يتوهم بعضهم أنها هي. وذكر المقدسي اثني عشر دليلًا على أن اللفظ بالضاد كالظاء هو المقبول. وننتهي إلى أن الضاد ليست سوى الظاء ولكنها رسمت برسم يختلف عن الظاء، أي هما صوت واحد رسم برسمين (ظ/ ض).

---

(١) قال هنري فلش "ولقد كان العرب يتباهون بنطقهم الخاص لصوت الضاد، وهو عبارة عن صوت مفخم يحتمل أنه كان ظاء جانبية، (أي إنه يجمع الظاء واللام في ظاهرة واحدة) وقد اختفى هذا الصوت فلم يعد يسمع في العالم العربي، وأصبح بصفة عامة إما صوتا انفجاريا هو مطبق الدال وإما صوتا أسنانيا هو الظاء"، العربية الفصحى، ترجمة عبدالصبور شاهين(مكتبة الشباب/ القاهرة، ١٩٩٧م)، ص٥١.

المدود: حركات أم حروف؟

هذا عنوان بحث كتبه أستاذنا الدكتور سليمان العايد في مجلة الجمعية العلمية السعودية للغة العربية (ع١، ١٤٢٩هـ)، وجاء في ملخصه قوله"فكرة هذا البحث تتناول قضية شائعة في كتب علم اللغة والمؤلفات اللغوية المعاصرة، وهي فكرة تجعل المدود الثلاثة (الواو والياء والألف) حركات حكمها حكم الضمة والكسرة والألف، إلا أنها أطول؛ فهي ليست كالحروف الصامتة، وهي فكرة مأخوذة من علم اللغة الغربي الذي يدرس اللغات الأوربية"ص١٥٩. وعلى الرغم من هذا القول يحشد أستاذنا على نحو استقصائي رائع طائفة من النصوص ابتداء من كتاب سيبويه تدل دلالة وافية على إدراك علمائنا الأجلاء أمر التوافق الصوتي بين الحركات والمدود، وعلق بقوله "وقصارى ما تدلّ عليه هذه النصوص -وأمثالها كثير- أن القدامى علموا بها، واستبعدوها، ولم يجعلوا من فروضهم العلمية ما جاء به المحدثون لدواع علمية ومنهجية، وكان حريًّا بهم أن يسألوا: لماذا لم يقولوا بما قلنا به والأمر لديهم واضح ولا حجة فيما تقدم من نصوص ولا غيرها"ص١٦٨، وهو يعتمد في رده على أمرين أولهما أن عبارتهم هي "الفتحة ألف قصيرة" ولم يقولوا "الألف فتحة طويلة". وآخرها أن "القرب بين الفتحة والألف وبين الضمة والواو وبين الكسرة والياء لا يجعلهما شيئًا واحدًا". وليس الدكتور العايد وحده من يذهب إلى أن المدود ليست بحركات، وقد جرى نقاش مطول في منتدى الفصيح حول هذه القضية.

كثير من اللبس جاء من كون المدود مثلت في الرسم الكتابي برموز مستعارة

من رموز الصوامت، إذ استعير الألف (الهمزة) للفتحة الطويلة (ألف المد)، واستعير الواو للضمة الطويلة (واو المد) واستعير الياء للكسرة الطويلة (ياء المد). وأما قول الأستاذ إن القرب بين الحركات والمدود لا يجعلهما شيئًا واحدًا فهو قول صحيح كل الصحة؛ ولكنه ليس بحجة؛ فالقول بأن المدود حركات لا يعني المطابقة بل يعني بيان صفتها، والذي يزعم أن المدود حروف لا يقصد مطابقتها للحروف فالحروف أنفسها مختلفة متنوعة.

وأما الحجة الأولى التي أوردها أستاذنا فمنقوضة بنصوص أقوال السهيلي الصريحة التي لا تكاد تختلف عن أقوال اللغويين المحدثين، يقول: "لأن حروف المد واللين هي أنفس الحركات، إلا أنها مُدَّت وطول بها الصوت"(١). وقال عن إعراب الأسماء الخمسة بالحروف "فمكنوا الحركات التي هي علامات الإعراب في الإفراد فصارت حروف مد ولين في الإضافة. وقد تقدم أن الحركة بعض الحرف الذي هو حرف المد، فالضمة إذًا التي هي علامة الرفع في قولك أخ هي بعينها علامة الرفع أخوك، إلا أن الصوت بها مدّ ليتمموا اللفظ كما تمموا المعنى بالإضافة إلى ما بعد الاسم، ولم يحتاجوا مع تطويل حركات الإعراب إلى إعادة ما قد حذف من الكلمة رأسًا"(٢).

وننتهي من ذلك إلى أن هذه المسألة ذات أصول عربية في الفكر النحوي وإن غاب هذا عن بعض اللغويين المحدثين، وجدير بنا أن نستفيد من ذلك

---

(١) السهيلي، نتائج الفكر، ص ٨٨.

(٢)السهيلي، نتائج الفكر، ص ١٠٠.

لتصحيح بعض الأوهام من مثل القول بأن المدود يمكن أن تحرك كما تحرك الصوامت. ومن حيث الرسم الكتابي يمكن القول إن المدود والحركات حروف، غير أن حروف المد ترسم متصلة مع غيرها من الحروف، وأما (حروف الحركات) فترسم منفصلة فوق (حروف الصوامت) الأخرى أو تحتها، وهذا متعلق بطبيعة الرسم الكتابي، وترى التسوية في رسم الحركات والمدود والصوامت في الرسم اللاتيني للعربية أو في الرسم الذي بدأ يشيع عند الشباب وهو ما يسمى العربيزي، تجد كلمة (العربية) ترسم هكذا (al3arbiyyah).

في معاني الألفاظ

الأَخْطَبوط

يعرف الأخطبوط أو بعض أنواعه وهو الحبار في بعض لهجات الخليج بالخثّاق، وليس للفظ الأخطبوط ذكر في معجمات العربية القديمة، ولكن المعجم الوسيط ذكره من غير بيان لأصله، وهذا نصه"الأُخْطُبوط: حيوان بحري أسطواني الشكل له ثماني أرجل رأسية يضرب به المثل في شدة التشبث بما يمسكه"، والأخطبوط اسم جنس من الرخويات ذو ثماني أرجل، وهو في الإنجليزية octopus واللفظ مأخوذ من الإغريقية(اليونانية) oktopous وتعني (ثماني أرجل) وهو مركب إلصاقي من okto أي (ثمانية) و(pous) أي (رجل). وواضح تأثر ضبط الوسيط باللفظ الأعجمي، وهو على خلاف لفظ عامتنا.

ومن هنا نعلم أن اللفظ دخيل على العربية، وليس من الحكمة الزعم بعربيته بشيء من التحيّز اللغوي، بدعوى ربطه بالفعل (خبط) لما يظهر من سلوكه الذي يظهر فيه وهو يخبط الماء مندفعًا، أو ربطه بالصفة (أخطب) الدالة على الخضرة التي يخالطها السواد، وأن لو فعلنا ذلك لصرنا من جملة من يزعمون أن العربية أصل اللغات كلها؛ ولكن هذا اللفظ الدخيل يمكن أن يدخل في بنية عربية كما دخل من قبلُ (دِرهم)؛ فيكون أَخْطَبوط على بناء (فَعْلَلول) مثل: عَضْرَفوط[1].

---

(١) جاء في معجم العين للخليل "دويبة تسمّى العسودّة بيضاء تشبّه بها أصابع الجواري تكون في الرمل".

والهمزة في (أخطبوط) نظير العين (عضرفوط)، قال سيبويه "وأما يستعور[١] فالياء فيه بمنزلة عين عَضْرفوطٍ، لأن الحروف الزوائد لا تلحق بنات الأربعة أولًا إلا الميم التي في الاسم الذي يكون على فعله، فصار كفعل بنات الثلاثة المزيد"[٢]، فكذلك الهمزة من أخطبوط هي فاء الاسم.

ويمكن جمعه جمعًا قياسيًّا بالألف والتاء؛ لأنه خماسي على فرض زيادة الواو كما جمع عضرفوط على عضرفوطات يقال في أخطبوط أخطبوطات، ويمكن قياسًا على عضرفوط تكسير أخطبوط، جاء في العين "وتُجمَع عَضافيط وعَضْرَفُوطات"، ويلاحظ أنه حذفت الراء عند التكسير ردًّا للخماسي إلى الرباعي كما يكون في التصغير ولعله أيضًا يجمع على (عضاريف) بحذف الطاء، وعلى هذا يمكن تكسير (أخطبوط) على (أخاطيب) أو أخابيط.

وأما التصغير فيمكن قياسه أيضًا على تصغير (عضرفوط)، جاء في الصحاح "وتصغيره عُضَيْرِفٌ وعُضَيْرِيفٌ"، وأزيد بأنه يمكن أن يصغّر على (عضيفِط وعضيفيط)، وكذلك يمكن أن نصغّر (أخطبوط) على (أُخيطِب/أُخيطيب) أو (أُخيبِط/ أُخيبيط).

---

(١) جاء في معجم لسان العرب لابن منظور "اليَسْتَعُور شجر تصنع منه المساويك، ومساويكه أَشَدُّ المساويك إِنْقاءً للثَّغْرِ وتبييضًا له، ومَنابِتُه بالسَّراةِ، وفيها شيء من مَرارة مع لِين، قال عُرْوَةُ بنُ الوَرْدِ:
أَطَعْتُ الآمِرِينَ بِصَرْمِ سَلْمى فطارُوا في البلادِ اليَسْتَعُور"

(٢) سيبويه، الكتاب، ٤: ٣١٣.

اخلولق

هذا الفعل من مزيد (خَلَقَ) بتضعيف عينه، والخلْق هو التقدير، قال الجوهري "الخَلْقُ: التقديرُ. يقال: خَلَقْتُ الأديمَ، إذا قَدَّرْتَهُ قبل القطع". ومن ذلك خلق ذات الأرواح، قال تعالى ﴿أَنِّي أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾[٤٩–آل عمران]، ويُعبر عن اتصاف المرء بالاقتدار بالفعل (خَلُق)، ومنه جاء وصفه بالوصف (خليق)، جاء في معجم العين "وقد خَلُقَ لهذا الأمر فهو خليق له أي: جديرٌ به"، وفي أساس البلاغة "وهو خليق لكذا: كأنما خلق له وطبع عليه"، ولذلك ليس بغريب أن يُستعمل للاتصاف بمقاربة الفعل، وإن لم يفعل ذلك، قال سيبويه "وتقول: إنّه خليقٌ لأنْ يفعلَ، وإنه خليق أنْ يفعلَ، على الحذف"، أي حذف اللام من (لأنْ)، ويرد في هذا السياق الفعل (اخلولق)، قال "واخْلَوْلَقَتِ السَّماءُ أنْ تمطر، أي: لأنْ تمطر"[١]، والفعل فيه دلالة على المبالغة يهبها البناء (افْعَوْعَل)؛ فكما يدل (اعشوشب) على كثرة العشب يدل (اخلولق) على قربٍ شديد من الحدث وتهيّؤ له، جاء في المخصص لابن سيده نقلا عن أبي حنيفة "وإذا كان السحابُ مُخِيلًا فهو مُخْلَوْلِقٌ أي خَلِيقٌ للمطر". ويفهم معنى المقاربة من قول سيبويه عن الفعل (عسى): "وتقول عَسَيْتَ أنْ تفعلَ، فَأَنْ هاهنا بمنزلتها في قولك: قاربتَ أنْ تفعلَ، قاربتَ ذاك، وبمنزلة: دنوت أن تفعلَ". ومن

---

(١) سيبويه، الكتاب،٣: ١٥٧.

قوله: "وعَسَيتُ بمنزلة اخلولقَتِ السماءُ"[١]، وقوله: "كما تقول: دنا أن يفعلوا، وكما قالوا: اخلَولقَتِ السماءُ أنْ تَمطُر، وكل ذلك تكلَّمُ به عامةُ العرب"[٢]. وعلى الرغم مما قرره سيبويه من أمر هذا الفعل وجدنا الناس ازورّت عن استعماله؛ إذ بيّن ناصر الحمد في رسالته (الاستعمالات المهملة في النص العربي) أنه لم يجد له استعمالا في لغة الكتّاب بعد ذلك. وأما غير هذا الفعل من الألفاظ الدالة على التقدير والجدارة فهي مستعملة، فمن ذلك التعجب (أخلقْ به)، قال محمد بن بشير الخارجي:

أخْلِقْ بذِي الصَّبْرِ أنْ يَحْظَى بِحَاجَتِهِ ومُدْمِنِ الْقَرْعِ لِلأَبْوابِ أنْ يَلِجـا[٣]

وكذا (ما أخلقه) قال المتنبي:

ما كان أخلقنا منكم بتكرمةٍ لو أنّ أمركم من أمرنا أمم[٤]

ومن ذلك (خليق) جاء في صبح الأعشى: "ومولانا خليق بأن يطلع من أنس المملوك ما غرب"[٥]، ويجوز حذف الباء كما حذفت اللام من (خليق لأنْ)، قال

---

(١) سيبويه، الكتاب،٣: ١٥٧.

(٢) سيبويه، الكتاب،٣: ١٥٨.

(٣) المرزوقي، شرح الحماسة، ص ١١٧٥.

(٤) البرقوقي، شرح ديوان المتنبي، ٤: ٨٧.

(٥) القلقشندي، صبح الأعشى، ٩: ١٩٠.

"متعوضا من شكر المملوك وشكره بما هو خليق أن يطوق أجياد معاليه"[١]، فإن تقدم (بأنْ) على (خليق) امتنع الحذف، كما جاء في (قِرى الضيف): "والناس رجلان كريم ولئيم وكلٌّ بأنْ لا يُسب خليق"[٢]. وهذا شأن اللغة يحيا منها ما حيّ عن استعمال ويفنى منها ما فني عن إهمال.

---

(١) القلقشندي، صبح الأعشى، ٩: ١٣٣.

(٢) ابن أبي الدنيا، قِرى الضيف، ٤: ٣٠٨.

الشبّيحة

معنى الشبح في المعجمات العربية كمعجم العين "ما بَدا لكَ شَخصُهُ من الخلْق"، ثم استعمله المحدثون لما هو ضده فأطلقوه على الشخص لا يبدو بوضوح ثم جعلوه للخفيّ، وارتبط عندهم بالعوالم الخفية كالجنّ الذي يدل معناه على الخفاء. وبسبب من دلالة (الشبح) على الخفاء أخذ لفظ (الشبّيحة)، وهو لفظ انتشر استعماله في الإعلام مع الثورة السورية، ويطلق على أقوام متخفين موالين للسلطة يدافعون عنها بشراسة. و(الشبّيحة) جمع (شبّيح) على بناء للمبالغة (فِعّيل). ذكر أمثلة لهذا البناء ابن دريد في معجمه (جمهرة اللغة) قال: "رجل سِكّير: دائم السُّكْر. وخِمّير: مدمن على الخمر. وفِسّيق: فاسق. وخِبّيث من الخبث. وحِدّيث: حسن الحديث. وعِبّيث من العبث. وسِكّيت: كثير السكوت. وشِمّير: مشمِّر في أموره...وعِمّيت: لا يهتدي لجِهَة. وسِمّير: صاحب سَمَر. وغِدّير: غادر. وعِرّيض: يتعرّض للناس ويسابُّهم. ...وعِشّيق: عاشق، وربما قالوا للمعشوق أيضًا... وحِرّيف: طعام يَحْذي اللسان. وسِجّين...وطائر غِرّيد: حسن الصوت أو شديده. وصِدّيق: معروف. وزِمّيت: حليم. وشِنّير: سيّئ الخُلق. ... وشِرّير: كثير الشرّ. وهِزّيل: كثير الهزْل. وضِلّيل: ضالّ. وفِجّير: فاجر... وبعير غِلّيم: هائج. ورجل خِتّير: غادر. وصِرّيع: حاذق بالصِّراع"، وابن دريد حاول قصر ذلك على السماع في قوله: "اعلم أنه ليس لمولَّد أن يبني فِعّيلًا إلا ما تكلّمت به العرب.

ولو أُجيزَ ذلك لقُلب أكثر الكلام، فلا تقبلنّ ما جاء على فِعّيل مما لم تسمعه من الثقات إلا أن يجيء به شعر فصيح". وعلى الرغم من أنّ من ذلك لم يتوقف الناس عن عملهم اللغوي الخلاق؛ إذ وضعوا، وحقّ لهم ذلك، ألفاظًا أخذوها من الشبح، وهو الوصف الذي أطلق على طائرات أمريكية خفية لا تحسها الْمَراقب، ثم أطلقت على نوع من سيارات (المرسيدس) الألمانية، ومنه أخذ (شبّيح) أي ذو الشبح، والجمع الشبّيحة، وأما ارتباط اللفظ بالقوم الذين أشرنا إليهم فهو ما شرحته لنا براء الموسى(صحيفة الحياة، الخميس، ٠٨ سبتمبر ٢٠١١م) ، قالت"اعتادت السلطات السورية على مكافأة أزلامها بأنواع من الرّشى المعنوية والعينية، وبخاصة أعيانها من الضباط العسكريين والأمنيين. وهكذا انتشرت سيارات المرسيدس الشّبحية كتعبير عن مدى نفوذ أصحابها، كما اقتناها بعض الأرستقراطيين من التجار السوريين في الوقت ذاته، كإشارة إلى تقاطع المصالح التي غدت متداخلة في ما بعد. لكن التمايز احتفظ لهؤلاء المتنفذين باللون الأسود لسياراتهم، مما يضفي بعدًا شبحيًّا إضافيًّا...ومع مرور الوقت انتقل المصطلح تدريجيًّا، وبعيدًا من السيارات بأنواعها وألوانها إلى الأشخاص الذين يمتهنون عمليات التّشبيح (التهريب في الأصل من وإلى لبنان"، وقالت "ازداد المصطلح اتساعًا وتنوعًا بعدما لم تعد الظاهرة حكرًا على لونٍ معينٍ من الأشكال والسلوك. فكلُّ مخالفةٍ فظة للقانون استحوذت شرف لقب التّشبيح بامتياز"، وأطلق اللفظ على "العصابات المسلحة التي تستغل جموع المتظاهرين المناوئين، وتعيث فيهم

تقتيلًا وتنكيلًا، وفق زعم الإعلام السوري، من طبيعةٍ شبّيحيّةٍ في الاختباء والتخفي". وهذا من دلائل حيوية هذه اللغة الشريفة.

الطِّعْس

من فوق الطعوس أكرمني الأخ الأستاذ الشاعر عبدالله العويد بتهنئة العيد، وأما (طعوس) فجمع طعس، وهو لفظ عربي ناله شيء من التغيير الصوتي اليسير؛ إذ أصله الفصيح (دِعْص)، جاء في (تهذيب اللغة): "الدِعْص: الكَثِيب من الرمل المجتمِع. وجمعه دِعَصَة وأدعاص". وكان من أثر العين الحلقية والصاد المطبقة أن وهبتا الدال تفخيمًا فصارت إلى نظيرها المطبق أي الطاء، والطاء في وصف سيبويه لا تختلف عن الدال إلا في الإطباق، أي إن مؤخرة اللسان ترتفع عند نطق الدال فتتغير بهذا غرفة الرنين في الفم، والحقّ أن هذه الطاء التي وصفها سيبويه لم تعد مستعملة في لهجات نجد ولا تسمعها في قراءة القرآن ولا الفصيحة المتداولة، وما تسمعه هو التاء المطبقة أي النظير المهموس للدال. وأما الطاء القديمة فلا تسمعها إلا في بعض لهجات اليمن كما في قولهم (طريق، مطبخ) فتسمع الطاء سماعك للضاد المصرية أي الدال المطبقة (ضْري ق). ونجد الاستعمال اللهجي بعد أن أطبق الدال ألغى الإطباق في الصاد فصارت إلى نظيرها غير المطبق وهو السين وهذا تلبية لداعي الخفة وتجنب الحروف تكاثر الحروف المفخمة. وللفظ شكل آخر بإقحام الميم والواو فيه فيقال (طُعموس) والجمع طعاميس، ونجد في التراث (دعموص) ولكنه بمعنى مختلف فهو يطلق على دويبة مائية ذات رأسين تظهر في الغدران. والطعس أو الدعص تكوين طبيعي أثار خيال الشاعر العربي فشبه به كفل المرأة وشبهه به أيضًا، قال الأعشى:

هركولةٌ مثلُ دعصِ الرّملِ أسفلُها***مكسوّةٌ من جمالِ الحسنِ جلبابا[١]

وقال عمر بن أبي ربيعة:

تعقدُ المرطَ فوقَ دعصٍ من   الرّمْلِ عَرِيضٍ قَدْ حُفَّ بالأَنْقَاءِ[٢]

فالشاعران شبّها كفل المرأة بالدعص، وأما ذو الرمة فعكس التشبيه فشبه الرمل بأوراك العذارى:

وَرَمْلٍ كَأَوْرَاكِ الْعَذَارَى قَطَعْتُهُ   إِذَا جَلَّلَتْهُ الْمُظْلِمَاتُ الْحَنَادِسِ[٣]

أما شبابنا اليوم فلم يثر خيالهم الطعس، فمنهم عابث أخذه وسيلة لعبث مركبته برعونة وصلف ربما أودى بحياته، أو أقعده فأجاءه إلى حياة مرة يرى الموت أهون منها، ومنهم من رأوا في الطعس جمودًا فشبهوا به من لا يرضون عنه؛ إذ لا يجاري ما هم عليه من نشاط وتطلع إلى الجديد، فالشاب التقليدي المتمسك بجملة من العادات القديمة المهمل لزيه المتصف بشيء من البلادة يسمى عندهم طعسًا، ولعل التسمية في أول أمرها أطلقت على شخص بدين يحاكي هيأة الطعس من الرمل ثم عممت على كل من اتصف بالتقليدية والبلادة وقلة الحيلة. والشباب مع استعمالهم اللفظ ربما لا يحسنون شرح معناه لشدة عموم دلالته، فهو أقرب إلى مطلق الوصف المراد به الشتم.

---

(١) الأعشى، ديوانه، ص ٧٩.

(٢) عمر بن أبي ربيعة، ديوانه، ١: ٣.

(٣) ذوالرمة، ديوانه، ٢: ١١٣١.

الفعلان هزّ وأزّ متقاربان

الهمزة والهاء صوتان حنجريّان. تخرج الهمزة بعد انحباس الهواء في الحنجرة فانفجاره، فهي صوت شديد يخالف بهذا الهاء التي تخرج بخفيف الهواء في مضيق الحلق فويق الحنجرة؛ ولكنهما لتقاربهما ربما وقعا في السمع موقعًا متقاربًا، وهذا ما يفسر ورود ألفاظ بهما والمعنى واحد، مثل (ألا/ هلا) و(أيا/ هيا) و(أيهات/ هيهات).

وعقد ابن جني في كتابه (الخصائص) بابًا لتصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني، جاء فيه قوله "من ذلك قول الله سبحانه: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾ [مريم-٨٣] أي تزعجهم وتقلقهم. فهذا في معنى تهزهم هزًّا، والهمزة أخت الهاء؛ فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين. وكأنهم خصوا هذا المعنى بالهمزة لأنها أقوى من الهاء، وهذا المعنى أعظم في النفوس من الهزّ؛ لأنك قد تهزّ ما لا بال له؛ كالجذع وساق الشجرة ونحو ذلك"، وهذا ما هديت إلى فعله مريم ابنة عمران، قال تعالى ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا﴾ [مريم-٢٥]، وقال ابن فارس في (مقاييس اللغة) عن (هز)"الهاء والزاء: أصلٌ يدلُّ على اضطرابٍ في شيء وحركة. وهَزَزْت القناةَ فاهتزَّتْ. واهتَزَّ النَّباتُ، وهزَّتْه الرِّيح. وهزَّ الحادي الإبلَ بحُدائِهِ، واهتزَّتْ هي في سيرها. وهَزيزُ الرِّيح: حرَكتُها وصوتُها". وأما عن (أز) فقال: "والهمزة والزاء يدلّ على التحرّك والتحريك والإزعاج. قال الخليل: الأزُّ: حمل الإنسانِ الإنسانَ على الأمرِ برفقٍ واحتيال. الشيطان يؤزّ

الإنسانَ على المعصية أزًّا"، وقال الزمخشري "الأز، والهزّ، والاستفزاز: أخوات، ومعناها التهييج وشدة الإزعاج، أى: تغريهم على المعاصي وتهيجهم لها بالوساوس والتسويلات. والمعنى: خلينا بينهم وبينهم"[١]. وفي لهجات نجد يستعمل الفعل (أزّ) بإبدال همزته واوًا، يقولون: وزّه الشيطان، أي أغراه بالشيء، ووزه صاحبه أي دفعه إلى الأمر وأغراه به. قال فلاح المرقي:

واللي نسى دينه ترا النار تنصاه   لا وزه الشيطـان يتبـع بـلاويـه[٢]

وقال صقر الصقر:

وكم شجيع وزه الشيطان وزي   لين منهم شاف دمه والصوابي[٣]

الفعل (هزّ) إذن في الأصل للتحريك الحسيّ، الذي منه هزيز الريح أي صوتها مندفعة، وهو اندفاع شبه به امرؤ القيس اندفاع فرسه في قوله:

إِذا مَا جَرَى شَأْوَيْنِ وابْتَلَّ عِطْفُه   تقولُ: هَزِيزُ الريحِ مَرَّتْ بأَثْأَبِ[٤]

وقد يكون مجازيًّا، فتهز الأقوال والأفعال مشاعر الإنسان، قال معروف الرصافي:

يهز نياط القلب بالحزن صوتها   إذا اهتزَّ في جوف الظلام المخيِّم[٥]

---

(١) الزمخشري، الكشاف، ٣: ٤٢.

(٢) http://www.yanbufuture.com/vb/1065233378-post189.html

(٣) http://www.alsh3r.com/poem/9847

(٤) امرؤالقيس، ديوانه، نسخة المصطاوي، ص ٧٦.

(٥) معروف الرصافي، ديوانه، ١١٩.

وأما الفعل (أزّ) فهو تحريك للعاطفة ليكون من صاحبها الانفعال والسلوك، فهو تحريك معنويّ في الغالب، وإن كان في أصله تحريك حسّي كالهزّ، ولذلك شبه البكاء المعبر عن قوة العاطفة والانفعال بصوت المرجل، جاء في الحديث "دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ الْمَسْجِدَ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي، وَبِصَدْرِهِ أَزِيزٌ كَأَزِيزِ الْمِرْجَلِ"(١).

---

(١) ابن حبان، صحيح ابن حبان،٢: ٤٣٩.

النبيّ والرسول

جاء في الصحيحين في غير موضع ما رواه البَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، قَالَ: "قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِذَا أَتَيْتَ مَضْجَعَكَ، فَتَوَضَّأْ وُضُوءَكَ لِلصَّلاَةِ، ثُمَّ اضْطَجِعْ عَلَى شِقِّكَ الأَيْمَنِ، ثُمَّ قُلْ: اللَّهُمَّ أَسْلَمْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ، وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ، وَأَلْجَأْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ، رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ، لاَ مَلْجَأَ وَلاَ مَنْجَا مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ، اللَّهُمَّ آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ، وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ، فَإِنْ مُتَّ مِنْ لَيْلَتِكَ، فَأَنْتَ عَلَى الفِطْرَةِ، وَاجْعَلْهُنَّ آخِرَ مَا تَتَكَلَّمُ بِهِ ". قَالَ: فَرَدَّدْتُهَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا بَلَغْتُ: اللَّهُمَّ آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ، قُلْتُ: وَرَسُولِكَ، قَالَ: «لاَ، وَنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ»، ويستوقفنا هنا حرصه ﷺ على دقة التعبير وتفريقه بين النبيّ والرسول، جاء في (فتح الباري) "فإن لفظ النبوة والرسالة مختلفان في أصل الوضع، فإن النبوة من النبأ وهو الخبر فالنبي في العرف هو المنبّأ من جهة الله بأمر يقتضي تكليفًا، وأن أمر بتبليغه إلى غيره فهو رسول، وإلا فهو نبيّ غير رسول، وعلى هذا فكل نبيّ رسول بلا عكس، فإن النبي والرسول اشتركا في أمر عام وهو النبأ وافترقا في الرسالة، فإذا قلت: فلان رسول تضمن أنه نبيّ رسول، وإذا قلت: فلان نبيّ لم يستلزم أنه رسول، فأراد ﷺ أن يجمع بينهما في اللفظ لاجتماعهما فيه حتى يفهم من كل واحد منهما من حيث النطق ما وضع له وليخرج عما يكون شبه التكرار في اللفظ من غير فائدة، فإنه إذا قال: (ورسولك) فقد فهم منه أنه أرسله، فإذا قال: (الذي أرسلت) صار كالحشو الذي لا فائدة فيه، بخلاف قوله: (ونبيك الذي أرسلت)

فلا تكرار فيه لا متحققًا ولا متوهما"[١]. ويمكن القول إنّ الأنبياء من غير الرسل لا تتعدى فحوى نبوّتهم إلى غيرهم؛ لأنهم لم يكلفوا ذلك فلا يلزم أحدًا غيرهم الإيمان بفحوى تلك النبوّة، ومن أجل ذلك كان الإيمان الواجب بما أنبئ به إلى الرسل لا الأنبياء، قال تعالى ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللّهِ وَمَلآئِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لاَ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ وَقَالُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ [البقرة-٢٨٥]؛ ولما كان النبيّ أعم في دلالته ربما عُبر به عن الرسول كما في قوله تعالى ﴿لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلآئِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ﴾ [البقرة-١٧٧]، والإيمان بالرسل ركن من أركان الإيمان كما تبين في حديث جبريل الوارد في صحيح مسلم وغير كتاب من كتب السنة، جاء في الحديث "قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِيمَانِ، قَالَ: "أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ"[٢].

ننتهي إلى أن النبيّ أعم من الرسول، والإيمان بذوات الأنبياء والرسل واجب، وأما الإيمان بفحوى النبوّة فليس بواجب ما لم تكن رسالة في الوقت نفسه؛ ولذلك كان العذاب بعد بعث الرسول، قال تعالى﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء-١٥].

---

(١) ابن حجر، فتح الباري، ١: ٣٠٧.

(٢) مسلم، صحيح مسلم، ١: ٢٨.

النَّصّاب

شاع في استعمال المحدثين ولا سيما في اللهجات لفظ (النصّاب) بمعنى المحتال المخادع، وربما تجوزوا في إطلاقه على الكذّاب؛ لأن الكذب من لوازم الاحتيال والخديعة، ونجدهم يستعملون الأفعال (نصب) و(ينصب) وربما ضعفوا الصاد (نصّب/ ينصّب) للمبالغة في ذلك. من أمثلة هذا الاستعمال عنوان في صحيفة الرياض: "القبض على محتال نصب على باعة الأغنام بالقصيم"[١]، ونلاحظ أنه قرن بين (محتال) والفعل (نصب) أي احتال وعدّى الفعل بالحرف (على) لذلك؛ إذ صار الفعل لازمًا بعد أن كان متعديًا لانتقال معناه بالتضمين إلى ما يتعدى بالحرف (على). وكتب محمد بن سليمان الاحيدب: "قالوا: القبض على النصاب الأنيق الذي اختلس ربع مليون ريال من عملاء الصراف بعد أن خدعهم بملبسه وعطره الباريسي!!"[٢]. وجاء في أحد المنتديات تعليق على صورة: "جلست أطالعها بذهول، ينصب علينا، يقول عمره عشرين، واحد ينصب علينا، يحسبها بتمشي، يعني ينصب علينا يقول عمره عشرين"[٣]. وقد يظن أن هذا الاستعمال منبت الصلة بالتراث اللغوي؛ لأن معنى (نصب) في الاستعمال الفصيح يدل على الرفع، قال ابن فارس في(مقاييس اللغة): "النون والصاد والباء أصلٌ

---

(١) http://www.alriyadh.com/2011/02/17/article605428.html

(٢) http://www.okaz.com.sa/new/issues/20110705/Con20110705431271.htm

(٣) http://forum.c3c2.com/t8021.html

صحيح يدلُّ على إقامةِ شيءٍ وإهدافٍ في استواء. يقال: نصَبتُ الرُّمحَ وغيرَه أنصِبهُ نصبًا. وتيسٌ أنْصَبُ، وعنزٌ نصباءُ، إذا انتصب قرناها وناقَةٌ نَصْباء: مرتفعة الصَّدر. والنَّصْب: حجرٌ كانَ يُنصَب فيُعبَد، ويقال هو النُّصُب، وهو حجرٌ يُنصَب بين يدي الصَّنَم تصبُّ عليه دماءُ الذّبائح للأصنام. والنَّصائب: حجارةٌ تنصَبُ حواليْ شَفِير البئر فتجعلُ عضائد. ومن الباب النَّصَبُ: العَناء، ومعناه أنَّ الإنسان لا يزال منتصبًا حَتَّى يُعييَ. وغبارٌ منتصب: مرتفع. والنَّصيب: الحوض يُنصَب من الحجارة. فأمَّا نِصاب الشَّيء فهو أصلُه؛ وسمِّي نِصابًا لأنَّ نصله إليه يُرفَع، وفيه يُنصَب ويركّب، كنصاب السِّكِّينِ وغيره. والنَّصيب: الحظُّ من الشَّيء، يقال: هذا نَصِيبي، أي حظِّي. وهو من هذا، كأنَّه الشيءُ الذي رُفِعَ لك وأهْدَف. والنَّصْب: جنسٌ من الغِناء، ولعلَّه مما يُنصَب، أي يعلَّى به الصَّوت. وبَلغَ المالُ النِّصاب الذي تجِب فيه الزَّكاة، كأنَّه بلغَ ذلك المبلغَ وارتفعَ إليه. ويقول أهلُ العربيّة في الفتح هو النَّصْب، كأنَّ الكلمة تنتصِب في الفم انتصابًا". لا يتجلى من المادة المعجمية السابقة معنى للنصب عند المحدثين، غير أنا نجد في (أساس البلاغة) قوله "نصب حبالته وحبائله"، وفي (المصباح المنير): "والنَّصِيبُ الشَّرَكُ الْمَنْصوب ونَصَبْتُ للقَطا شَرَكًا". إذن النصب هو وضع الفخ الذي يخدع به الطير وانتقل الاستعمال من الحسيّ إلى المعنوي فالنصّاب أي واضع الفخ هو إذا خدع غيره إنما يخدعهم بفخّ غير محسوس، ويسمى الكذاب نصّابًا مبالغة في الوصف.

إياد

إياد اسم عربي استعمله العرب منذ الجاهلية، فهو إياد بن نزار بن معدّ، وإليه ينسب قسّ بن ساعدة الإياديّ، والتسمية مستمرة به إلى اليوم، آخر من أعرف أنه سمي به إياد بن عادل الشمسان، وتذهب المعاجم العربية إلى أنه من الجذر(أ/ي/د)، جاء في (لسان العرب) لابن منظور "والإِيادُ ما أُيِّدَ به الشيء ... وإِيادُ كل شيء ما يقوّى به من جانبيه، وهما إِياداه، وإِياد العسكر الميمنة والميسرة، ويقال لميمنة العسكر وميسرته إِياد قال العجاج[1]:

عن ذي إِيادَينِ لُهَامٍ لو دَسَرْ

برُكْنِهِ أَركـــانَ دَمْخٍ لانْقَعَـرْ

وقال يصف الثور متخذًا منها إِيادًا هدَفًا، وكل شيء كان واقيًا لشيء فهو إِيادُه، والإِياد كل مَعْقِل أَو جبل حصين أَو كنف وستر ولجأ، وقد قيل: إِن قولهم أَيّده الله مشتق من ذلك، قال ابن سيده: وليس بالقويّ. وكل شيء كَنَفَك وسترك فهو إِياد، وكل ما يُحرز به فهو إِياد، وقال امرؤ القيس يصف نخيلًا:

فأَثَّتْ أَعاليه وآدتْ أُصولُه   ومال بِقِنْيانٍ من البُسْرِ أَحمرا[2]

آدت أُصوله: قويت، تَئيدُ أَيْدًا، والإِيادُ التراب يجعل حول الحوض أَو الخباءِ يقوّى به أَو يمنع ماء المطر، قال ذو الرمة يصف الظليم:

---

(١) ابن جني، المبهج، ٢٠٩.

(٢) امرؤالقيس، ديوانه، ٩٣.

دفعناه عن بَيضٍ حسانٍ بأَجْرَعٍ حَوَى حَوْلَها من تُرْبهِ بإِيادِ[1]

يعني طردناه عن بيضه. ويقال: رماه الله بإِحدى الموائد والمآود، أَي الدواهي. والإِياد ما حَنا من الرمل وإِياد اسم رجل"، ونجد في بعض معاجم العربية مدخلًا آخر هو (يد) كما في معجم مقاييس اللغة لابن فارس، وهو يرى أنه الجذر الذي أخذ منه يد الإنسان أي هو جذر ثنائي لا ثلاثي، وهو بهذا موافق لما عليه اللغات السامية الأخرى، قال"الياء والدال: أصلُ بناء اليَدِ للإنسانِ وغيره، ويستعار في الْمِنَّة فيقال: له عليه يدٌ. ويجمع على الأيادي واليُدِيّ. قال:

* فإنَّ له عندي يُدِيًّا وأنْعُما*

واليَدُ: القُوَّة، ويجمع على الأيدي. وتصغير اليد يُدَيَّة". بل إنّ الفعل (أيّد) مأخوذ من (اليد)، قال الجوهري في (الصحاح) "واليد: القوّة. وأيّده، أي قوّاه. وما لي بفلان يدان، أي طاقة. قال تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾[الذاريات-٤٧]".

والذي أراه أن الجذر الأصلي هو (يد) وهو الجذر السامي المشترك، ثمّ زيد عليه ما جعله يلتحق بالجذور الثلاثية لينسجم وجداولَ التصريف، فزيدت الياء كما نجد في (يُديّة) على وزن فُعَيْلة تصغير (يد)، وجمع اليد (الأيْدِي) على بناء (الأَفْعُل) ولكن كسرت العين بتأثير من الياء، ويجمع على الأيادي، وكذلك زيدت الهمزة على الجذر (يد) ليكون ثلاثيًّا كما في الفعل (أيّد) على وزن فَعَّلَ، ومصدره

(١) ذوالرمة، ديوانه، ٣١٣.

(تأييد)، وأما (الإياد) فأراه مصدر الفعل (آيد) مثل ساعد وعاضد على بناء (فاعَلَ)، وإن لم يستعمل هذا الفعل حسب علمي اكتفاءً بالفعل أيّد، ومثله المصدر (الأيد) أي القوة، والأود أي الإثقال، والوأد أي الإخفاء. واستعمل المصدر (إياد) هذا اسمًا لما ذكرت دلالاته آنفًا، وكذلك نقل منه الاسم العربي القديم.

بنيّه

هذا اسم من الأسماء التي استوقفتني؛ إذ تسمى به المرأة ويسمى به الرجل، وكنت دونت في معجم أسماء الناس في المملكة العربية السعودية [مخطوط]: "بُنَيَّة، منقول من مصغّر (بنت) وسمي به الذكر دفعًا للحسد والعين ثم شاع في التسمية"، ثم صادف أن تشرفت بلقاء الأستاذ الدكتور عايض بن بنيّه بن سالم الردّادي الرجل الأديب العالم الهادئ المتواضع، في الخميسية في دارة العرب، فكتبت له رقعة بينت له فيها أني أعد معجمًا عن الأسماء، وأني أرجو أن يفيدني بما يعرفه عن الاسم (بنيّه)، غاب الرجل أيّامًا حتى قلت: أنسي، ومن ذا لا ينسى في أيّامنا هذه! غير أنه فاجأني بكرمه البالغ حين زار قسم اللغة العربية في جامعة الملك سعود ومعه جملة أوراق دوّن فيها ما لم أكن أطمع به، أردت إجابة في سطرين أو ثلاثة قد تؤيد ما ذكرته أو تنفيه فإذا به بحث الاسم بحثًا تاريخيًّا، كان مما أفاده أن هذا الاسم شائع في القبائل العربية في العصور الحديثة في الجزيرة وفي العراق، ولعل أشهرهم (بنيّه بن قرينيس الشمري من آل الجربا"، وقال"وقد يكون سببًا لتسمية من جاء بعده؛ لما عُرف عن العرب من التسمية بأسماء الكرماء والشجعان"، ثم نقل قول البيطار: "بنيه بن قُرَيْنيس الجربا الطائيّ من بني طيّ قوم حاتم الطائي، الجواد المشهور، والكريم الذي هو بأنواع الكرم مذكور، الذي يُضرب به المثل، وكان لقاصده فوق ما يتعلق به الأمل، نقل الشيخ عثمان بن سند البصري بأن بنية (بضم الموحدة وفتح النون وتشديد الياء التحتية وهاء التأنيث) وهو من رجال

العرب وكرمائها"[١]. وقال الدكتور "الاسم ينطق بالهاء في آخره لا بالتاء، وبهذا رسمه أوبتهايم، ولم أسمع من ينطقه بالتاء لا وصلًا ولا وقفًا، حتى ممن يقفون على التاء المربوطة تاء". ولا غرابة في ما قاله؛ لأن أواخر الأعلام تسكّن في الاستعمال اللهجي، وقد سألت الدكتور ناصر الحجيلان الذي ترعرع في حائل عن نطق هذا الاسم فكتب لي "أما اسم بنية، فينطق بالهاء وبالتاء؛ ولكن التاء يكون في سياق اللهجة والهاء في سياق الكلام الرسمي".

وتردد الدكتور عايض في تفسير علة شيوع الاسم بين القبائل فلا يدري أإلى شهرة بنيه الجربا علة الشيوع أم إلى الخوف على المولود من العين؛ ولكنه شك في الأخير أي الخوف من العين. والذي أذهب إليه أن علة الشيوع هي ما رجحه الدكتور من شهرة بنية الجربا ثم تسمية الأبناء على أجدادهم ممن حملوا الاسم، وأما الخوف على المولود فهو عندي علة أصل التسمية لا شيوعها، ومن المشاهد أنّ الناس ربما كتموا نبأ ولادة الذكر خوفًا عليه، وهو شائع في بيئات عربية أخرى، وهو علة التسمية بأسماء مثل (شحاته، وشحته)، ومن المشاهد أنه قد يلبس ملابس البنات ويرسل شعره، ومن دلائل هذا التفسير ما ساقه الدكتور عن اسم والده، قال: "أما اسم والدي (بنيه بن سالم بن عيد بن جمّال الردادي) فلا أعرف سبب التسمية، وإن كنت سمعت أنه كان لجدي عيد سبعة من الأبناء، لم يعش لهم أولاد، وعندما وُلد والدي قالوا (هو بنيه) فرحًا به، ثم سمّي به، ولم أجد في

---

(١) البيطار، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر،٢: ٣٦٩.

أسماء القبيلة (الرَّدّادة) سوى اسم آخر واحد". ننتهي من كل ذلك إلى أنّ (بنية) اسم منقول من مصغر (بنت) سمي به الذكر للتعمية خوفًا من الحسد والعين، فلما ذاع صيت من سُمي به شاع استعماله بينهم من غير التفات إلى أصل تلك التسمية.

حسم وخصم

نبهني زميلي من قسم الإعلام في كلية الآداب عبدالكريم العطر إلى استعمال الناس للفعلين (حسم وخصم) بمعنى، فقال إنهم يقولون حسم من راتبه أو نال حسمًا على الثمن، وكذلك يفعلون في الفعل خصم؛ فالراتب قد يناله الخصم والمشتري يطالب بأن يخصم له من ثمن السلعة، وقال إنهم يغفلون عن اختلاف الفعلين وأن الحسم صحيح المعنى أما الخصم فلعله غير صحيح في استعمالهم، وهو يقصد أنه ليس بمستعمل بهذا المعنى في معاجمنا القديمة، والزميل الكريم ذو فطنة ودقة لعل لتخصصه الإعلامي أثرًا في ذلك، فلم أكن قبل تنبيهه إياي بمنتبه لهذا. والذي يعود إلى المعجم القديم يجد أن الحسم هو القطع ولذلك وصف السيف بالحسام، وليس من شك أن الناس حين احتاجوا إلى الدلالة على اقتطاع جزء من الراتب استعاروا هذا الفعل، ومن حقهم وهم أهل اللغة أن يفعلوا فعل أجدادهم، ومعجماتنا ليست مشتملة على كل لغة العرب على ضخامة تلك المعجمات واتساعها، ونحن بحاجة إلى جمع لغوي جديد يسد ثغرات المعجمات، ولعل المعجم الحاسوبي التفاعلي المنتظر يفي بهذا. والسؤال الآن كيف ساغ لهم استعمال (خصم) بمعنى اقتطع أو اجتزأ، جاء في معجم الصحاح من دلالات الخصم قوله: "والخُصْمُ: بالضم: جانِبُ العِدْلُ وزاويتُه. يقال للمتاع إذا وقَعَ في جانب الوعاء من خُرْجٍ أو جُوالقٍ أو عَيْبةٍ: قد وقع في خُصْمِ الوعاء، وفي زاوية الوعاء. وخصْمُ كلِّ شيء: جانِبُهُ وناحيته". وما زال هذا المعنى مستعملًا في بعض لهجاتنا وإن

عده شيخنا العبودي من الكلمات التي قضت أو كادت[1]. ونفهم من هذا أنّهم نظروا إلى دلالة (الخصم) على الجانب فأخذوا منه -على طريقة الاشتقاق من الأعيان- الفعل (خصم) بمعنى اقتطع جانبًا منه، فالراتب قد يُقطع جانب منه، وثمن البضاعة قد يقطع جانب منه أيضًا، بل جعلوا للخصم أنواعًا منها ما ننقله من موقع (منتدى الجامعات السعودية): (الخصم التجاري) Trade Discount وهو ما يسمح به أو يتنازل عنه البائع للمشتري من الثمن المكتوب على البضاعة، و(خصم الكمية المكتسب) Quantity Discount Received هو الخصم الذي يمنح من البائع إلى المشتري بقصد تشجيعه على زيادة مشترياته خلال مده معينة. وخصم الكمية (الممنوح) Quantity Discount Allowed، ويهدف هذا الخصم إلى تنمية المبيعات ويعدّ خسارة للبائع ويسمى خصم كمية ممنوح أو خصم كمية مدين. و(الخصم النقدي) Cash Discount وهو الخصم الذي يمنحه البائع للمشتري لتشجيعه على الدفع في وقت مبكر، والذي يمكن أن ينتهي إليه أن استعمال الناس للفعلين صحيح وأن على اللغويين ضم الفعلين بهذه الدلالات إلى معجمهم الحديث.

---

(١) العبودي، كلمات قضت، ص٢٣٧.

عيال وعائل

يشهد هذا اللفظ بارتباط حاضر عربيتنا بمستوياتها المختلفة بماضيها، وكل المقتبسات الواردة هنا مما اجتمع في معجم (لسان العرب) لابن منظور، حاولت أن أسوقه مساقًا لعله يربط بعضه بعضا.

يسند الفعل (عال) إلى الأشخاص وإلى الأشياء، وتدور دلالته مسندًا إلى الأشياء حول الشدة، يقال "عال أَمرُ القوم عَوْلًا اشتدَّ وتَفاقَم"، وإن من أشد الأمور عولًا الظلم والجور حتى قيل "عالَ الرجلُ يَعُول إذا جار"، ونقول في بعض عامياتنا اليوم: عال عليه أي اعتدى عليه، ومما يتصل بذلك سوء سلوك المرءِ من تبختر تقول العرب "عالَ في مشْيه يَعِيل عَيْلًا وهو عَيَّال وتعَيَّل تبختر وتمايل واختال وتَعَيَّلَ يَتَعَيَّل إذا فعل ذلك، وفلان عَيَّالٌ متعيِّل أَي متبختر"، ولعل منه الانتقال فهم يقولون "عالَ في الأَرض يَعِيل عَيْلًا وعُيولًا وعِيُولًا ضرَب فيها وهو عَيَّال"، وإنّ من شأن الشدّة والظلم أنّ يعنتا ويثقلا على الإنسان حتى يقول "عالَني الشيء يَعُولُني عَوْلًا: غَلَبني وثَقُلَ عليّ"، وربما بلغ حدًّا يفوق الصبر ويغلبه، فيقول المرء "عِيلَ صَبْرِي"، وربما كانت الشكوى من هذا الثقل بالصوت المسموع "أَعْوَلَ الرجلُ والمرأَةُ وعَوَّلا رَفَعا صوتهما بالبكاء والصياح". وإنّ من الثقل ما ينوء به المرء من أمر العيال؛ إذ "عِيَالُ الرَّجُلِ وعَيِّلُه الذين يَتَكفَّلُ بهم وقد يكون العَيِّلُ واحدًا"، ويقال"عالَ عِيالَه يَعُولُهم إِذا كَفَاهم مَعاشَهم"، وربما انصرف إطلاق لفظ العيال إلى الأبناء الصغار خاصة؛ ولكن لهجاتنا ربما توسعت في دلالة العيال، فنجد

العيال في نجد هم الشباب، ويكنون بالعيال عن أمهم وإن لم تكن ذات ولد، ونجد في مصر العيال مطلقة على الصغار عمرًا ويطلق على من يسلكون سلوك الصغار، إذ يقولون "لعب عيال"، وتزداد الشدة بكثرة العيال؛ فمعنى "عالَ الرجلُ وأَعالَ وأَعْيَلَ وعَيَّلَ كله كَثُر عِيالُه"، وربما كان من أمر نفقة العيال ما يؤدي على الفقر فيقال "عالَ يَعِيلُ عَيْلًا وعَيْلة وعُيولًا وعِيُولًا ومَعِيلًا افتقر والعَيِّلُ الفقير وكذلك العائل"، وهو أمر ربما أجاء إلى إهمال العيال أو غير العيال، فهم يقولون "وعَيَّلَ عِيالَه أَهملهم"، وربما يكون سببًا إلى الحرص فهم يقولون أيضًا "أَعالَ الرجلُ وأَعْوَلَ إِذا حَرَصَ"، ولما كان من يُعال مفتقرًا وصف بأنه عائل، وكذلك كانت عائلة الرجل التي يعولها، وهي وإن كانت مفتقرة إليه فهو إليها مفتقر، فهي له كالمظلة التي يستظل بها، ولأمر ما قيل العالة و"العالَةُ شبه الظُّلَّة يُسَوِّيها الرجلُ من الشجر يستتر بها من المطر"، ولما كان من يعول من القوّة كان مشجعًا للاعتماد عليه كما تعتمد عائلته عليه، فيقول المرء لمن يأنس منه العول "أَعْوَلْت عليه: أَدْلَلْت عليه دالَّة وحَمَلْت عليه"، ويقول الكريم "عَوِّل عليَّ بما شئت أَي استعن بي كأَنه يقول احْملْ عَليَّ ما أَحببت" فأنت من عائلتي، ومن أجل ذلك "يقال عَوِّلْ عليه أَي اسْتَعِنْ به، وعَوَّل عليه اتَّكَلَ واعْتَمد". وإن تكن الشدة التي بدأنا بها منصرفة إلى المعاني والأحوال فإنها في شدتها ربما تفوق شدة الصخور الصلبة، وأما الصخور بما هي شديدة فإنها لا تفت إلا بما هو شديد أيضًا، أي بمعْوَل "والْمِعْوَل الفأْسُ العظيمة التي يُنْقَر بها الصَّخْر وجمعها مَعاوِل".

قوقلgoogle

هو أشهر محرك بحث في العنكبية أو الشابكة. ويقال إنه جاء نتيجة خطأ إملائي، فالأصل هو (googol) الذي هو مصطلح رياضي يعنى الرقم (١) وعن يمينه (١٠٠ صفر). ولو كان عبدالحق فاضل الأديب اللغوي العراقي (١٩٩٢م) بيننا اليوم لكان له رأي آخر في تفسير هذا الاسم، وهذا الأديب عرف بنزعته إلى البحث في تأثيل اللغة، وحاول وضع علم سماه (علم الترسيس)، وقال "لما كان الترسيس هو الأساس الذي سيقوم عليه علم (نشأة اللغة) وما يتصل به من علوم اللغة، وبما أن الترسيس سيهدم كذلك بعض النظريات اللغوية السائدة ويجلو بعض الغوامض ويملأ بعض الثغرات في (فقه اللغة) البشري، فإن اللغة العربية وتطوراتها وتفرعاتها وهجراتها ستكون الأساس المكين لعلم (فقه اللغة) العالمي العام الذي سيعاد النظر فيه بجملته ومختلف فروعه ويعاد تخطيطه وتشييد صرحه على تصميم جديد من قوانين اللغة العربية وإيحاءاتها. وسيتضح كم سيرتقي (علم اللغة) ويصحح الكثير من أخطائه ويقضي على الكثير من تلكئه هنا وتردده هناك، وبأي سرعة، حالما يأخذون بسلوك الطريق الاستقرائي العلمي الصحيح في دراسته ابتداءً من اللغة العربية"[(١)].

وذهب إلى أن العربية هي ملكة اللغات، فكل لغات العالم تعود إلى اللغة العربية، ولذلك كتب جملة من الكتب اللغوية التي عالج فيها كلمات أجنبية بردها

---

(١) عبدالحق فاضل، مغامرات لغوية، ص ٢٤٢.

بكيفية أو بأخرى إلى العربية، منها مغامرات لغوية ١٩٦٩. وتاريخهم من لغتهم ١٩٧٧، والعربية أم الألمانية ١٩٨٨. ومن طرائف ما كان يقول أن الكتكوت العربي له فضل على اللغة الإنجليزية، والعلة أن صوت الكتكوت الإنجليزي هو (صي صي) أما الكتكوت العربي فصوته (صو صو) ومنه أخذوا (sound)، وأما (electric) فهي في الأصل (آلة تريك)، و(انفلونزا) هي (أنف العنزة)، وأحسبه اليوم ربما نقل لنا قول ابن دريد: "والقَوقَلة: التَّغلغُل في الشيء والدُّخولُ فيه. يقال قَوْقَل يقوقل قوقلة"[1].

وجاء في (القاموس المحيط): "القَوْقَلُ: ذَكَرُ الحَجَلِ والقَطا واسمُ أبي بَطْنٍ من الأنْصارِ لأنه كان إذا أتاه إنسانٌ يَسْتَجيرُ به أو بِيَثْرِبَ قال له: قَوْقِل في هذا الجَبلِ وقد أمِنْتَ أَي : ارْتَقِ"، وقال شارحه الزبيدي في (تاج العروس): "وفي الْمُقدِّمة: أي انْصرِفْ واسْعَ ولا تَخْشَ، وهمُ القَواقِلَةُ.

وقال ابنُ هشامٍ: لأنّهم كانوا إذا أجاروا أحدًا أَعْطَوْه سَهْمًا، وقالوا قَوْقِلْ به حيثُ شِئتَ: أي سِرْ به حيثُ شِئتَ". وقال أيضًا: "القَوْقَلَة: ضَربٌ من الْمَشْيِ".

وإن يكن الشيء بالشيء يذكر فقد كان الأستاذ صالح الحامد سكرتير قسم اللغة العربية استعمل كلمة (ok) في مخاطبته للأستاذ الدكتور صالح بن معيض الغامدي رئيس القسم فأنكر عليه أن يستعمل لفظًا أعجميًّا، فقلت للحامد مداعبًا إن الكلمة عربية الأصل وهي (أوكى) كما جاء في (الصحاح): "أَوْكى على

---

(١) ابن دريد، الاشتقاق ١: ٤٥٦.

ما في سِقائِهِ، إذا شدَّه بالوِكاءِ". وكل ما سقته إنما هو من قبيل الاستطراف والاستراحة من ثقل الجدّ.

قوه

يستعمل عامة أهل نجد اسم الفعل (قوه) للدعوة إلى الذهاب بمعنى: هيّا نذهب، فهو أمر صادر من المتحدث للمخاطب ليصاحبه في الذهاب لا أن يذهب وحده. والدليل على أن هذا اللفظ اسم فعل أنه جامد فهو بمعنى الصيغة الأمرية وحدها، أي ما يقابل فعل الأمر لا الفعل الماضي ولا الفعل المضارع. والدليل على أنه اسم فعل وليس بفعل أمر أنه لا يدخل الجدول الإسنادي فهذه الصيغة تستعمل مع المفرد وغير المفرد فتقول: قوه يا زيد، وقوه يا جماعة، وتستعمل مع المذكر والمؤنث: قوه يا ندى. ويظن بعض الناس أن اسم الفعل هذا دخيل على العامية فيرونه من الإنجليزية (go)، وليس الأمر كذلك عندي؛ لأن هذا اللفظ من الألفاظ اليومية الأساسية، وليس من ألفاظ الحضارة كالمصنوعات أو عروض التجارة التي تجتلب مع ما يستورد من البلاد الأجنبية، والبيئة النجدية بيئة أكثر انغلاقًا من غيرها من البيئات العربية؛ فالدخيل قليل فيها موازنة بالدخيل في لهجات الثغور المتصلة باستمرار بالبيئات الخارجية. ولو أن هذا الفعل دخل من الفارسية أو التركية لكان الأمر أسوغ لقرب اللغتين، أما الإنجليزية فهي بعيدة كل البعد عن وسط نجد، ولو كان اسم الفعل هذا دخيلًا منها لظهر استعماله في البيئات الخليجية وغير الخليجية حيث كانت الإنجليزية ذات حضور أيام الانتداب البريطاني.

ومن أجل ذلك أرى أن هذا الاسم قد يكون مأخوذًا من (القاه) أي الطاعة

(لسان العرب: قيه)، كأنَّ الرجل يقول لصاحبه: أطع. والذي يلاحظ ملابسات استعمال هذا اللفظ يجده يلي جملة من المطالبات كأن يعزم الرجل صاحبه أو يدعوه إلى وليمة أو يستحثه إلى مشاركته في إنجاز أمر ثم يختم بقوله: قوه، أي أجب دعوتي، أو أطع أمري، وربما اتسع في استعمال اللفظ ليستعمل لمطلق الأمر بالذهاب بصحبة المتحدث.

وقد ورد لفظ (القاه) في أشعارهم بمعنى الطاعة، قال الزَّفَيان[١]:

ما بالُ عيْنٍ شَوْقُها اسْتَبْكاها

في رَسْمِ دارٍ لَبِسَتْ بِلاهــا

تاللهِ لولا النارُ أَن نَصْلاهــا

أَو يَدْعُوَ الناسُ علينــا اللهَ

لَمَـا سَمِعْنا لأَمِيرٍ قاهــا

وقالوا: ما لَه عليَّ قاهٌ أَي سُلْطانٌ. والقاهُ الجاهُ وقال أَبو عبيد: القاهُ سُرْعةُ الإجابة وحُسْنُ الْمُعاونة، ويقال: ما لي عنْدَه جاهٌ ولا لي عليه قاهٌ أَي طاعةٌ، وقال الأَصمعي: القاهُ والأَقْهُ الطاعةُ. وقال ابن سيده والقاهُ سُرْعةُ الإجابةِ في الأَكل.

---

(١) ينظر: لسان العرب (قيه).

واصل أم فاصل

تشترك الواو والفاء في الشفوية؛ فالواو تستدير لها الشفتان عند نطقها، والفاء تنطبق الشفة العليا على الأسنان السفلى لنطقها، وربما نطقت الواو فاءًا كما فعل الأتراك في الاسم (مروة) قالوا: مرفت، وفي (توحيدة) قالوا: تفيدة، ولذلك لن يكون غريبًا أن ينطق البريد (واصل) فيقال (فاصل). وربما يؤيد هذا النطق ما مررت به من تجربة خدمات هذا البريد الذي غرس صندوقه في سور بيتي من غير اختيار. اشتركت بهذا البريد الذي وجدت صعوبة في تقبل بعض الجهات اعتماده عنوانًا رسميًّا، ثمّ أبلغت بالواصل العالمي فاشتركت فيه، فصار لي عنوان في أمريكا أستقبل عليه ما أريد، وانتهزنا الفرصة لاستعماله حين احتجنا لشراء بطارية للحاسوب، وهكذا اشترينا من موقع amazon.com وزودناهم بعنوان بريدنا في أمريكا، وكان ذلك في ١٥نوفمبر ٢٠١٠م، ثمّ جاءتني رسالة من البريد السعودي على جوالي نصها (عزيزي العميل وردت بعيثة بريد ممتاز إلى صندوق واصل الخاص بكم) التاريخ ٣٠/ ١١/ ٢٠١٠م. اتصلنا بهم فوجّهونا إلى دفع مبلغ خمسين ريالا رسوم اجتلاب البعيثة من البريد الخارجي فدفعنا المطلوب، ثم مضت الأسابيع ولما نتسلم شيئًا، فعاونا الاتصال نشتكي من تأخر التسليم، فسألَنا الموظفُ الذي ردّ على المكالمة عن محتوى البعيثة، فقلنا: إنها بطارية حاسوب، فوعدنا أنه سيراجع الأمر، ثم إنه اتصل بنا ليقول: إن هذا النوع من البضائع ممنوع أن يشحن في الطائرات. ولم يكن هذا مقنعًا؛ لأن الناس تسافر كل يوم تحمل معها أجهزة الحواسيب ببطارياتها، ولكنه لم يقتنع بالحجة التي قدمناها له، وقلت له: إذن لم

طالبتمونا بدفع رسوم لن تفوا بمقتضاها، فلم يجد جوابًا، وقلت له: أرجعوا المبلغ الذي دفعناه، قال: لا، ولكن يمكن أن يكون رصيدًا لكم؛ ولكن ما العمل إن كنت أريد إلغاء البريد كله؟ أليس من حقي أن أستعيد ما أخذ مني؟ وكنت نويت أن أراجع الإدارة المركزية متى وجدت وقتًا لذلك، ولكن تتابعت الأيام وحالت الصوارف دون ذلك، وصار الحاسوب بلا جدوى واستبدلنا به غيره، ثم جاء يوم وصلت فيه رسالة من البريد السعودي هذا نصها (عزيزي العميل، سيصلكم اليوم مندوبنا لتسليمكم مشترياتكم لخدمة واصل عالمي ولمزيد من المعلومات يمكن الاتصال بمركز توزيع المرسلات هاتف ٤٥٤٣٥٧٣شكرا لاستخدامكم خدمة واصل) التاريخ ٢٦/ ٣/ ٢٠١٢م. وآخر رسالة جاءت بعد تسليم البطارية وهذا نصها (عزيزي العميل تم تسليمكم اليوم مشترياتك من خدمة واصل عالمي، وشكرا) التاريخ ٢٦/ ٣/ ٢٠١٢م. ومعنى ذلك أن الوقت الفاصل بين وصول البطارية إلى بريد واصل العالمي ووصولها إلى (العميل) هو سنة وأربعة أشهر تقريبًا، ولسنا نعلم كيف نقلت أعلى طائرة أم على باخرة، ولكن الغالب أنها جاءت على جمل هزيل؛ لأن هذه المدة الفاصلة لا تناسب سرعة النقل الذي تتصف به الحركة العالمية الحية اليوم، وبعد هذا ألا يحق لنا أن نسأل عن اسم هذا البريد أسمه واصل أم اسمه فاصل، ولما كانت كل صفعة بتعليمة كما تقول العامة كانت الأولى والآخرة مع واصل عالمي وإن شئت فاصل عالمي.

في معاني التراكيب

تختانون أنفسكم

إن من أعجب ما يلفت الانتباه أنّ مستعملي العربية، على كثرة تلاوتهم القرآن وحفظه ودرسه، تراهم تركوا استعمال بعض ألفاظه وتراكيبه؛ فلا تصادفها في لغتهم الشفاهية إلا إن عرضت في آية مقتبسة أو مستشهد بها، ولا تجدهم يستعملونها في كتاباتهم، وكان يتوقع أن تكون لغته كلها مستوعبة في لغتهم وبخاصة أنه عندهم أعلى نصوص اللغة جمالا ودقة تعبير، ومن أمثلة الألفاظ القرآنية الفعل (يختان) قال تعالى ﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ﴾[١٨٧-البقرة]، وقال عزّ وجلّ ﴿وَلاَ تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنفُسَهُمْ﴾ [١٠٧-النساء].

والفعل بهذه البنية غير مستعمل في لغة الناس اليوم، ولعلهم استغنوا بالمجرد (خان) عن المزيد (اختان)، وهم يستعملون المجرد بدلالات مختلفة منها الخذلان والخديعة، وأما المزيد (اختان) فجاء عنه في (الدر المصون): "و(تَخْتَانُونَ) تَفْتَعِلُونَ من الخيانة، وعينُ الخيانة واوٌ؛ لقولهم: خَانَ يَخُونُ، وفي الجمع: خَوَنَة، يقال: خَانَ يَخُونُ خَوْنًا، وخِيَانَةً، وهي ضدُّ الأمانة"[1].

و(تَفْتَعِلُونَ) هي بنية اللفظ عندي، ويعده جمهرة الصرفيين وزنًا، وأما أنا فأتابع من يرى الوزن ما ماثل المنطوق، فيكون الوزن (تَفْتَالُونَ)؛ لأن عين الفعل (الواو وكسرتها) حذفتا لوقوع الواو بين حركتين، ثم عوض عنهما بمطل فتحة التاء.

---

(١) السمين الحلبي، الدر المصون في علم الكتاب المكنون، ١: ٤٣٣.

وأما من حيث المعنى فجاء في تفسير القرطبي "يقال: خان واختان، بمعنًى، من الخيانة؛ أي تخونون أنفسكم بالمباشرة في ليالي الصوم. ومن عصى الله فقد خان نفسه إذ جلب إليها العقاب"[١]. وربما فهم من قوله أنّ الفعلين متماثلان معنى، وليس الأمر كذلك؛ لأن في اختان زيادة مبنى وهبت زيادة معنى، وهو أن في اختان تعمد الخيانة، وهو يختلف عن التعبير عن مجرد فعل الخيانة الذي قد يقع من غير عمد. ففي اختان نص على تعمد الخيانة، وكذلك نجد الفعل(كسب) يختلف عنه الفعل (اكتسب)، قال تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [٢٨٦-البقرة]. ولعله من الوهم ما أورده صاحب الصحاح وتابعه عليه صاحبا اللسان والتاج، قال الجوهري: "خانَهُ في كذا يَخونُه خَوْنًا وخِيانَةً ومَخانَةً، واخْتانَهُ. قال الله تعالى: "تَخْتانونَ أَنْفُسَكُمْ" أي يخونُ بعضُكم بعضًا". فقوله موهم أن بنية (تختانون) تدل على المفاعلة كالأفعال التي على فاعل (شارك/ عاون/ بايع/ ناول) أو على تفاعل (تشارك/ تعاون/ تبايع/ تناول)، والصواب ما ورد في قول القرطبي.

---

(١) القرطبي، تفسيره، ٢: ٣١٥.

الشيء الآنف الذكْر

إنّ التخطئة من غير دليل واضح أضر من الخطأ نفسه؛ لأنه تعطيل لحيوية الاستعمال اللغوي الملتزم بقياسها، ولعل من أمثلة ذلك ردّ أبي تراب الظاهري رحمه الله وغفر له، قال: "ومن الأخطاء الشائعة قولهم:(الشيء الآنف الذكْر) والصواب أن يقال: الشيء الذي ذكرته آنفًا أو سالفًا، جاء في مختار الصحاح: وقال كذا آنفًا وسالفًا، وهو أسلوب القرآن الكريم، قال تعالى﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّى إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِندِكَ قَالُوا لِلَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مَاذَا قَالَ آنِفًا﴾[محمد-١٦] فالصواب: المذكور آنفًا والمذكور سالفًا، وهو أدل على المعنى إذا أريد مضي الشيء"[١]. ولم يبين رحمه الله جهة الخطأ في استعمال المحدثين، ولم يزد على حشد النصوص التي ورد فيها الاستعمال القديم، ومن البديهي القول إن تواتر استعمال قديم لا يحجب استعمالًا حديثًا؛ إذ الاستعمال الحديث إضافة تثري اللغة وتدل على حيويتها وقدرتها على الإبداع في إطار الأقيسة الصحيحة، ولعل المتأمل يرى أن (آنفًا) هي اسم فاعل جاء حالًا في الاستعمال القديم أو هو ظرف زمان من قبيل نيابة النعت عن اسم الزمان إن تأولنا المعنى، فالذي ذكرته آنفًا معناه الذي ذكرته وقتًا آنفًا. ولم يأت اسم الفاعل إلا من فعل هو (أَنِف) أي سبق أو سلف، ومن أجل ذلك يمكن أن نصف الشيء الذي أنف بقولنا الشيء الآنف، كما نقول من (سبق) سابق، فإذا تبين لنا هذا أشرنا إلى أن المنعوت قد لا يقصد ذاته

---

(١) أبوتراب الظاهري، لجام الأقلام(ط١، تهامة للنشر/جدة، ١٩٨٢م)، ص٢١٥.

بل نعت سببيٌّ أي نعت أمر هو من سببه ومن لوازمه، ومن هنا يسوغ لنا أن ننعت الذكْر الذي هو من سبب الشيء، ولنا هنا طريقان في النعت: الأولى أن ننعت (الذكْر) نعتًا حقيقيًّا فنقول: ذكرُ الشيءِ الآنفُ، فالذكر هو الآنف، ولنا أن نجعل (الشيء) محل اهتمامنا ونقدمه في قولنا: الشيء الآنف الذكر، فالآنف نعت لفظي للشيء ولكنه نعت معنوي لسببيّ (الشيء) أي الذكْر، وهذا مماثل لقولنا الرجل الحسن السمعة، العظيم الخلق، وبمثل هذا جاء استعمال صاحب تاج العروس، قال: "وأَنْشَدَ البَيْتَ السابِقَ الذِّكْر في الْمُهْمَلَة هُنَا". ووجدت صاحب نفح الطيب استعمل (السابق الذكر) في عشرة مواضع. وأكثر ما يستعمل (آنفًا) للماضي القريب المتصل بالحاضر، وأما الاستئناف فيكون في المستقبل؛ لأنه طلب للبدء، ولعل ذلك ما جعل البغدادي يستعمل (آنفًا) لما يأتي في المستقبل أيضًا، وقد نبّهني إلى هذا الاستعمال النحوي الدكتور سالم القرزعي. قال البغدادي في خزانته: "كما يأتي آنفًا"[١]، وقال: "وضمير لها للإبل في شعر قبل هذا يأتي آنفًا"[٢]. فاستعمال البغدادي يجعل اللفظ من الأضداد فيصير بمعنى السابق واللاحق. والذي ننتهي إليه أن قول المحدثين (الشيء الآنف الذكْر) صحيح جار على أقيسة العربية.

---

(١) البغدادي، خزانة الأدب، ١: ٢٦٧.

(٢) البغدادي، خزانة الأدب، ٩: ٢٤٨.

صكّة عُمَيٍّ[1]

ما زال رواة الشعر الشعبي يرددون قصيدة جديع التي رثى بها زوجته وجاء فيها:

وَجْدي عليها وَجْد راعي بعارين   أمسى خلاوي والسَّرَق حايفينه

أو وَجْدْ مِن لحّقوه طَلّابَة الدّين   صَكّـةِ عْمَيَّ القـايِلِه مِقْتِفينـه

يصف الوحشة التي أحاطت نفسه وغلبت عليها كوحشة صاحب إبل أجَنّه الليل في الخلاء وحيدًا واللصوص محيطون به، أو كوحشة مدين لحق به طلاب الدين في الهاجرة التي كنّي عنها بـ(صكة عمي) وفسرت بالقائلة، أي وقت الظهر في شدة الحر حيث يهجر الناس الطرقات ويقيلون. واستعمال (صكّة عُمَيّ) قديم، قال ابن قتيبة: "وقال أبو محمد في حديث النبي أنه كان (يستظِلُّ بظِلّ جَفْنة عند عبدالله بن جُدْعان في الإسْلام في صكَّةِ عُمَيّ): بلَغني عن العُمَري حفص بن عمر عن أبي سفيان مولى أبي جعفر عن هشام بن عروة، هذه جَفْنة كانت لعبدالله بن جُدْعان في الجاهلية يُطْعِم فيها، قال أبوعبيدة: كان يأكل منها القائم والراكب لعِظَمها، وذكر بعضُ الرُّواة أنه وَقَع فيها صبيّ فغَرِقَ، وكان رسول الله في الجاهلية ربَّما حضَر طعام عبدالله بن جُدْعان ... وقوله صكّة عُمَيّ يريد الهاجِرة، يقال:

---

(١) انظر عن (صكة عمي) كتابة وافية لناصر الحميضي في صحيفة الرياض عدد١٤٩٨١في الثلاثاء ٣٠يونية ٢٠٠٩م

لقيت فلانًا صَكّةَ عُميّ إذا لقيته نِصْف النهار عند احْتدام الحَرّ، وأخبرني أبو حاتم [السجستانيّ] أن عُمَيًّا في هذا الموضع مُصَغَّر مُرَخَّم كأنَّه تصغير أعْمَى كما قالوا سُوَيْد وإنَّما هو أسْود مُصَغَّر مرخّم"[١]. وقد كثر تفسير معنى (صكة عميّ) وعلة استعماله، فقيل إنّ عُمَيًّا من العماليق، صكّ قومًا في الهاجرة فكني عن الهاجرة وشدة حرها بهذه الصكة، وقيل إنّ شدة الحرّ تصكّ فتُعمي، وذكر ابن عبدربه قول رؤبة يصف الفلاة إذ لمعت بالسراب في الهاجرة:

شبيه يَمٍّ بين عِبْرَيْـــــن معًا

صَكة أعمى زاخرٍ قد أتْرِعَا[٢]

ولكن أقرب ما يطمأن إليه ما أورده ابن سيده عن ذلك من قول ابن الأعرابي "لقيتُه صَكَّةَ عُمَيّ؛ وذلك أن الظَّبْيَ إذا اشْتَدَّ عليه الحَرُّ طلَب الكِنَاسَ وقد بَرِقَتْ عينُه من بياض الشمس ولَمَعَانِها فيَسْدَرُ بَصَرُه حتى يَصُكَّ بنفسه الكِنَاس لا يُبْصِرُه فكأنَّ الحَرَّ صَكَّهُ إلى هذا الموضع "[٣].

---

(١) ابن قتيبة، غريب الحديث، ١: ٤٥٥.

(٢) ابن عبدربه، العقد الفريد،١: ٢٩٧.

(٣) ابن سيده، المخصص، ٢: ٣٩٤.

وبين الفارسيّ أنّ إعراب (صكة) في (لقيته صكةَ عُميّ)، النصب لأنه ظرف، وهو من نيابة المصدر عن اسم الزمان في الظرفية، مثل: مقدمَ الحاج، وخفوقَ النجم[١].

---

(١) الفارسي، البغداديات، ص ٥٩١.

ليت شعري

قال امرؤ القيس:

أَلا لَيتَ شِعري كَيفَ حادِثُ وَصْلِها ... وَكَيفَ تُراعي وَصلَةَ الْمُتَغَيِّبِ[١]

يتمنى امرؤ القيس أن يعلم حال صاحبته بعده؛ إذ يقلقه أن تواصل غيره فهو لا يعلم ما الجديد في وصالها، ولا يعلم أتذكره وهو بعيد عنها فتراعي ذكراه وهو غائب عنها، ومنذ العصر الجاهلي إلى يومنا هذا يستعمل الناس (ليت شعري) ولكنهم لكثرة استعمالهم ولقلة مراجعة أصول لغتهم صار استعمالهم له استعمالًا وظيفيًّا أي يعلمون أين يضعونه من كلامهم، وإن جهلوا معناه المعجمي، فقد صار مسكوكة جامدة. وأما الناس اليوم فاختلطت عليهم الأمور فظنوا أن (الشعر) في هذا التركيب يقابل (النثر)؛ إذ نجدهم يقيسون عليه تركيبًا آخر هو (ليت نثري). ونجد شواهد هذا الخلط في نصوص كثيرة، منها ما جاء في خطبة الجمعة في موقع وزارة الأوقاف في الكويت قال عن الراحل الشيخ جابر الأحمد: (فيا ليت شعري أيذكر الذاكرون خيرية مستقرة في نفسه الطاهرة؟ ويا ليت نثري أيصف الواصفون خيرية امتدت إلى أصقاع الأرض العامرة؟. وجاء في قصيدة لهيفاء اليافي في(موقع بشير أبونجم):

ليت نثري.. ماذا دهاني..

يعاقبني دهري.. أم يراودني زماني..

---

(١) امرؤالقيس، ديوانة، ص ٧٤.

قلت له اذهب.. فلماذا أتاني..

وقال محمد محمود مرسي في (موقع الشاعر عبدالرحمن يوسف):

ليـــت شـــعرى ليـــت نثـــري   يقتفيـــكَ إليـــكَ يسْـــري

بـــالردى إنِّي أُحـــاجِجُ   إذْ عســـاكَ الآنَ تَـــدْري

والطريف أن يستعمل عنوانًا لكتاب (ليت نثري: كلمات لها قضية تربوية وما أتت من فراغ كتبه: علي محمد العيسى، نشر في (١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م).

وأما الأصل اللغوي للكلمة (شِعْر) فهو كونه مصدرًا للفعل شَعَرَ، فكما نقول: علم عِلْمًا، نقول: شعر شِعْرًا. جاء في معجم (العين): (وشعرت بكذا أَشْعُرُ شِعْرًا لا يريدون به من الشِّعْر المبيَّت، إنَّما معناه: فَطِنْتُ له، وعلمت به. ومنه: ليت شعري، أيْ: علمي).

ومن أجل هذه الفطنة سمي الشاعر بذلك، جاء في معجم (الصحاح): (قال الأخفش: الشاعِرُ صاحب شِعْر. وسمِّي شاعِرًا لفِطْنته). وفي كتاب (الاشتقاق) لابن دريد: "وقولهم: ليتَ شِعري، أي ليت عِلْمي، ليتني أشعُر بكذا وكذا"[(١)]. والذي ننتهي إليه أنه لا صحة لاستعمال (ليت نثري) إلا في سياق ساخر حيث تغتفر المفارقات.

---

(١) ابن دريد، الاشتقاق، ٤٢٢.

العبداللّات

جرى ذكر المطرب الأردني عمر العبداللات في مجلس، ولم يكن من أثار القول حوله مهتمًا بفن عمر أو أدائه بل أثاره اسم أسرته (العبداللات)، فهو يرى أن التسمي بهذه الطريقة مصادمة لتعاليم الإسلام، فالعبادة لا تكون إلا لله وحده، ولا يجوز أن تنصرف إلى اسم صنم هو اللات أو العزى ولا يصح أن يضاف لفظ عبد إلا إلى اسم من أسماء الله أو صفة من صفاته، وقال كيف يفعل الأردنيون ذلك وهم مسلمون، وحاولت أن أشرح له ما استطعت أن (العبد اللات) بتفخيم اللام يختلف عن (اللات) بترقيق اللام، وأنه ليس من قبيل إضافة (عبد) إلى (اللات) بل هو مضاف إلى (الله)، فاسم العائلة (العبد اللات) هو جمع بالألف والتاء للاسم المفرد (العبدالله)، أي الأسرة الموصوفة بأن جدها اسمه عبدالله، كما نقول في نجد (العبداللطيف) و(العبدالقادر)، ومن الواضح أن هذا الرجل (العبدالله) تفرعت أسرته حتى تعددت فروعها كل فرع منها ينتهي بالاسم (العبدالله)، فلما أريد التعبير عن الأصل الجامع لهذا التجمع الأسري جمع اسم الجد الأول، وهذه الطريقة من التسمي بالجمع طريقة متبعة في الأردن؛ إذ تنتهي أسماء بعض الأسر الكبيرة بصيغة الجمع بأشكاله المختلفة فمنها ما جمع على صيغة جمع التكسير، مثل: السعافين (المفرد سعفان)، المحادين (المفرد محدان)، المدادحة (المفرد مدّاح)، الجلامدة (المفرد جلمود)، العثامنة (المفرد عثمان)، النواصرة (المفرد ناصر)، الجهامنة (المفرد جهيمان)، المحالية (محالي)، العناقرة (عنقري)، الخواطرة واحدهم خاطري، الدراوشة واحدهم ابن درويش، السكاتين واحدهم ابن

سكيتان، القطون واحدهم ابن قطن، الخلايفة واحدهم خليفي، الطلاحين واحدهم ابن طليحان، القواظمة واحدهم أبو قاظوم، الهواشلة واحدهم ابن هويشل. ومنها ما جمع بألف وتاء، مثل: العبيسات (المفرد عبيس)، الحويطات (المفرد حويطي)، المهيرات (المفرد مهير)، المسيلات (المفرد مسيلة)، الحمدات (المفرد حمد)، الحميدات (المفرد حميد). الفريجات واحدهم ابن فريج، الرويضات واحدهم ابن رويضي، القريات واحدهم قرياوي.

ومن الأسر في المملكة من ينتهي بجمع بألف وتاء مثل (الشويخات) و(المفرد شويخ). وأسماء القبائل تجمع في المملكة وإن لم يتسم بها مجموعة، منها السبعان أي المنسوبين لقبيلة سبيع والعنوز لقبيلة عنزة، والعصمة والعصمان جمع العصيمي، والحروب لقبيلة حرب، والشمامرة لقبيلة شمر، والقحاطين لقبيلة قحطان، وأسماء الأسر تجمع كذلك، منها: الرواجح واحدها الراجحي، السباهين واحدها السبهان، السحابين واحدها السحيباني، البواريد واحدها البواردي. والتنابيك والمفرد تنباك، والصواوين والمفرد صويويني، والمناديل والمفرد منديل.

والذي ننتهي إليه أنه ليس من خطأ في اسم (عمر العبداللات)، وإنما الخطأ في معالجة أمور لا خبرة للإنسان بها.

معنى تنزيل الذكر وحفظه

ليس يأتي ذكر العربية وحالها اليوم إلا انقسم الناس في أمرها، فمنهم من يشفق عليها كل الإشفاق، ويراها محيّدة مبعدة عن ميادينها الفعّالة؛ إذ هي ليست لغة العمل ولا التعامل التجاريّ، وهي ليست لغة العلم في بعض معاهد التعليم، ويراها تعاني تحت وطأة خليط من العاميّات التي غلبت على وسائل الإعلام، وتحت وطأة ألفاظ أعجمية تكاثرت فمسخت وجهها المشرق، ولولا ما تسمعه من تلاوة القرآن الكريم لفاتك سماع جرسها الجميل، ولاستيأست من بقائها، وهذا الوحي المنزّل هو ما جعل الفريق الآخر لا يخالجه خوف على بقاء العربية ولا ينتابه أشفاق من فشلها وذهاب ريحها، فهو مطمئن كل الاطمئنان إلى حياتها وبقائها كما بقيت طوال القرون الماضية، بل إنه لينكر على الفريق الأول تباكيه على العربية وخشيته التي لا مسوغ لها، وهو آخر الأمر يرى العربية في انتشار وازدهار، وأهم من ذلك أنه يستدل على ضمان حفظها وبقائها بقوله تعالى ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[الحجر-٩]، ولكن هذه الآية الكريمة لها تفسيرها الذي لا يفهم منه ما يفهمون، وليس يسوغ أن تُحمّل ما لا تحتمله من المعاني التي يريدونها، فالآية كما وردت في التفاسير متصلة بنزول الوحي والحفظ للوحي لا للغة نفسها، جاء في (تنوير المقباس): "﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذّكر﴾ جِبْرِيل بِالْقُرْآنِ ﴿وَإِنَّا لَهُ﴾ لِلْقُرْآنِ ﴿لَحَافِظُونَ﴾ من الشَّيَاطِين حَتَّى لَا يزِيدُوا فِيهِ وَلَا ينقصوا مِنْهُ وَلَا يُغيرُوا

حكمه وَيُقَال ﴿إِنَّا لَهُ﴾ لمحمد ﷺ ﴿لحافظون﴾ من الْكفَّار وَالشَّيَاطِين"(١). فالحفظ إما للوحي أو للرسول، وجاء في تفسير القرطبي "قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾ يَعْنِي الْقُرْآنَ. ﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ مِنْ أَنْ يُزَادَ فِيهِ أَوْ يُنْقَصَ مِنْهُ. قَالَ قَتَادَةُ وَثَابِتٌ الْبُنَانِيُّ: حَفِظَهُ اللَّهُ مِنْ أَنْ تَزِيدَ فِيهِ الشَّيَاطِينُ بَاطِلًا أَوْ تَنْقُصَ مِنْهُ حَقًّا، فَتَوَلَّى سُبْحَانَهُ حِفْظَهُ فَلَمْ يَزَلْ مَحْفُوظًا"(٢)، فالحفظ إذن للقرآن أثناء نزوله من تدخل الشياطين التي دأبت تتسمع للملأ الأعلى وتزيد في ما تسمع؛ ولكن الشهب كانت تحرقهم، قال تعالى﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ فَمَن يَسْتَمِعِ الْآنَ يَجِدْ لَهُ شِهَابًا رَّصَدًا﴾ [الجن-٩]. وقال تعالى ﴿إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاء الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ{٦} وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ{٧} لَا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الْأَعْلَى وَيُقْذَفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٍ{٨} دُحُورًا وَلَهُمْ عَذَابٌ وَاصِبٌ{٩} إِلَّا مَنْ خَطِفَ الْخَطْفَةَ فَأَتْبَعَهُ شِهَابٌ ثَاقِبٌ{١٠}﴾ [الصافات]، وربما كانت الخطفة سببًا في التزيد، قال تعالى﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾[الحج-٥٢]. ومن جملة هذه الآيات نعلم أنّ الحفظ للوحي، أما حفظ اللغة فهو فعل بشريّ؛ فلذا تموت لغاتٌ، وتحيا لغات، وتنشر أخرى.

---

(١) ابن عباس، تنوير المقباس، ١: ٢١٦.

(٢) القرطبي، تفسيره، ١٠: ٥.

معنى سنحت الفرصة

قد لا نجد مشكلة في استعمال الكلمات أو العبارات المسكوكة؛ لأنا نعرف وظائفها التي ترد فيها؛ مثال ذلك استعمال إحسان عباس في قوله "لعل مؤتمر الأدباء الثاني أول فرصة سنحت للسياب ليقف بين أدباء وشعراء يمثلون مختلف الأقطار العربية"(١)، وقوله "وتعقب ابن الإفليلي أحد معلمي اللغة في قرطبة بشدة وتهكم به كلما سنحت الفرصة"(٢)؛ ولكنّ لهذه الكلمات معانيها الأصلية التي قد لا يعلمها المستعمل اللغة، ومنها الفعل (سنح) الوارد في عنوان المداخلة، إذ قد يجيبك من تسأله عن معناه بأن المعنى (تهيأ) أو (جاء) أو ما شابه ذلك من الأفعال، ، وهو قول صحيح من حيث هو شرح للمعنى الوظيفي المستعمل؛ ولكنه مختلف عن أصل المعنى اللغوي للفعل الذي نجده في الاستعمالات القديمة للفعل قبل نقله إلى استعماله المجازي الذي شاع واستمر، وتوارى ذلك المعنى الحقيقي القديم المتعلق بترجمة تصورات العرب وأوهامهم ومعتقداتهم في (العيافة)، ذلك أنه إن مرّ ظبي أو طير من الشمال إلى اليمين تفاءلوا به فعبروا عن مروره بالفعل (سنح) وعكسه إن مرّ من اليمين إلى الشمال تشاءموا وعبروا عن مروره بالفعل (برَح)، جاء في معجم (الصحاح في اللغة) للجوهري "السَنيحُ والسانِحُ: ما ولّاك مَيامِنَه من ظَبْيٍ أو طائرٍ أو غيرها. تقول: سَنَحَ لي الظَبْيُ يَسْنَحُ سُنوحًا، إذا مَرَّ من مَياسِرِكَ إلى ميامِنِك. والعرب تَتَيَمَّنُ بالسانِحِ وتتشاءم بالبارح. وفي المثل مَن لي

---

(١) إحسان عباس، بدر شاكر السياب دراسة في حياته وشعره، ص٢٤١.

(٢) إحسان عباس، تاريخ الأدب الأندلسي، ٢٢٦.

بالسانِحِ بَعد البارِحِ. وسَنَحَ وسانَحَ بمعنًى. قال الأعشى:

[تلافاهما بشرٌ منَ الموتِ بعدما]   جَرَتْ لَهُما طَيْرُ السِناحِ بِأَشْأَمِ"

ونجد عند ابن سيده تعددًا في معنى الفعل لا يغير من ارتباطه باليمين، قال "وقيل السانح ما ولّاك ميامنه والبارح ما ولّاك مياسره، وقيل السانح الذي يجيء عن يمينك فتلي مياسره مياسرك"، وكما اختلف المعنى ذكر اختلاف العرب في التيمن، قال "والعرب تختلف في عيافة ذلك فمنهم من يتيمن بالسانح ويتشاءم بالبارح ومنهم من يخالف بذلك"[(١)].

هذا هو أصل الاستعمال، ثم انتقل إلى المجاز ليعبر به عن الأفكار والآراء التي تمر في الذهن سريعة كمرور الظبي أو الطير؛ ولأنها أفكار جيدة عبر عنها بما يدل على التيمّن والتفاؤل، وإن لم يكن مقصودًا بل المقصود هذا المرور السريع غير المتوقع أو المنتظر، وأشارت المعاجم إلى شيء من هذا الاستعمال كما جاء في (الصحاح) قال "وسَنَح لي رأيٌ في كذا، أي عَرَض. وسَنَحْتُ بكذا، أي عَرَّضْتُ ولَحَنت. قال الشاعر:

وحاجةٍ دون أخرى قد سَنحتُ   جعلتُها للتي أَخْفَيْتُ عُنْوانا".

وقال ابن سيده في الموضع الذي أوردته أعلاه"وسنح لي رأي وشعر يسنح تيسر". و(الفرصة) من الفعل (فرص) أي قطع فكل مقتطع فرصة ولذا أطلقت (الفرصة) على النوبة، جاء في (تاج العروس) "هي النَّوْبَةُ تَكُونُ بَيْنَ القَوْم يَتَنَاوَبُونَها على

---

(١) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ٣: ٢٠١.

الماءِ في أَظْمائِهِم"، واستعملت عند الناس لما قد يعرض عروضًا ولذلك قالوا: سنحت الفرصة وتهيأت الفرصة وانتهز الفرصة.

في الوضع اللغوي

الاسم والمسمّى

يستعمل بعض الناس لفظ (مسمّى) كما في قولهم (مسمّى الوظيفة) وهم يريدون اسمها، وثمة من يرى الصواب في استعمال (اسم) لا (مسمّى) بحجّة أنّ المسمّى هو الشخص أو الذات الذي جُعل له اسمٌ يعرف به، وأننا نعرف الأشياء متى سميناها بأسمائها؛ ولأنّ استعمال لفظ ليس من قبيل المشترك اللفظي خير من استعمال المشترك.

وهذا خلاف قديم عرض له العلماء بين يدي شرحهم لأسماء الله الحسنى، قال الغزالي: "قد كثر الخائضون في الاسم والمسمى، وتشعبت بهم الطرق، وزاغ عن الحق أكثر الفرق: فمن قائل إن الاسم هو المسمى؛ ولكنه غير التسمية، ومن قائل إن الاسم غير المسمى؛ ولكنه هو التسمية ومن ثالث معروف بالحذق في صناعة الجدل والكلام يزعم أن الاسم قد يكون هو المسمى، كقولنا لله تعالى إنه ذات وموجود، وقد يكون غير المسمى كقولنا إنه خالق ورازق؛ فإنهما يدلان على الخلق والرزق، وهما غيره، وقد يكون بحيث لا يقال إنه المسمى ولا هو غيره كقولنا إنه عالم وقادر؛ فإنهما يدلان على العلم والقدرة، وصفات الله لا يقال إنها هي الله تعالى ولا إنها غيره"(١).

---

(١) أبوحامد الغزالي، المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى، تحقيق: محمد عثمان الخشت (مكتبة القرآن/القاهرة، ١٩٨٤م)، ص٢٧.

ويحرر الغزالي أمر الخلاف في قوله "والخلاف يرجع إلى أمرين:

أحدهما أن الاسم هل هو التسمية أم لا؟ والثاني أن الاسم هل هو المسمى أم لا؟. والحق أن الاسم غير التسمية وغير المسمّى وأن هذه ثلاثة أسماء متباينة غير مترادفة"[(١)].

والْمُسمّى اسم مفعول من فعل يتعدى إلى مفعولين، قال تعالى ﴿وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾[آل عمران-٣٦]، فالأنثى مسمّاة أي جُعل لها اسمٌ، ومريمُ مسمًّى؛ لأنه جُعل اسمًا، قال تعالى ﴿ إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا﴾ [النجم-٢٣]، فالفعل (سمّى) له معنيان أحدهما وسم الشيء بعلامة، والآخر تحديد الوسم نفسه أي الاسم. ولكنّ التعدية إلى المفعولين ليست سواء، فالذات هي المفعول المباشر، والاسم مفعول غير مباشر؛ ولذلك يسوغ أن يتعدى إليه الفعل بحرف الجر، قال حسان بن ثابت[(٢)]:

أتَعْجَبُ أنْ أقصَدْتَ حَمزَةَ منهمُ   نجيبًا، وقدْ سمّيتهُ بنجيبِ

والشيء (المسمّى) يكون قبل الاسم، ولذلك علّم الله آدام الأسماء، قال تعالى ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاء كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلاَئِكَةِ فَقَالَ أَنبِئُونِي بِأَسْمَاء هَؤُلاء إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة- ٣١]، قال الزمخشري "(الْأَسْمَاءَ كُلَّها) أي أسماء المسميات، فحذف المضاف إليه لكونه معلومًا مدلولًا عليه بذكر الأسماء، لأن الاسم لا بدَّ له من مسمّى... فإن قلت: هلّا زعمت أنه حذف المضاف وأقيم

---

(١) الغزالي، المقصد الأسنى، ص٢٨.

(٢) ديوان حسان بن ثابت، تحقيق وليد عرفات(دار صادر/بيروت، ٢٠٠٦م)، ١: ٤٤٦.

المضاف إليه مقامه، وأن الأصل: وعلّم آدم مسميات الأسماء؟ قلت: لأن التعليم وجب تعليقه بالأسماء لا بالمسميات لقوله: (أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هؤُلاءِ)، (أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ، فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ) فكما علق الإنباء بالأسماء لا بالمسميات ولم يقل: أنبئوني بهؤلاء، وأنبئهم بهم، وجب تعليق التعليم بها. فإن قلت: فما معنى تعليمه أسماء المسميات؟ قلت: أراه الأجناس التي خلقها، وعلّمه أن هذا اسمه فرس، وهذا اسمه بعير، وهذا اسمه كذا، وهذا اسمه كذا، وعلمه أحوالها وما يتعلق بها من المنافع الدينية والدنيوية ثُمَّ عَرَضَهُمْ أي عرض المسميات. وإنما ذكّر لأن في المسميات العقلاء فغلّبهم"(١).

والذي ننتهي إليه أن الأوضح والأولى أن نقول اسم الوظيفة كذا، ويجوز أن نقول مسمّى الوظيفة كذا أيضًا.

(١) الزمخشري، الكشاف، (ط٣، دار الكتاب العربي/ بيروت، ١٤٠٧هـ)١: ١٢٦.

احتجان الألفاظ

يعرف العامة المحجان وجمعها المحاجين وتعرف الحجنة، وأما الاحتجان فهو مصدر الفعل (احتجن)، يقال في اللغة: حَجَنْتُ الشيء واحْتَجَنْتُهُ، إذا جذبتَه بالمِحْجَنِ إلى نفسك. ومنه قول قيس بن عاصم في وصيته: عليكم بالمال واحْتِجانِهِ، وهو ضَمُّكَه إلى نفسك وإمساكُك إياه. وأما احتجان الألفاظ فهو اسم أضعه لحال الألفاظ التي يجري حبسها في دلالة واحدة وتحريم استعمالاتها المعجمية التي قد تكون سابقة على المعنى المراد التوقف عنده، ومثال ذلك لفظ (عيد) وهو مصدر الفعل (عاد) فكل يوم يعود فهو عيد وكل مكان يعاد إليه فهو عيد. جاء في الحديث الشريف"لاَ تَجْعَلُوا قَبْرِي عِيدًا" وفيه دلالة على صحة استعمال (العيد) للمكان تتكرر زيارته، وجاء في معجم (الصحاح): "والعيدُ: ما اعْتَادَكَ من همٍّ أو غيره. قال الشاعر:

فالقَلْبُ يَعْتادُهُ من حُبِّها عيدُ

وقال يزيد بن الحكم الثقفي:

أمْسى بأسماءَ هذا القَلْبُ مَعْمودا   إذا أقولُ صَحا يَعْتادُهُ عيدا"

ومع ذلك تجد من الناس الذي ينكر استعمال (العيد) في غير عيدي الفطر والأضحى، فلا يرضون أن تقول عيد ميلاد أو عيد المعلم، والقضية عندهم لفظية؛ فلو أسميت ذلك يوم الميلاد أو يوم المعلم لكان مقبولا عندهم. وكذلك لا يرضون أن تقول شكرًا لأن الشكر عندهم إنما هو لله، مع أن الله يقول: ﴿أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ﴾. ومثل ذلك (الصلاة) فهم لا يقبلون استعمالها

في غير العبادة، مع أن المعنى في الأصـــل الدعاء، جاء في معجم (الصـــحاح): "الصَلاةُ: الدعاء. قال الأعشى:

وقابلها الريحُ في دَنِّها   وصَلَّى على دَنِّها وارْتَسَمْ

والصَلاة من الله تعالى: الرحمة. والصلاةُ: واحدة الصَلَواتِ المفروضة". ومعنى يصلي له أي يدعو، قال تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ﴾[التوبة-١٠٣]، قد يكون من المنكر عند الناس أن تقول سـأصـلي لوالدي أي سـأدعو له، وأن تقول عنه صـــلى الله عليه. ومن الألفاظ التي يتوقف في أمرها (عبّاد الشـمس) وهو مسـتعمل في المعجم الوسـيط وفي كتب النباتات الحديثة، ولكن قال الشيخ بكر بن عبدالله أبوزيد: "هذا اسم لبعض الزهور خارج جزيرة العرب، ويســـتخلص منه بعض الدُّهان، وبعض الروائح الزكية، وهي مســـماة بذلك؛ لانفتاح الزهرة في مواجهة الشـــمس شـــروقًا وغروبًا والعبودية لا تكون إلا لله تعالى...لهذا فتسمية هذا النوع من الزهور باسم: عبَّاد الشمس، تسمية فاسدة، فتجتنب"(١)، ولذا سمعنا من يســـميه (تبّاع الشـــمس)، والحق أن النبات يزرع في جزيرة العرب وتسميه العامة (الشمسي)، وهو مما يستطاب أكل بذره، وأما من يسـميه بعباد الشـمس فتسـميته على المجاز لا الحقيقة، فما الضـير في اسـتعمال الفعل (عبد) ومشـتقاته اسـتعمالا مجازيًّا. وإنّه لا تدافع في معاني الألفاظ، وإن استعمال اللفظ في سياقه الصحيح لا يخل باستعماله في سياق آخر.

---

(١) بكر بن عبدالله أبوزيد، معجم المناهي اللفظية،١٩: ٧.

الترجمة والتعريب

كان مما توقف عنده زميلنا في قسم الإعلام الدكتور عبدالكريم العطر استعمال الناس اليوم مصطلحي الترجمة والتعريب. وهما وإن كانا مصطلحين مترادفين فبينهما عموم وخصوص، فالترجمة نقل الكلام من لغة إلى أخرى بعامة، قال الجوهري "يقال: قد تَرْجَمَ كلامه، إذا فسَّره بلسان آخر. ومنه الترجمان، والجمع التراجم". وكذا (التراجمة) كما في الفروق اللغوية، قال "والطاغوت، تراجمة الأصنام الذين كانوا يتكلمون بالكذب عنها". ومعنى الترجمة الإبانة والإيضاح كما جاء في المصباح "وَتَرْجَمَ فُلانٌ كَلامَهُ إذَا بَيَّنَهُ وَأَوْضَحَهُ" ومنه "وَتَرْجَمَ كَلامَ غَيْرِهِ إذَا عَبَّرَ عَنْهُ بِلُغَةٍ غَيْرِ لُغَةِ الْمُتَكَلِّمِ"[(١)]. فإن كان التعبير عن كلام أعجمي بلسان عربي فهو (التعريب)، ولذلك فهو يعني الترجمة إلى العربية، واستعمل التعريب في الألفاظ المفردة أيضًا، والمقصود بتعريب الألفاظ إدخالها في العربية مع شيء من تغيير ينال أصواتها أو بنيتها، قال الجواليقي: "اعلم أنهم كثيرًا ما يجترؤون على تغيير الأسماء الأعجمية إذا استعملوها؛ فيبدلون الحروف التي ليست من حروفهم إلى أقربها مخرجًا، وربما أبدلوا ما بعُد مخرجه أيضًا. والإبدال لازم لئلا يدخلوا في كلامهم ما ليس من حروفهم، وربما غيروا البناء من الكلام الفارسي إلى أبنية العرب، وهذا التغيير يكون بإبدال حرف من حرف، أو زيادة حرف، أو نقصان حرف، أو إبدال حركة بحركة، أو إسكان متحرك، أو تحريك ساكن". وإن يكن مصطلح

---

(١) الجواليقي، المعرَّب، ص٢١.

(التعريب) دالًا بلفظه على أصله ففعله (عرّب) بتضعيف العين أي جعله عربيًّا فإن مصطلح (الترجمة) لا أعرف أصله، ولأمر ما اختلف القدماء فيه فمنهم من عدّ تاء الفعل (ترجم) أصلا فهو على بناء (فَعْلَل)، ومنهم من عدها زائدة كالجوهري في صحاحه فهو على (تَفْعَل). واستعمل الفعل (ترجم) بدلالات مختلفة، وإن كانت تلتقي في معنى عام هو إبانة الشيء وتفسيره، ومن ذلك تفصيل المجمل، قال لبيد:

فغَدَتْ كِلا الفَرْجَيْنِ تَحْسَبُ أَنَّه   مَوْلى الْمَخافَةِ خَلْفُها وأَمامُها[1]

قال الزبيدي في (تاج العروس) "ثم تَرْجَم عن كِلا الفَرْجَيْن فقالَ: خَلْفُها وأَمامُها". ومن ذلك بيان معنى اللفظ الغامض، كما جاء في (التاج) عن كلمة (سُلالة): "السُّلاَلَةِ : الْمَاءُ يُسَلُّ منَ الظَّهْرِ سَلًّا ...والدَّلِيلُ على أَنَّهُ الماءُ ، قولُه تَعالى : ﴿وبَدَأَ خَلْقَ الإِنْسانِ مِن طِينٍ* ثُمَّ جَعَل نَسْلَهُ مِن سُلاَلَةٍ﴾، ثُمَّ تَرْجَمَ عنه ، فقال : ﴿مِن مَاءٍ مَهِينٍ﴾". واستعمل الفعل (ترجم) بمعنى سرد محتوى المدخل المعجمي، جاء في التاج قوله "ولذلك تَرجم لها المصنّف في فصل الميم". وقوله عن الاسم (حبنطى) "وَقَدْ تَرْجَمَ الجَوْهَرِيّ عَلَى حَبْطَأَ وصوابُه أَن يُذْكَر في حبط لأَنَّ الهمزَةَ زائدةٌ ليست بأَصلِيَّة". وقال عن الفعل(تقى) "والتاءُ مُبْدلةٌ من واوٍ [وقى]، تَرْجَم عليه ابنُ بَرِّي وسَيَأْتي في وقى". ومن استعمالات الفعل (ترجم) وضع عنوان للكتاب أو الباب أو المسألة، قال في التاج "ويَحْتَمِلُ أَنْ يكونَ البخَارِيُّ ما أَرَادَ إِلاَّ

---

(١) لبيد، ديوانه، ص١١٢.

الجُلّابَ بالجِيم، ولهذا تَرْجَمَ البَاب به وبالطِّيب". والترجمة أيضًا بيان سيرة شخص وأخباره، فيقال (ترجمه وترجم له) جاء في التاج: "وقد تَرجَمَ الذّهَبِيُّ أَبا إِسحاق الحُصريَّ هذا في تاريخه"، وقال أيضًا "وزَاجِرُ بنُ الهَيْثم، وزَاجِرُ بن الصَّلْت: مُحَدِّثانِ. تَرْجَم لهما البُخَارِي في التَّاريخ". وهذه الدلالات على اختلافها غير متعاندة؛ لأن ما ترد فيه من سياق ضامن تعينها.

ترجمة الأسماء إلى العربية

لكل لغة طريقتها في نطق الأسماء الدخيلة عليها وحقّ لها ذلك؛ إذ ليس لها إلا أن تستعمل في ذلك أنظمتها اللغوية، فإن كان الأعاجم ينطقون الحاء من (محمد) هاءًا فلأن الحاء ليست من أصواتهم، وهكذا كان أمير الشعراء أحمد شوقي ينادي محمد عبدالوهاب: يا مهمد. وكما غيرت الأعاجم أسماء العرب غيّرت العرب أسماء الأعاجم بما تتيحه أنظمة لغتها، فعلت العربية ذلك بالدخيل منذ كانت حتى يومنا هذا، وإنما المتوقَف فيه اليوم أن ينقل التراجمة أسماء أعلام عربية من اللغات الأعجمية نقلا صوتيًّا كما تظهر في تلك اللغات، وليسوا بذلك منطلقين من محافظة على صحة الاسم بل لجهلهم بعروبة الاسم، إن المجتمعات الغربية خليط من الأمم، منهم العرب المهاجرون، ومنهم الأفارقة والأسيويون المسلمون أو الذين من أصول إسلامية، وهؤلاء تشيع بينهم الأسماء العربية، ومن الغربيين من يتسمى بأسماء عربية لإعجابه بشخص المسمى كما هو مشهور عن الاسم (عُمَر) لشهرة ناظم الرباعيّات، ومن الأسماء ما هو من المشترك في الثقافة السامية والعالمية؛ ولكن العربية لها صياغتها التي يجب أن تراعى عند الترجمة، ولعل من المفيد أن أمثل لبعض ما أجده من ذلك، فالاسم (نوح) ينطق في الإنجليزية Noah ولكن مترجم فلمٍ من الأفلام كتبه هكذا (نوه) وكان عليه أن يثبت عند الترجمة الصيغة العربية كما فعل مترجم google، ومن ذلك الاسم Akila رأيت ترجمته على فلم هكذا (آكيلا) والصواب (عَقيلة) كما ترجمها google فينبغي أن يترجم كذلك على الأفلام، ومن ذلك ترجمتهم (Jesus)

بـــ(جيساس)، وهو في العربية (عيسى)، ولا يصح أن نتابعهم في قولهم (آلادن) بل علينا تنبيه صـــغارنا إلى أنه (علاء الدين) ومثله (سمباد) فهو في تراثنا (سندباد)، ومن العجيب أن تظهر قصة بترجمة طه حسين بعنوان (زديج) وهو اسم لشخصية بابلية أبقى الاسم كما هو مع تصريحه بأنه (صادق) وأنه كاد يجعل العنوان كذلك، وأميل إلى أنّ الاسم (صدّيق).

وينبغي تحري الدقة في النقل إلى أصل التسمية فقد يخطئ المترجم الأصل كما حدث في خبر نشر في صحيفة مصرية عن فلم أجنبي؛ إذ عمد المترجم إلى نقل الاسم المكتوب بالإنجليزية Mashael إلى ما ظنه كذلك فجعله (ما شاء الله) وقد يكون الاســـم بهذه الصـــيغة أو نحوها واردًا في الريف المصـــري ولكنه غير مستعمل في بيئة تعرف الاسم (مشاعل).

وقد ترحل الأسماء من بيئتها إلى بيئة أخرى فتتغير بشروط اللغة الأخرى ثم إنها ربما رجعت إلى البيئة الأولى بشكلها الجديد، وهذا يكون في كل الألفاظ، فأمير البحر صار في الإنجليزية admiral ونقل إلى العربية واستعمل هكذا (أميرال)، وكان يحسن استعمال الأصل، وأما الأعلام فمنها الاسم (مروة) نطقه الأتراك بطريقتهم (مرڤت) بفاء مجهورة، ثم شاع استعماله في مصر لصلته بالطبقة الاجتماعية العالية ولكنهم نطقوه بالفاء المهموسة (مرفت)، ومثل ذلك الاسم الشعبي (توحيدة) نطقه الأتراك (تڤيدا) واستعمله الناس في مصر بصيغة (تفيده) وليس للتراجمة دخَل في هذه الأعلام لأنه عمل اجتماعي لا بد من قبوله كما هو.

تعريب الألفاظ أم وضعها

إن الأمر المثالي أن يضع أهل اللغة من الألفاظ ما يعبر عن مفردات حياتهم ويفي بقضاء حوائجهم؛ ولكن اختلاط الشعوب وتدافعهم أجاءهم إلى استعمال ألفاظ ليست من لغاتهم فكان التقارض وكان الدخيل، وترى اللغة تستوعب ألفاظًا من لغة أخرى فتطوعها لتلائم نظامها ملاءمة تامة أو ناقصة، وقد عرفت العربية منذ القدم الألفاظ الدخيلة التي عربتها، منها أعلام ومنها أسماء، بل إن من المعرب ما استعمل في الكتب أمثلة لأبنية صرفية كما نجد في اللفظ (دِرهم) الذي يذكر مثالًا للبناء (فِعْلَل)، ولعل أمر الدخيل كان هيّنًا في الماضي؛ ولكنه اليوم صار تيّارًا جارفًا، لأن العربية اليوم لغة قوم لا حظّ لهم في إنتاج الحضارة والتقنية والعلم، وصاروا مستهلكين لكل ما ينتجه العالم، وهو نتاج يحمل معه ثقافته ولغته، وقد أدركت مجامع اللغة العربية هذه الحقيقة ودأبت تضع المقابلات العربية للألفاظ والمصطلحات؛ ولكن عمل المجامع في الغالب ظل حبيس الكتب ولم يأخذ مكانه في التطبيق، مع آفة أخرى أخلت بالأمر وأضعفته وهي تعدد الوضع للاسم الواحد.

واليوم نحن أمام طوفان من الألفاظ التي تقتحم مجتمعاتنا ولغتنا التي زحزحت عن مكانها وحلت اللغة الأجنبية محلها في الأعمال وبعض مراحل التعليم، فما السبيل إلى معالجة هذا الأمر المؤسف؟ أيكون بوضع ألفاظ لكل جديد أم يكون بتعريبه وباستيعابه ليظل جامعًا بين انسجامه اللغوي نظامًا وأصله دلالة، وتظهر مزية التعريب في الألفاظ التي صارت عالمية الاستعمال ليست خاصة بلغة دون

لغة مثل (تويتر) و(فيسبك) وغيرهما؛ لأن وضع لفظ لمثلهما لن يجد طريقه إلى الاستعمال بما يكفل نسيان اللفظ الأصلي.

إنّ الأمة التي لا تصنع الحضارة لا تستطيع وضع أسماء لمفرداتها، والسرعة التي تقتحمنا بها الأشياء تجعل من الصعب التعمد لوضع اللفظ أما تعريبه فميسور، والعامة خير من يعرب الألفاظ في استعمالها الطبيعي للغة. وسيظل الأمر على هذا حتى تتغير أحوال الأمة فتصير أمة منتجة مشاركة في صنع حضارة اليوم لا مستهلكة.

ومن التغير الذي من شأنه أن يحمي العربية ويعزز مكانها، السعي الجاد لوضع سياسية لغوية، والمبادرة إلى تعريب لغة العمل والاستفادة من تجارب الأمم الأخرى في هذا السبيل، ومن لوازم هذا الأمر تغير خطة التعليم المرتكزة على التلقين، والتوجه المبكر إلى معرفة قدرات الطلاب ومهاراتهم وتوجيههم إلى تلقي المهارات والعلوم التي تغنينا عن العمالة الأجنبية غير العربية التي فرضت استعمال اللغة الأجنبية بتواطؤ منا بلا شك.

إنّ النظر إلى الواقع ومحاولة الحلول المعقولة خير من جري في حلقة مفرغة لا يفضي إلى شيء، وإنّ محاولة تطوير الإعلام وتوجيه أصحابه بما تقتضيه مصلحة الأمة ولغتها من أهم الحلول؛ لأن الإعلام صار من أخطر المؤثرات في عقول الأجيال فقد حل محلّ البيت والمدرسة.

في استعمال الأدوات

معاني (إنّما) أم معاني الحصر بها

(١)

تركبت (إنما) من (إنّ) الداخلة على الجملة الاسمية لتأكيد علاقة ركني الإسناد، ومن (ما) الكافة التي تكف (إنّ) عن العمل فلا يكون لها تأثير لفظيّ في الاسم فيعود مبتدأ كما كان؛ ولكنها من حيث المعنى ازدادت فضل تأكيد بأن حصرت أحد ركني الإسناد في الآخر، وهو أمر اقتضى أن يلزم المحصور والمحصور فيه موقعيهما في التركيب، وبكف (إنّ) عن العمل زال اختصاصها بالدخول على الجملة الاسمية فدخلت على الجملة الفعلية أيضًا، ودلالة (إنما) هي الحصر في الأصل، وهي دلالة سياقية بلا جدال؛ ولكن السياق قد يتضمن ما يخرجها من دلالتها الحصرية بشيء من التوسع كما هو الأمر في همزة الاستفهام التي قد تدل في سياق على غير الاستفهام من العتاب والتوبيخ والسخرية. وقد أهمت هذه المسألة الدكتور عادل حسني يوسف الأستاذ المشارك في (قسم اللغة العربية-كلية الآداب-جامعة الملك سعود) فكتب بحثًا قيّمًا عنوانه: "دائرة المعاني في (إنما) بين الكسب والهدر"[١]، ويذهب في بحثه هذا إلى أن لهذا الحرف معاني مختلفة تلتمس

---

(١) نشر البحث في مجلة الدراية (كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بدسوق، ع١٢، ج٥، ٢٠١٢م، ص٢٧٠١- ٢٧٣٤. والجدير بالذكر أنّ أ.د. مها بنت صالح بن عبدالرحمن الميمان درستها في بحث عنوانه "(إنما) في السياق: التركيب والدلالة"، نشر في مجلة الدراسات اللغوية (مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية) المجلد الخامس-العدد الرابع الصادر في شوال-ذي الحجة

من السياق ومن الخير اكتسابها لا إهدارها، وبدأ الباحث الكريم بالإشارة إلى جهود العلماء في درس هذه الأداة ليدون جملة من الملاحظات منها أنّ أكثر الجهود عنيت بإعراب الأداة إعمالها أو إهمالها، ومنها أنّ جهود الجرجاني في بيان معاني (إنما) أهدرت، ومنها أن المحدثين أهدروا رأي الفقهاء والأصوليين، وأنهم حاولوا ردّ الآراء إلى رأي واحد لكي لا تخرج (إنما) عن معنى الحصر، من أجل ذلك رأى الدكتور الكريم أن يجلّي المسألة فأدار بحثه حول ثلاثة محاور؛ الأول: عرض رأي القدماء من نحويين وغيرهم، والثاني: موقف عبدالقاهر ملاحظًا أثر نظرية النظم في مقاربته لـ(إنما) وتذوقه لشواهده، ومعه من يشبهه من أهل التفسير. والثالث: موقف علماء أصول الفقه.

أورد الدكتور في المحور الأول قول السيوطي عن (إنما): "الجمهور أنها للحصر، وأنكر قوم إفادتها، منهم أبوحيّان"[١]، ويرد الدكتور أن الجمهور يعدها للحصر مستدلا بأن سيبويه لا يذكر الحصر بل التحقير، وبأن ابن السراج تابع سيبويه، وأورد قول البطليوسي أن لها معنيين عند البصريين التقليل والاقتصار، وذكر أن

١٤٢٤هـ. ودرستها الأستاذة عزة علي الشدوي الغامدي المحاضرة في قسم اللغة العربية دراسة عميقة عالجت فيها تعدد معانيها، وهذا في رسالتها للماجستير بإشراف أ.د. وسمية عبدالمحسن المنصور وعنوانها (التقليل والتكثير في العربية: دراسة نحوية تطبيقية) عام ١٤٢٦-١٤٢٧هـ.

(١) ذكر الدكتور أنه في الأشباه والنظائر، ٧: ٢٢٤. والصواب أنه في معترك الأقران، ١: ١٣٨. والنص فيه "(إنما) الجمهور على أنها للحصر، فقيل بالمنطوق وقيل بالمفهوم، وأنكر قوم إفادتها، منهم أبو حيان". وأمّا النص الآخر فليس في معترك الأقران كما أثبت الدكتور بل في (همع الهوامع) ١: ١٩٢.

الجرجاني أورد لها معاني عديدة، وقال الدكتور بعد ذلك "وأظن أنّ هذا القدر من الآراء كاف لامتحان كلام السيوطي، وبيان أنه ليس في هذه الآراء، ما يعينه على التصريح بما قاله"(ص٩)، والحقّ عندي أنّ هذا القدر من الآراء، لقلتها، لا يخلّ بما قاله السيوطي عن مذهب الجمهور، مع أنّ هذه الآراء - إذا أثبتت لإنّما معنى غير الحصر- لا تنكر الحصر؛ ولذلك كان الدكتور موفقًا في ردّ اقتصار السيوطي على إنكار أبي حيّان معنى الحصر في (إنما)، فأبو حيّان وإن أنكر دلالتها على الحصر ذكر معنى الحصر وجاء بمعان أخر، والمتأمل لقول السيوطي يراه يذكر أنّ الجمهور يثبتون لإنما معنى الحصر؛ ولكنه لا يعني بالضرورة نفيه أنهم يرون استعمالها في غير الحصر؛ ومن ثمّ فالاستدلال بإهمال ذكر الحصر لـ(إنما) في كتاب سيبويه هو استدلال بدليل عدميّ، فتركه الإشارة إلى معنى الحصر لا يعني أنه لا يراها كذلك، فقد فات سيبويه من الأبنية ما استدركه لاحقوه، والموضع المستشهد به من نصّ الكتاب نصّ واحد جاء في سياق بيان حكم رفع الفعل أو نصبه بعد (حتّى)، إذ لا ينصب في سياق النفي، وكذلك ما هو مثله من التقليل، وهو معنى يمكن أن يستفاد من دلالة (إنما) على الحصر، فالمعنى المختلف هو للحصر بـ(إنما) وليس لها نفسها، كما يكون للاستفهام غير معنى، وإن لم تزل أداة الاستفهام عن معنى الاستفهام. وكما يخرج الاستفهام عن معناه الأصلي من طلب تعيين أو تصديق يخرج الحصر إلى معنى التقليل أو التحقير. وشرح السيرافي نص سيبويه فذكر "أنّ (إنما) تكون على وجهين: أحدهما تحقير الشيء، والأخر الاقتصار

عليه"[١]. ومراجعة استعمال الأداة في لغة الكتاب نفسه لا تبيّن استعمالها للتحقير بل للحصر. ومن أمثلة ذلك قول سيبويه عن الأفعال: "وإنما ضارعت أسماء الفاعلينَ أنَّك تقول: إنّ عبدالله لَيَفْعلُ، فيوافِقُ قولَك: لفاعل"[٢]، وقوله عن الأفعال "وإنما هي من الأسماء، ألا ترى أنّ الفعل لا بدّ له من الاسم"[٣]، وقوله "وأما يشكر فإنّه لا يكون صفة وهو اسم، وإنما يكون صفة وهو فعل"[٤]، وقوله "وإنما يخرج التأنيثُ من التذكير"[٥]، وقوله "وقولهم أسْطاع يُسْطيعُ، وإنما هي أطاع يُطيع"[٦]. فكل هذه المثل لا تخرج عن معنى الحصر العام وإن أمكن أن نفهم من بعضها معاني أخرى للحصر مثل الإضراب في المثال: وإنما يكون صفة وهو فعل، فالمعنى: بل يكون صفة وهو فعل، وآية دلالة (إنما) على الحصر في كلّ مواضعها أنّا يمكن إحلال (ما) النافية و(إلا) محلها.

(٢)

قال الدكتور عادل حسني في بحثه (دائرة المعاني في إنما بين الكسب والإهدار): "وأنا لا أنفي أنك واجد من العلماء، من يقول بإفادة إنما لمعنى الحصر،

---

(١) السيرافي، شرح الكتاب، ٣: ٢١٥.

(٢) سيبويه، الكتاب،١: ١٤.

(٣) سيبويه، الكتاب، ١: ٢١.

(٤) سيبويه، الكتاب، ١: ٢٢.

(٥) سيبويه، الكتاب، ١: ٢٢.

(٦) سيبويه، الكتاب، ١: ٢٥.

إلا أنهم لا يبلغون مبلغًا، يمكن تسميتهم بالجمهور. وهذا يتلاءم مع ما قاله أبو حيان: (وفي ألفاظ المتأخرين من النحويين أنها للحصر). تأمل كلمة المتأخرين. ويقول أبوحيان أيضًا: (ولما كان في كلامهم كلما وهو يقتضي الحصر عند بعضهم). ويقول الزركشي: (وهي [يعني إنما] للحصر عند جماعة). فهم إذًا: (جماعة، وبعض، وناس).فكيف يمكن تسميتهم بالجمهور؟ وأين حكم السيوطي من هذا الكلام!"(ص١٠). وأود أن أذكر بأن قول السيوطي إن الجمهور يذهب إلى أن (إنما) للحصر لا يعني الاقتصار على هذا المعنى بل كونه معناها الأصلي، وأما ألفاظ (جماعة، وبعض، وناس) فمحايدة في دلالتها على القلة والكثرة، وليس يسلم لأحد بذلك إلا بإحصاء، والدكتور لم يذكر أحدًا يقول إنّ (إنما) ليست للحصر، وأما أبوحيان فذكر السيوطي أنه لا يقول بحصريتها متابعًا في هذا القول غيره كالمرادي[1]، وانطلاقًا من تصريحه بذلك، قال أبو حيان "و(ما) في (إنما) وأخواتها، لم تغير شيئًا من مدلولها الذي كان قبل لحوق (ما) خلافًا لمن ادّعى أنّها أفادت الحصر فيما دخلت عليه إنما"[2]. ولكني وجدته كرر موقفه في ستة مواضع من تفسيره (البحر المحيط)، وهو يحتج بقوله "والذي نذهب إليه أنها لا تدل على الحصر بالوضع، كما أن الحصر لا يفهم من أخواتها التي كفت بما"[3]، والحق أنّه لا يلزم لأخوات إنّ ما يلزم لها، وليست الأخوّة في العمل بملزمة بغيره؛ إذ دلالة

---

(١) المرادي، الجنى الداني، ٣٩٤-٣٩٥.

(٢) أبوحيان، ارتشاف الضرب، ص١٢٨٥.

(٣) أبوحيان، تفسير البحر المحيط، ١: ١٠٠.

كل أداة مختلفة عن الأخرى، والحصر أمر دلاليّ، وقد ذكر الدكتور أنّ أبا حيّان يدفع معنى (إنّما) في الوضع وهو ما تبين من النص الذي سبق، والحق أن ليس ثمة ما يدل من الأدوات بالوضع؛ إذ دلالة الأدوات منتزعة من استعمالها في السياق، ولولا ذلك ما عرف لها دلالة، وليست دلالة الأداة سوى وظيفتها في الجملة، وهي وظيفة إن اطردت وتكررت عدت الدلالة الأساسية، وما يطرأ من دلالات أخرى هو خروج عن تلك الوظيفة. ونقل قوله "وجاء لفظ (إنما) مشعرًا بالحصر، كأنه قال: ليس ذلك إلا تسكيرًا للأبصار"، وقد أورده الدكتور(ص١٤) ليدفع عن أبي حيان ما قاله السيوطي، وواضح من النص أنّه لا يراها للحصر، بل لفظها هو المشعر بالحصر، وهذا يناقض مذهبه إلى أن السياق هو الذي يدل، فهو يقول "وإذا فهم حصر، فإنما يفهم من سياق الكلام لا أن إنما دلت عليه"، وقد أورد عضيمة مواضع في البحر صرح فيها أبوحيان بدلالة (إنما) على الحصر[1]، ومهما قلبت الأمر لا تجد المرادي والسيوطي أخطأهما الصواب في حكمهما.

ومضى الدكتور عادل في رده قول السيوطي فقال (ص١٠):"بل قد يبدو أمر (إنما)، عند بعضهم على خلاف ما صوره السيوطي تمامًا، فابن حجر يروي عن شيخ الإسلام البلقيني أن (إنما) تفيد الحصر، وروى ذلك (عن جميع أهل الأصول من المذاهب الأربعة، إلا اليسير كالآمدي، وعلى العكس من ذلك أهل العربية) .

---

(١) عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ١: ٥٨٩.

ظاهر في الجملة الأخيرة هذه، أن جميع أهل العربية، إلا اليسير منهم، يرون أن (إنّما) ليست للحصر. وهنا نضع كلام ابن حجر ورأي شيخه البلقيني، بإزاء مقولة السيوطي.

ولا أعلم كيف فهم الدكتور من النص السابق ما قرره، فلا نعلم يقينًا مراده بالعكس أهو عكس لمذهب الآمدي أم هو عكس لمذهب أهل الأصول، ويحتاج الأمر إلى بيان من صرح من أهل العربية بأن (إنما) لا تدل على الحصر، والدكتور عادل يريد الاستفادة من قول ابن حجر ولكنه اقتطع منه ما يغير قليلًا من فهمنا لموقفه، وهذا بقية النص، قال: "واحتج بعضهم بأنها لو كانت للحصر لما حسن (إنما قام زيد) في جواب (هل قام عمرو؟)، أجيب بأنه يصح أنه يقع في مثل هذا الجواب (ما قام إلا زيد) وهي للحصر اتفاقًا. وقيل: لو كانت للحصر لاستوى (إنما قام زيد) مع (ما قام إلا زيد)، ولا تردد في أن الثاني أقوى من الأول، وأجيب بأنه لا يلزم من هذه القوة نفي الحصر، فقد يكون أحد اللفظين أقوى من الآخر مع اشتراكهما في أصل الوضع، كسوف والسين. وقد وقع استعمال إنما موضع استعمال النفي والاستثناء كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ وكقوله: ﴿وَمَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ وقوله: ﴿مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ﴾.

ومن شواهده قول الأعشى:

ولست بالأكثر منهم حصى   وإنما العــزة للكـــاثـر"[1].

---

(١) ابن حجر، فتح الباري، ١: ١٢.

وما يمكن أن أنتهي إليه هو مخالفة الدكتور عادل في قوله (ص١٠) "وبهذا، وبعد اختبار كلام عدد من أعلام العلماء، يمكننا القول إنه لا يتوافر فيه ما يعين على ما استنبطه السيوطي". ولعل من المناسب أن نذكر هنا بعض من ذهب إلى أن (إنما) دالة على الحصر أو القصر، فمنهم الفراء، وابن فارس[١]، والزجاج[٢]، وأبوعلي الفارسي[٣]، والربعي[٤]، والزمخشري في الكشاف، وابن الشجري[٥]، وابن عطية[٦]، والسهيلي[٧]، وابن يعيش[٨]، والرضي[٩]، والمالقي[١٠]، والمرادي[١١]،

---

(١) ابن فارس، الصاحبي، ص٩٤.

(٢) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ١: ٢٤٣.

(٣) الفارسي، الشيرازيات،١: ٢٥٣.

(٤) المراديّ، الجنى الداني، ٣٩٧.

(٥) ابن الشجري، الأمالي ٢: ٥٦٤.

(٦) ابن عطية، المحرر الوجيز، ١: ٢٣٧/ ٥٤٣، ٢: ١٤٠/ ٥٠٠، ٣: ٣٩٣، ٤: ٣٧٢/ ٤٣٧، ٥: ٢٧٧.

(٧) السهيلي، نتائج الفكر،٣١٧.

(٨) ابن يعيش، شرح المفصل، ٨: ٦٥.

(٩) الرضي، شرح الكافية، ٤: ٥٨.

(١٠) المالقي، رصف المباني، ص ٢٠٣.

(١١) المرادي، الجنى الداني، ٣٩٧، توضيح المقاصد، ١: ٤٨٣.

والسمين الحلبي[١]، وابن هشام[٢]، وابن قيم الجوزية[٣]، والزركشي[٤]، وابن عقيل[٥]. فهذا العدد من العلماء ومن تتلمذ عليهم لا يمكن أن يوصف بأنهم يسير، والمشكلة في أصلها ظن الدكتور عادل أنّ النحويين لا يرون (إنما) إلا دالة على الحصر، وليس الأمر كذلك؛ بل هم يرون أنها في الأصل للحصر ثم إنّ هذا الحصر يكون له من السياق ما يجعله ذا دلالة مختلفة؛ ولكنها مستفادة من الحصر عند التأمل، وما ساقه عن عبدالقاهر الجرجاني النحوي أكبر دليل على أن النحويين يرون خروج الأدوات من بابها لدلالات سياقية.

(٣)

ليس السيوطي والمرادي متفردين بالإشارة إلى موقف أبي حيان من دلالة (إنما) على الحصر؛ بل أشار إلى ذلك عدد من العلماء[٦]، منهم السبكي في (الإبهاج) الذي ذكر أن الذي نقله شيخه أبوحيان عن البصريين المذهب الثاني وكان مصممًا عليه ويتغالى في الردّ على من يقول بإفادتها الحصر الذي اختاره والده الذي كان "له كلام مبسوط في المسألة اشتد فيه نكيره على الشيخ أبي حيان

---

(١) السمين الحلبي، الدر المصون، ١: ١٣٧، ٢: ٩٠، ٣: ٥٩٤، ٧: ٢٨٦.

(٢) ابن هشام، مغني اللبيب، ١: ٣٤٢.

(٣) ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ٢٢٥.

(٤) الزركشي، البرهان، ٤: ٢٣١.

(٥) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ١: ٢٣٥.

(٦) انظر: صبّاح عبيد دراز، أساليب القصر في القرآن الكريم وأسرارها البلاغية (ط١، مطبعة الأمانة/ القاهرة، ١٩٨٦م)ص ٢١١.

وقال إنه استمر على لجاج وأن اللبيب لا يقدر أن يدفع عن نفسه فهم أن إنما للحصر ومن أحسن ما وقع له في الاستدلال على أنها للحصر قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلاغُ﴾ فقال هذه الآية تفيد أن (إنما) للحصر؛ فإنها لو لم تكن للحصر لكانت بمنزلة قولك وإن تولوا فعليك البلاغ وهو عليه البلاغ تولوا أو لم يتولوا أو إنما الذي رتب على توليهم نفي غير البلاغ ليكون تسلية له ويعلم أن توليهم لا يضر"[١].

وكان أبو حيان يحتج بـ"أن الحصر لا يفهم من أخواتها التي كفت بما، فلا فرق بين: لعل زيدًا قائم، ولعلّما زيد قائم، فكذلك: إن زيدًا قائم، وإنما زيد قائم"[٢]، ولا حجة له في ذلك لأنّ القضية متعلقة بالمعنى لا التصرف الإعرابي؛ إذ الأخوة بين إنّ وأخواتها أخوة عمل إعرابي وأما الدلالة فكل أخت لها دلالة مختلفة، وأمر آخر هو أنّ التوكيد هو معنى (إنّ) والحصر مجانس له فهو توكيد على توكيد.

ووافق ابن عطية في كلامه عند قوله تعالى ﴿إِنَّمَا اللّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾[النساء-١٧١] حيث قال ابن عطية: "(إنما) في هذه الآية حاصرة، اقتضى ذلك العقل في المعنى المتكلم فيه ، وليست صيغة (إنما) تقتضي الحصر ، ولكنها تصلح للحصر والمبالغة في الصفة ، وإن لم يكن حصر نحو: إنما الشجاع عنترة"[٣]، وليس كلام ابن عطية مسلّمًا؛ لأنّ غير المؤمن لا يهديه عقله إلى حصر الوحدانية في الله؛ ولذا

---

(١) السبكي، الإبهاج في شرح المنهاج للسبكي(دار الكتب العلمية/ بيروت، ١٩٩٥م) ١: ٣٥٨ .

(٢) أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ١: ٤٣.

(٣) أبو حيان تفسير البحر المحيط، ١: ٣٢٥.

لزم التقرير، وكذلك المثال المضروب هو حصر للشجاعة في عنترة ولكنه على سبيل المبالغة، وعلق أبو حيان فقال "وكلام ابن عطية فيها هنا أنها لا تقتضي بوضعها الحصر صحيح ، وإن كان خلاف ما في أذهان كثير من الناس"(١). وأبو حيان يشهد بتعليقه على مذهب أكثر الناس، وهو خلاف قول الدكتور عادل حسني أن من يثبت الحصر لـ(إنما) قلّة.

وينكر على الزمخشري قوله بدلالتها على الحصر في قوله تعالى (إنما يوحى إلي) قال "ولو كانت إنما دالة على الحصر لزم أن يقال إنه لم يوح إليه شيء إلاّ التوحيد؛ وذلك لا يصح الحصر فيه إذ قد أوحى له أشياء غير التوحيد"(٢)، وليس يقتضي الحصر نفي غير التوحيد بل بيان أهميته حتى كأنه المتفرد بالوحي على نحو من المبالغة والمجاز. وهذا من أغراض الحصر المختلفة. ومثل هذا يقال جوابًا لنفيه الحصر في قوله تعالى ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾[فاطر-٢٨]، قال:"ومن ادعى أن (إنما) للحصر قال: المعنى ما يخشى الله إلا العلماء، فغيرهم لا يخشاه، وهو قول الزمخشري. وقال ابن عطية: وإنما في هذه الآية تخصيص العلماء لا الحصر، وهي لفظة تصلح للحصر وتأتي أيضًا دونه ، وإنما ذلك بحسب المعنى الذي جاءت فيه"(٣). ومعلوم عقلًا أنّ العلماء وغيرهم يخشون الله؛ ولكن السياق سياق مبالغة كأنّ الخشية قرينة العلم والعصيان قرين الجهل وطالما وصف العصاة

---

(١) أبوحيان، تفسير البحر المحيط، ٣: ٣٢٥.

(٢) أبوحيان، تفسير البحر المحيط، ٦: ٢٥١.

(٣) أبوحيان، تفسير البحر المحيط، ٧: ٢٩٥.

بالجهل، كقوله تعالى ﴿وَإِلاَّ تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُن مِّنَ الْجَاهِلِينَ﴾[يوسف-٣٣].

وكنت تتبعت كثيرًا من استعمال أبي حيان لـ(إنما) فوجدته يستعملها للحصر، من ذلك قوله "لأن الكبرياء إنما هي لله تعالى، فمحال أن يتصف بها غيره حقيقة"[1]. إذ يمكن صياغة عبارته هكذا: لأن الكبرياء ما هي إلا لله تعالى؛ فمحال أن يتصف بها غيره حقيقة.

---

(١) أبوحيان، تفسير البحر المحيط، ١: ٢٧٥.

معنى ربّ

المشهور عند النحويين أنّ (ربّ) تستعمل للتكثير ومنهم من قال باستعمالها للتقليل، وكنت حين أراقب استعمال (ربّ) في النصوص القديمة والحديثة أرتاب في هذا المعنى الذي أطبق عليه كثير من النحويين، وقد تهيأ لهذا القول أن يراجع حين نجحت الباحثة القديرة عزة الشدوي في معالجتها المسألة في رسالتها (التقليل والتكثير في العربية) فانتهت إلى أن "واقع الاستعمال اللغوي لهذه الأداة لا يؤيد إفادتها إنشاء التكثير ولا التقليل"[١]. ورأت الباحثة حين نظرت في النصوص أن حصر دلالة رب في التقليل والتكثير أدى إلى التكلف والتعسف في تأويل النصوص والبعد عن الغرض المراد منها، كما أدى إلى إهمال دلالاتها الأخرى "التي يفصح عنها السياق والموقف الكلامي الذي استعملت فيه الأداة"[٢]. ومضت الباحثة تشرح ما وجدته من دلالات (ربّ) فشرحت (التحقيق) و(الإبهام على السامع)، و(التنكير)، و(التعجب)، و(تكرار الحدث الماضي)، و(الاحتمالية)، و(التوقع)، و(الترجي)، و(الشك). ولكنّي عند التأمل أجد أن الدلالة على (الاحتمال) هي دلالة (ربّ) وأن كلّ تلك الدلالات الأخرى إنما هي فرعية وهبها مقصد المتكلم، وهذا أمر معروف في الاستعمال اللغوي، فحين يسأل الطالب زميله (هل معك قلم؟) فهو يريد أكثر من الجواب بنعم، كأنه يقول: أعرني قلمًا. ولعلنا نورد أمثلة من النصوص التي استشهدت بها، جاء في معنى (التحقيق): "ربما صحت الأجسام

---

(١) عزة الشدوي، التقليل والتكثير في العربية، ص١٠.

(٢)عزة الشدوي، التقليل والتكثير في العربية، ص٢١-٢٢.

بالعلل"، فالمعنى الحرفي عندي "قد تصح الأجسام بالعلل" أي هو محتمل الحدوث، ولكن الغرض المراد هو أبعد من منطوق تلك الجملة وهذا مرتبط بالموقف الذي يستعمل له المثل أو الحكمة. وجاء في (الإبهام على السامع) قول الشاعر ملغزًا يقصد عيسى وآدم:

ألا ربّ مولود وليس له أب   وذي ولد لم يلده أبوان

والإبهام إنما هم مفهوم من التركيب كله لا ربّ وحدها، ودلالتها هنا لا تعدو الاحتمال؛ إذ المعنى قد يوجد مولود ليس له أب وقد يوجد ولد لا أبوين له. وجاء في (التنكير): "يا خالد، ربّ خالدٍ كان أحب إلي قربًا وألذ عندي حديثًا منك"، أقول ومعناها الاحتمال، إذ المعنى قد يوجد من يسمى خالدًا هو أحب. وجاء في (التعجب) قول الشاعر:

ربّ كأس هرقت يا بن لؤي   حذر الموت لم تكن مهراقة

والمعنى الأصلي لرب هنا الاحتمال فالمعنى إن الكأس التي هرقتها قد لا تكون هرقتها حقًّا، أما ما قد يفهم من تعجب أو غير تعجب فهو أمر سياقي عام. وجاء في (تكرار الحدث الماضي): "فإني والله ربما غنيت هذا الصوت وأنا جائع فأشبع وربما غنيته وأنا كسلان فأنشط، وربما غنيته وأنا عطشان فأروى". وأقول إن ربّ لا تدل على تكرار ماض، والماضي المفهوم وهبته طبيعة الحكاية وسيظل هذا المعنى وإن حذفت ربّ، والذي أراه أنها تدل على الاحتمال فهو يشير إلى ما كان يحتمل من سلوكه وما كان قد يقع منه أحيانًا. فيصح القول قد أغني هذا الصوت فأشبع. وجاء في (التوقع) قول الشاعر:

ألا يا ربّ مغموم سيحظى   بدولتنا ومسرور يساء

وليس التوقع لرب بل للتركيب كله، والتوقع متولد من احتمال وقوع الشيء على أي حال، فقد يحظى المغموم وقد يساء المسرور. وجاء في (الترجي) قول الشاعر:

أقول وقد ضاقت بأحزانها نفسي   ألا ربّ تطليق قريب من العرس

فالترجي مفهوم من الجملة لا ربّ نفسها؛ إذ دلالتها الاحتمال؛ إذ قد يكون التطليق قريبًا من العرس. وجاء في (الشك): ما روي عن ابن عباس عن النبي أنه "نام حتى نفخ ثم صلى وربما قال اضطجع حتى نفخ ثم قام فصلى". وواضح أن الشك هو علة استعمال ربّ وليس دلالتها؛ فدلالتها هنا الاحتمال، فابن عباس قال كذا وقد يكون قال كذا. والذي أود الخلوص إليه إن (ربّ) لا تدل على التكثير أو التقليل حسب النحاة ولا تدل على تلك الدلالات التي شرحتها عزة باستثناء الدلالة على الاحتمال فهي الدلالة حقًّا.

من أدوات التخصيص: خاصة، ولا سيما

اطلعت على البحث الذي كتبه زميلي وصديقي أ.د. عبدالحميد محمد سلمان الأقطش (خاصة وولائدها في الاستعمال العام:نظرة لسانية حول مسألة من صور التوسع في العربية) الذي نشر في (دراسات، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر، المغرب-أكادير، ع١٢، ٢٠٠٦م). تناول الباحث في مدخل الموضوع مسألة اللغة والاستعمال مبينًا طبيعة اللغة المتغيرة بسبب الاستعمال، ثم أفضى إلى الكلام على الموقف من اللغة بين تقويمها على نحو معياري وتحليلها على نحو وصفي، وبين أهمية الشيوع في التقعيد، وذهب إلى القول إن التغير اليسير في بعض جوانب اللغة لا يذهب بفصاحتها، وراح يفصل في دواعي العدول عن مألوف اللغة فعدد منها الجهل بقيود القاعدة، وهفوات اللسان، والارتجال الاعتباطي، ورعاية فنية الأسلوب وبلاغته، وانتقل الباحث للحديث عن المادة التي أقام عليها بحثه، وهي جامعة بين نصوص تراثية ممثلة للغة القرآن الكريم والحديث الشريف والنثر العربي قديمه وحديثه. وركز الباحث في درسه على اشتقاقين من الجذر (خ/ص/ص) هما (خاصة، خصوصًا)، ومن الغريب إهماله (خِصّيصًا) الذي شاع استعماله بهذه الصورة المخالفة للفصيح (خصّيصى). وأعد الباحث جملة من الكشافات المبينة لأنماط اللفظين بأمثلة سياقية كاشفة عن وظيفة الاستعمال وصوره، واهتم بتوثيق تلك الأنماط، ومضى الباحث إلى معالجة عميقة لعلاقات التركيب في مسألة (خاصة وولائدها) مبينًا في بنائية النص أشكال المخصوص من حيث الفردية والجملية، وتناول الباحث ستة جوانب من علاقات

ذلك اللفظ؛ وهي: بنيته الصرفية، والتصاقه التركيبي، وما يدل عليه من التعيين والعدد، وحالته الإعرابية وهي النصب كما قرر الباحث. وأما الوظيفته النحوية ففصل الخلاف في تعيينها بين القدماء والمحدثين، وذكر الباحث أن القدماء أعربوا (خاصة) مفعولًا مطلقًا لفعل محذوف وجوبًا أو صفة لمصدر، فهو نائب مفعول مطلق أو حال، ويؤخذ على الباحث هنا قوله نائب مفعول مطلق، إذ ليس ثمة شيء كذلك بل النائب عن المصدر والوظيفة واحدة هي المفعول المطلق، وذكر أن المحدثين من النحويين تابعوا القدماء في الإعراب النظري، وتوقف عند إعراب المعاصرين للفظين (وخاصة/وخصوصًا) الذين استبعدوا الحالية؛ لأن الواو عاطفة وهو من قبيل عطف الجملة على الجملة، ولست أدري لم أهمل احتمال عدها زائدة، وتوقف عند إعرابهم (بخاصة/ وبخاصة) وبين غلبة الناحية الشكلية المعتمدة على قواعد النحو الصورية من غير النظر إلى الاستعمال، وللأسف لم يوثق الباحث ما يصفه من مذهب المحدثين، وكذا لم يفعل وهو يبين إعرابهم للمخصوص المفرد حيث يعربونه بعد (خاصة) مفعولا به، وبعد (بخاصة) مبتدأ، وانتهى الباحث إلى إبداء رأيه في حركة الاسم المفرد بعد (خاصة وولائدها) وانتهى إلى أن الأمثلة المجموعة تظهر أن الاسم بعدها لا يتأثر بها بل هو تابع للاسم قبلها، ولتعميق القول مضى إلى تحليل (خاصة وولائدها) من حيث التأصيل ومن حيث السياق وبين أن الأول معني بتاريخ اللفظ، أما من حيث السياق فقد تحولت الظاهرة من الاسمية فصارت أداة من أدوات المعاني، وانطلاقًا من هذا ضعّف إعراب المحدثين منتهيًا إلى عدها أداة تخصيص والاسم بعدها تابع لما قبله، وتأكيدًا لمذهبه استطرد

إلى بحث لفظ مماثل له في وظيفته السياقية هو (ولا سيما)، ولو كنت معالجًا لهذا البحث لجعلت عنوانه في الأصل (من أدوات التخصيص: خاصة، ولا سيما).
وبيّن الباحث أن النصوص أثبتت أن حركة المفرد بعد (ولا سيما) كحركة الاسم قبلها أي هو تابع لما قبلها. والباحث قد أظهر عمقًا في تحليله للظاهرة وأراه موفقًا في نتائجه التي انتهى إليها، وجدير بهذا الأمر أن يعمم على طلاب العربية بعد مزيد من اختبار مقولته، وهو أمر ميسور اليوم في عصر الحوسبة.